



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

أي دستور نريد؟

بعد الزخم الكبير في تقدم خيار الحل السياسي، وتسارع وتأثر العمل على طريق انعقاد جولة جديدة من مفاوضات جنيف، لحل الأزمة السورية، وتثبيت موعدها. تم فتح الباب لبحث القضايا جميعها، بما فيها الجوانب الإجرائية الملموسة، ومنها الدستور اللاحق، الذي سيعتبر وثيقة استثنائية كونه يحدد ملامح سورية القادمة، عقب أزمة كادت أن تلحق بوجودها.

لا شك أنه من حق الجميع إبداء الرأي في الدستور اللاحق، على طاولة المفاوضات في جنيف، أو ضمن الأطر التي ستشكل لاحقاً لصياغته؛ إلا أنه من غير المفيد الآن إخضاع تفاصيله للتجادب السياسي، ضمن منطق الشروط المسبقة، ومحاولة فرضها على الآخرين؛ بما يؤسس لانقسامات جديدة بين أنصار الحل السياسي، قد تؤثر سلباً على زخم العملية السياسية المتعاضد بعد اجتماع أستانا، واجتماع موسكو للمعارضة السياسية، وتعرقل تسارع سير العملية السياسية إلى الأمام؛ فالتوقيت في ظروف الأزمة، ليس مسألة شكلية بل هو أحد شروط نجاح صياغة وإنجاز الدستور الجديد وإقراره، لأن طرح القضية بعد انطلاق المفاوضات يخضعها لإحداثيات الحل السياسي، وبعد تبلور أطرها الوطنية الجامعة، خارج ثنائية نظام - معارضة؛ أما طرحها في ظروف الانقسام، والاستقطاب الحاد التي تمر بها البلاد الآن، فيمكن أن يلعب دوراً معكوساً، ومن الأنسب لسورية، وضع دستورها الجديد ومناقشته مع بدء انطلاق المرحلة الانتقالية، أي بعد تشكيل الجسم الانتقالي، كما ينص قرار مجلس الأمن 2254، وذلك من خلال لجنة مختصة تشكل لهذا الغرض، يشارك فيها ممثلو النظام والمعارضة.

إن الإقرار بالتعدد القومي والديني في سورية، ومراعاة خصوصياتها، واجب وطني، وحق ديمقراطي مشروع، ولكن يجب ألا يتعارض بحال من الأحوال مع وحدة البلاد، وهو لا يعني أن يمنح أحد حق الفيتو، ومحاكاة تجربة المحاصصة سيئة الذكر. بمعنى آخر، ينبغي الانطلاق من ضرورة صياغة ذلك النموذج الإبداعي، الوطني الديمقراطي المناسب لخصائص الوضع السوري، بما يمنع استمرار سياسات الإقصاء والتمييز من جهة، ويمنع في الوقت نفسه شرعة، وقوينة الثنائيات الوهمية. وما لاشك فيه، أن الدستور الجديد، يجب أن يستند إلى التجربة السورية، منذ أول دستور صدر عام 1920، وتجارب دول أخرى، بما فيها المقترح الروسي الأخير، ولكن الصياغة النهائية هي شأن سيادي، وهي حق الشعب السوري حصراً، ولا أحد غيره، الأمر الذي أكده الجانب الروسي، رداً على اللفظ الدائر حول المسودة الروسية، التي جاءت كإشارة لبدء العمل الملموس، ليحل صراع الآراء، بدلاً عن الاحتكام إلى السلاح، أو الثرثرة الفارغة.

وعلى كل حال، فإن أي دستور لاحق، كجزء من عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، وأحد حواملها الأساسية، وحتى يكون عاملاً مسرعاً لتجاوز الآثار الكارثية للأزمة الوطنية، وبعيداً عن التفاصيل، ينبغي أن ينطلق من المهام التي يفرضها الواقع الموضوعي، والجغرافيا السياسية على سورية؛ سواء كانت مهاماً وطنية عامة، بمعنى الحفاظ على وحدة البلاد، والسيادة الوطنية، وتحرير الأراضي المحتلة؛ أو مهاماً اقتصادية اجتماعية، عنوانها العريض، نموذج اقتصادي جديد، يحقق أعلى نسبة نمو، وأعمق عدالة اجتماعية؛ أو مهاماً ديمقراطية، تتعلق بالحقوق الطبيعية للبشر، كتأمين الغذاء، والرعاية الصحية، والسكن، والحريات السياسية، كحرية الرأي، والنشاط السياسي، وعدم التمييز بين المواطنين على أساس ديني أو قومي.



2016..

مقالات المشتقات النفطية

[12]

شؤون اقتصادية



«المنتدى الاقتصادي العالمي»؟

19

شؤون محلية



الكهرباء في «أسوأ أحوالها»..

07

ملف «سورية 2016»



وسائل التعطيل في وجه «جنيف» أقل فاعلية

06

شؤون عمالية



المطاحن في ذمة الحكومة؟!

04

مؤتمرات دمشق النقابية... مستمرة



تستمر المؤتمرات النقابية السنوية بالانعقاد تبعاً، حيث شهدت قاعة المؤتمرات في اتحاد دمشق لنقابات العمال أعمال المؤتمر لخميس من نقابات دمشق، وقاسيون تابعت من جهتها أعمال المؤتمرات المنعقدة لتضيء على أهم ما جاء فيها.

حيان «قطاع مشترك» بالحفاظ على الشركة وعمالها جميعهم كونها تعرضت في تدمر مؤخرًا لسيطرة «داعش»، ولم تغب تلك المطالب المتكررة، كتعديلات القوانين والتعويضات الفنية والمكافآت الاستكشافية وفتح سقف الأجور والتأمين الصحي للمتقاعدين والوجبة الغذائية.

الإعلام والطباعة:

هل نحن صندوق مساعدة؟

برزت العديد من المداخلات التي تقدم بها أعضاء المؤتمر، فقد ركزت إحدى المداخلات على الوضع المعيشي، وضرورة رفع الأجور بما يتناسب مع الأسعار، وعلى ضرورة الضمان الصحي للمتقاعدين وخاصة أولئك العاملين وراء المطابع لأنهم يصابون بالسرطانات بنسبة مرتفعة، كونهم يعملون بالمواد السامة ومنها الرصاص، والتي تؤدي بهم إلى الموت، وكذلك المطالبة بالوجبة الوقائية الداعمة التي أوضح أحد الأعضاء عن الصعوبات التي تلاقها اللجنة النقابية في نيل هذا الحق البسيط، و عن قيامه بجولات مكوكية لمدة 7 أشهر، لينتهي مصير الكتاب المرفوع لوزارة المالية في درج الوزير، وليستمر معه حرمان العمال من كأس الحليب الذي يقيهم من التسمم، كما طالبوا بالفحص الدوري، لنسبة الرصاص في الدم للعاملين المحتكين بالمادة والمستخدمين لها كافة، أما فيما يتعلق بممثل العمال في اللجنة الإدارية فقد ركزت مداخله أحد الأعضاء على هذا الموضوع وذكر في معرض حديثه عن ضعف أداء التنظيم النقابي وفقدان دوره مجرد صندوق رعاية اجتماعية.

وتعويضات مخاطره، و ردّ سبب ذلك كله لعدم الاهتمام بالطبقة العاملة وحقوقها البديهية من قبل الحكومة وسياساتها، و في جانب آخر تساءل أحد الأعضاء، حين تطرق للجانب التنظيمي: «ليش القرارات من فوق لتحت؟ شو بيشكي تحت؟ مع انو فينا الخير والبركة والخبرة» وعاد وذكر المؤتمر بضرورة تكفل الحكومة بتعيين خريجي المعهد الزراعي فهو حق العمال على حكومتهم.

النفط:

مكافحة الفساد ومحاسبته

من أكثر المواضيع التي طرحت في مؤتمر النفط والثروة المعدنية موضوع مكافحة الفساد في مفاصل القطاع كافة ومحاسبة الفاسدين، وخاصة في القطاع الخاص، ومن يتعاون معهم ضمن جهاز الدولة، حيث ذكر رئيس النقابة كيف تقوم بعض الجهات التمويينية بالرقابة الشديدة على قطاع الدولة في التفريغ وترخيص العداوات، في حين يجربون أنفسهم عن القطاع الخاص بعد أن يقبضوا منهم «المعلوم»؟ والحلقة الأضعف المتضررة من ذلك المواطن بشكل عام والعامل بشكل خاص، في حين طالبت اللجان النقابية في أغلب الشركات والإدارات بالعائلة وخاصة الفنيين، و تساءل المؤتمر الذي حضره وزير النفط عن الاستكشافات الجديدة في المنطقة الوسطى ورغم ذلك ما زالت ساعات التقنين طويلة جداً؟! كما تم التطرق لضرورة الإسراع بتأهيل شركة تعبئة غاز عدرا لتعود لإنتاجها الأساسي بمعدل 65 ألف اسطوانة، كي لا تبقى تحت رحمة وحدات التعبئة التابعة للقطاع الخاص، في حين طالبت اللجنة النقابية في شركة

الحكومة، فيما جرى عرض عشرات المطالب العمالية المتكررة وعلى سبيل المثال: مشكلة العمال المياومين في الأفران الذين لا يتمتعون بأية حقوق أو ضمانات مطالبين بتثبيت من هو على رأس عمله أو تحويلهم لعقود سنوية، وفتح سقف الراتب، والمطالبة بالإسراع بتعديلات قانون العاملين الأساسي والتنظيم النقابي، والتأمين الصحي للعاملين كافة، والوجبات الداعمة، كما طالب المؤتمر بضرورة ملء الشواغر في المنشآت وخاصة الفنيين والمهنيين والمهرة.

التنمية الزراعية:

التجار أخذوا مواردنا!

تعددت المداخلات المطالبة بتحسين الواقع المعيشي للطبقة العاملة، وعن ضرورة معالجة التراجع المستمر للقطاع الزراعي، وظهر حرص العمال في مؤتمرهم، على منشاتهم حيث وضعوا يدهم على جرحها وبعض مشاكل عمالها، في حين حذر أحد المداخلين من بذور الخصخصة الموجودة تحت الطاولة، مع تأكيده على الدور الذي يلعبه التجار في مَصْ مواردنا الشحيحة التي تعطينا إيها الحكومة، وكذلك أكدت بعض المداخلات على المطالبة بإعادة العاملين الموقوفين عن العمل وفق المادة 137 من قانون العاملين الأساسي، كذلك أكدت مداخلات أخرى على ضرورة التأمين الصحي للمتقاعدين فهم الأكثر حاجة له بعد دخولهم سن الشيخوخة وأمراضها المزمنة، كما استهجن بعض الأعضاء خلال مداخلته من عدم تحقيق أي من المطالب السابقة والتي مر عليها سنون ومؤتمرات، كالباس العمالي والوجبة الغذائية وتثبيت العمال السنويين وتعويضات طبيعة العمل

مراسك قاسيون

النقل البري: المطالب المتكررة

برزت خلال المؤتمر العديد من النقاط، سواء عبر التقرير المقدم من مكتب النقابة أو عبر مداخلات الأعضاء، وأهمها: تلك التي تحدثت عن ضرورة الدفاع عن مؤسسات النقل الحكومية، وتأهيلها وتطويرها، لما لها من دور اقتصادي واجتماعي مهم وأساسي، كما طالبت اللجنة النقابية لمركز انطلاق لبنان والأردن بالسومرية، بانقاده هذا المركز الحيوي، الذي تاكل منه 1500 عائلة، عبر دعمه وإعادة الحيوية له، ووقف تدخل أية جهة كانت في عمله، أما للجنة النقابية لسائقي «الكسكي» فطالبت بتشغيل السائقين بالتأمينات الاجتماعية وهو المطالب الذي تكرر كثيراً ولم ينجز بعد، كما أبدت النقابة اهتمامها بالعمال السائقين في الشركات الخاصة وبأنها ستعمل على ضمهم للنقابة، وتشكيل لجان نقابية لهم.

الغذائية:

ملكية وسائل الإنتاج للدولة

يمكن القول: بأن مؤتمر نقابة الصناعات الغذائية قد وضع لنفسه عنواناً عريضاً مفاده الدفاع عن قطاع الدولة، ومؤسساته وشركاته، وهذا ما بدا واضحاً منذ ختم رئيس النقابة كلمته، وهو يذكر الجميع بضرورة أن تمتلك الدولة وسائل الإنتاج وأن لا تعمل بقانون التشاركية كيفما اتفق، واستمر هذا النهج من خلال مداخلات الأعضاء العاملين، في مجمل هذا القطاع حيث دافعوا عن منشاتهم ومعاملهم، فعرضوا المشكلة وقدموا تصورهم للحلول الموضوعية، والمستعدة من واقع الإنتاج، رافضين المبررات التي تطلقها إداراتهم ومن خلفها

بصراحة

محمد عادل اللحام



لماذا لا يناقش العمال في المؤتمرات؟

المراقب لسير انعقاد المؤتمرات النقابية يلاحظ مباشرة أنها تفتقد أهم عنصر من عناصر النضال النقابي والعمالي وهو: أن يعبر العمال عن قضاياهم الأساسية المتعلقة بواقع وشروط العمل في منشاتهم الإنتاجية ومستوى معيشتهم الذي وصلوا إليه وربطاً بذلك مستوى أجورهم وعلاقته بمستوى الأسعار هذا بالأغلب ولا يخلو الأمر من أحد لأمس تلك القضايا هنا أو هناك ولكنها تبقى قليلة ولا تعبر عن الواقع العام الذي تعيشه الطبقة العاملة.

السؤال الذي يقفز فارعاً نفسه: هل المشكلة عند العمال أم المشكلة في شكل ومضمون ما يتم إعداده للمؤتمرات النقابية؟ أي هل المؤتمرات بما هي عليه الآن مفنعة للعمال من أجل طرح حقوقهم ومطالبهم؟ العمال ومن خلال الخبرة المتراكمة من المؤتمرات السابقة لجملة المطالب والحقوق التي قدمت والتي أصابها العفن في أراج أصحاب العقد والربط من المسؤولين، إن ما سوف يقدمونه من مواقف ومطالب وهي بازدياد ستذهب كسباقاتها، أراج الرياح، «وكانك يا أبا زيد ما غزيت»، هذا جانب، والآخر له علاقة بالطريقة «الجديدة» التي جعلت من المؤتمرات عبارة عن فصل مدرسي يلقي فيه رئيس النقابة ما في جعبته وكذلك أعضاء المكتب، وعلى الحضور الاستماع قسراً لما تم الإقاؤه ولا يجوز ومن غير المسموح الخروج عن النص، لأن النصوص منحكم بها، وبالتالي هي المحددة لسير أعمال المؤتمر وشكل ومضمون النقاش المقترض، وبهذا يكون المؤتمر قد خسر عنصراً هاماً من عناصر نجاحه، وهو حرية التعبير والنقاش للقضايا الأساسية التي ذكرناها في المقدمة، وبالتالي إمكانية اتخاذ القرارات التي تمكن العمال من تحصيل حقوقهم، والدفاع عن مطالبهم وفي مقدمتها: أجورهم حيث يجري أحياناً تغيير المطالبة بها وتقديم المبررات للحكومة لعدم رفع الأجور وتحسين الوضع المعيشي للعمال. إن ضعف المؤتمرات المنعقدة، وعدم رفع العمال لصوتهم لاعتبارات عدة، تتعلق بالحرية السياسية والنقابية، بحد ذاته يعكس موقفاً من العمال تجاه ما هو قائم، ويعبر عن عدم الرضى والقبول، وهذا ليس موقف العمال فقط، بل هناك الكثير من القيادات النقابية لديها الموقف نفسه وهو مؤشر ورسالة يبعثها العمال إلى كل السامعين والحاضرين لهذه المؤتمرات بأن الطبقة العاملة ستقول كلمتها وسترفع صوتها في ظروف أخرى تمكنتها من ذلك. سنعيش ونرى هل يفعلها العمال؟

كيف يدافع العامل عن حقه؟



واعتراف القانون بتنظيمهم النقابي، إذ نص قانون الإصلاح الزراعي رقم 134 وتعديلاته الصادر عام 1958 أيام الوحدة على حقهم في التنظيم النقابي واستطاع العمال الزراعيون تحقيق الكثير من المكاسب بفضل وجود نقابة، تمثلهم وتدافع عنهم. «قاسيون».

مصر وانتزاع الحقوق

دخل ما يزيد عن الـ 1500 عامل في شركة كوفرتينا لصناعة الحلويات في إضراب مفتوح لأكثر من أسبوعين، للمطالبة بحقوقهم المالية، وبزيادة قيمة غلاء المعيشة من 200 إلى 300 جنيه مصري. وبعد إضرابهم هذا، استطاع العمال انتزاع مطالبهم كاملة. «قاسيون».

اليوم، ومع بدء المؤتمرات النقابية، قدم المكتب العمالي لحزب الإرادة الشعبية ورقة، طالب من خلالها بتعديل قانون العمل والنص صراحةً على حق الإضراب بشكل يتوافق والدستور الجديد الذي نص صراحةً على هذا الحق، وتلكؤ السلطات التنفيذية في تعديل قانون العمل لا يحول دون ممارسة العمال لهذا الحق وخصوصاً مع الحالة المزرية، التي وصلت إليها الطبقة العاملة نتيجة السياسات الليبرالية، للحكومات السورية المتعاقبة.

من الدول التي اعترفت بحق الإضراب السلمي لعمالها ونصت عليه صراحةً في قانون العمل.

الإضراب والنقابات

من جهة أخرى إن ظهور منظمات العمال، والنقابات جاء بعد ممارسة العمال لحق الإضراب حيث تعتبر تلك المنظمات جهات لحماية ومتابعة مكتسبات العمال التي اكتسبوها من خلال نضالهم وممارستهم لحق الإضراب فالإضراب هو عماد وجوهر أي تنظيم نقابي، وهناك العديد من الحالات التي استطاع العمال من خلال الإضراب انتزاع حقوقهم وإجبار أرباب العمل على النزول من برجهم العاجي ومفاوضة العمال.

أمثلة عن المكاسب الإضراب

من خلال الإضراب استطاع العمال الزراعيون قيادة أكبر إضراب عمالي في سورية صيف 1956، أثناء بدء أعمال الحصاد، إذ شارك فيها 10 آلاف عامل زراعي في الجزيرة وامتد الإضراب إلى أرياف الرقة ودير الزور، وتوقفت الحصادات عن العمل بشكل كامل، كما حدثت إضرابات في إدلب ولسقين وحلب، وانتهت تلك الإضرابات ونضالات الخمسينيات بتحقيق مطالب العمال الزراعيين،

دائماً ما يكون العامل الطرف الأضعف في علاقة العمل، حيث لا يمتلك سوى قوة عمله والتي يستغلها صاحب العمل مقابل أجر، وعندما يقع الصدام أو الخلاف والتعارض بين مصالح العمال وصاحب العمل، لا يكون أمام العمال سوى استخدام الإضراب، كسلاح لتحقيق مطالبهم، والإضراب هنا يصبح وسيلة لإعادة التوازن في علاقة غير متوازنة، بين من لا يملكون شيئاً مع الذين يسيطرون على كل شيء.

ميلاد شوقي

الإضراب

يُعرف الإضراب بأنه عمل احتجاجي سلمي لرفض الواقع القائم ودليل على وعي الطبقة العاملة لمصالحها وحقوقها وهو السلاح الأمثل للعمال في ظل الأنظمة الرأسمالية لمواجهة شراسة أصحاب العمل، التي تؤدي إلى ازدياد معدلات الفقر والبطالة، مما يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعيين.

الإضراب والقوانين الدولية

يعتبر الإضراب من الحقوق الطبيعية، والمشروعة، للطبقة العاملة، والتي نصت أغلب القوانين والاتفاقيات الدولية عليها، كاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، عام 1948 حيث اعترفت الاتفاقية بمبدأ أساسي وهو: أن حرية التعبير والحرية النقابية، شرطان أساسيان لتحسين أوضاع العمال ولإقرار السلام واطراد التقدم، وشددت الاتفاقية ذاتها في المادة 11 على مبدأ حماية حق التنظيم النقابي واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، التي تمكن منظمات العمال من ممارسة حق التنظيم النقابي بكل حرية، كما منعت السلطات العامة من ممارسة أي تدخل يحد من هذه الحقوق أو يحول دون ممارستها.

وقد تبنت اللجنة الخاصة بحرية التجمع في منظمة العمل الدولية وفي اجتماعها الثاني عام 1952 دعوةً لتبني قوانين تسمح بالممارسة الفعالة للحقوق النقابية، بما في ذلك حق الإضراب بواسطة العمال. كما اعتبرت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة

العمل الدولية أيضاً أن حق الإضراب لا ينفصل عن الحق في حرية التجمع، واعتبرت أن الاتفاقية رقم 87 تبنت حق منظمات العمال، في الدفاع عن مصالح العمال، ولها الحق في أن تفاوض أصحاب العمل وأن تبدي رأيها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مصالحهم وأن حق الإضراب حق لصيق بحق المنظمات العمالية في الدفاع عن مصالحها.

كما نص العهد الدولي، الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على حق الإضراب صراحةً في المادة 8 منه حيث أصدر هذا العهد بالاستناد الى ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الإضراب في القوانين الوطنية

وتعتبر منظمة العمل الدولية وتشريعاتها من المصادر الأولى التي تستمد قوانين العمل في العالم موادها منها، لما تحتويه من حقوق تعتبر الحد الأدنى لما يجب أن يتمتع به العمال من حقوق، حيث قانون العمل الكويتي والعماني والفرنسي التي اعتبرت الإضراب من حقوق الطبقة العاملة وذلك وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها تلك البلدان، كما اعترف لبنان بحق الإضراب لتوقيع على معاهدات منظمة العمل الدولية، مع أنه لم ينص صراحةً عليه في قوانينه، وذهبت المحكمة الإدارية العليا في مصر في أحد قراراتها: «على أن الإضراب لم يعد منحة بل صار من الحقوق الدستورية المكفولة لكل فئات العمال وفق للدستور عام 2012 وعام 2014 ومنح الدستور المشرع واجب تنظيمه واعتبرت سواء نشط المشرع أم لم ينشط لتنظيم هذا الحق فإن استعمال العمال لهذا الحق هو استعمال لحق ثابت دستورياً ولا يستوجب عقاباً». ومصر

الطبقة العاملة



مصر - انتصار عمالي

دخل ثلاثمائة عامل في شركة طنطا للكتان في إضراب عن العمل استمر خمسة أيام للمطالبة بتعديل الأجور وتثبيتهم، ونتيجة لإضرابهم هذا أعلن مجلس إدارة شركة طنطا للكتان، صرف حوافر العمالة المؤقتة لتكون مرتبطة بالإنتاج، بعد أن كانت محددة بنسبة 200 جنيه لكل عامل، كما قرر زيادة الأجر الأساسي للعمال 100 جنيه ليكون 445 بدلاً من 345 جنيه المنصوص عليها في عقودهم، ولكن لم يتم تعديل عقود العمال المؤقتة إلى دائمة، لأن الشركة قد سلمت للقطاع الخاص عام 2011 ولم تعد حتى الآن إلى الدولة، والجدير ذكره أن العمال مازالوا يطالبون بعودة شركتهم للدولة حتى يكتمل انتصارهم.



إيران - حراك عمالي!

شهدت إيران خلال الأسبوع المنصرم عدة إضرابات في ست مدن إيرانية احتجاجاً على الأوضاع المعيشية، وتأخر الرواتب والتسريح التعسفي، ففي محافظة زنجان فصلت شركة «الزيوت النباتية» 200 عامل مما أدى لحركة احتجاجية ضد الفصل التعسفي وللمطالبة بتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل في المحافظة، وفي محافظة الأحواز قام نحو 3 آلاف من عمال شركة «هفت تبه» لقص السكر بإضراب للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية، ودفع رواتبهم المتأخرة لمدة 5 أشهر كما شهدت محافظات «أراك» و«قم» و«يزد» و«اردبيل» احتجاجات مماثلة عقب تأخر دفع رواتب الموظفين التي انقطعت منذ نحو ثلاثة أشهر.



الجزائر - إضراب ومسيرة عمالية

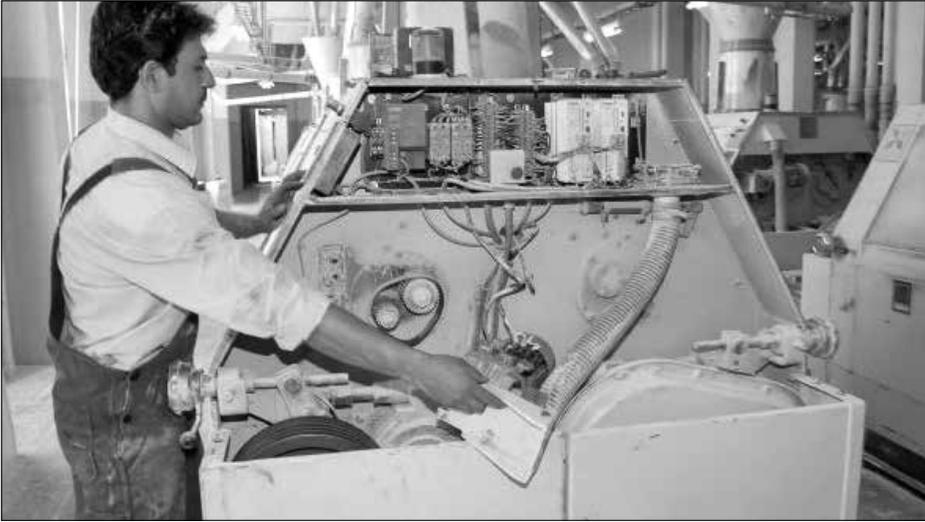
لجى مئات العمال بعدة قطاعات إنتاجية في ولاية بجاية، دعوة نقابة موظفي القطاع العام للإضراب عن العمل والقيام بمسيرة، للتنديد بقانون المالية لعام 2017 وكذلك قانون العمل والتقاعد، وللاحتجاج على التدهور الكبير الذي تشهده القدرة الشرائية للعمال، وشارك في هذه المسيرة عمال قطاع البلديات، والغابات، والصحة، والتكوين المهني، والتربية والأشغال العامة، وقد رفعت شعارات للتنديد بالوضع المزري الذي يعيشه الموظف والعامل، وطالب العمال المحتجون برواتب شهرية تحفظ كرامة الموظفين، وتتماشى مع القدرة الشرائية، إلى جانب مطالب أخرى مرتبطة بمراجعة الزيادات والمنح العائلية وكذلك احترام الحريات النقابية.



العراق - عمال الكهرباء!

دخل 1018 عاملاً من العاملين في محطة الزبيدية الكهربائية، إضراباً عن العمل احتجاجاً على تعنت وزارة الكهرباء، وعدم تلبية مطالبهم المتمثلة في تثبيتهم بعقود على الملاك الدائم بالإضافة لصراف أجورهم المتوقفة منذ فترة طويلة والجدير ذكره أن هؤلاء العمال قاموا بتشغيل المحطة بمهاراتهم بعد انتهاء عقد الشركة الصينية المشغلة للمحطة، والتي كانت تتقاضى مبلغ 900 ألف دولار يومياً بينما رواتب العمال لا تتجاوز 400 دولار، وقد عبر الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق عن تضامنه مع هذا الحراك العمالي من خلال دعوته الاتحادات المحلية لتشكيل وفد مشترك لزيارة هؤلاء العمال ميدانياً ومساندتهم في وجه الضغوطات الحكومية.

المطاحن في ذمة الحكومة؟!



العينية، التي يحصل عليها عمال المطاحن لا تتناسب وحجم الجهد المبذول، وخطورة العمل في هذا المجال، لذلك فإن التأكيد على الشروط المنصفة في توظيف العمال، هو شرط أساسي للنهوض بواقع الشركة والعمال على حد سواء.

وحقوق مغبية..

ومثل أبناء الطبقة العاملة السورية جميعهم يحمل عمال الشركة في جعبتهم جملة من المطالب المحقة التي يجري تدويرها في المؤتمرات والتقارير العمالية دون أن تلقى أية إجراءات جادة لتليتها مثل: المطالبة بمنح العاملين في المطاحن من الفئات الثانية وما دون تعويض طبيعة العمل، على أساس الراتب الحالي أسوةً بالعاملين في بقية قطاعات الدولة، ومنح العاملين إلى جانب إعطاء العمال حَقهم في التأمين الصحي.

عمال المخابز والمطاحن قيد المعالجة مؤكداً على وجود نقص شديد في كادر المطاحن والمخابز وأن القرار الخاص بهم سيصدر مطلع هذا العام. والجدير بالذكر، أن قلة الأيدي العاملة، ليست مشكلة وليدة اللحظة، والواقع أنها معاناة قطاع الدولة عموماً منذ بدء الأزمة وما قادت إليه من تسرب العمالة الخبيرة وفقدان الآلاف لعمالهم مكرهين، وبالطبع فإن مشكلة كهذه لها حل واحد جلي لا يخفى على أحد وهو توظيف عمالة جديدة وبشروط منصفة ما يحقق مكسبين اثنين هما: النهوض بالإنتاج وبالتالي بالاقتصاد وإنقاذ شريحة واسعة من براثن البطالة، التي بلغت نسباً مقلقة في المجتمع السوري، إلا أن لدى الحكومة حسابات أخرى، ويبدو أن وراء الأكمة ما وراءها؟ ويجدر الذكر، أن إدارة الشركة وضحت في تصريح صحفي سابق، أن التعويضات المالية والمزايا

اللازمة لتعمل المطاحن على أكمل وجه.

الوضع الأمني

كما يعود انخفاض الطاقة الإنتاجية أيضاً إلى توقف بعض المطاحن بشكل كامل عن العمل والإنتاج بسبب النزاعات المسلحة، وطبقاً لإدارة الشركة، فقد تمت إعادة تأهيل مطاحن الثورة في حلب، واليرموك في درعا، والغزلائية وتشرين في دمشق.

العمال ثم العمال

تعاني الشركة من نقص شديد في الأيدي العاملة، بسبب تسرب غالبية الكوادر الفنية، وهي مشكلة قديمة بالنسبة للشركة، تعود إلى بدايات الأزمة، وقد جرى التطرق إليها على لسان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، خلال الدورة السابعة للمجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال نهاية العام المنصرم، حيث أكد أن موضوع

تعدّ الشركة العامة للمطاحن، من أهم أركان الصناعات الغذائية السورية، ورغم أن معظم فروعها تمكنت من الاستمرار في العمل في ظل الأزمة، إلا أن الصعوبات التي تعترض عملها باتت أكثر من أن تحصى، وسط تقاعس حكومي عن اتخاذ إجراءات تنقذها من شبح التدهور والإفلاس، حيث فُدرت الأضرار التي أصابت الشركة عام 2015 بـ 2,5 مليار ليرة سورية.

■ غزل الماغوط

على ذمة التقرير؟

ويمكن إجمال الصعوبات التي تواجه الشركة تبعاً للتقرير السنوي لمؤتمر اتحاد عمال الصناعات الغذائية بدمشق، المنعقد منذ أيام، بقلة الأقماع الواردة إلى بعض المطاحن وانقطاع التيار الكهربائي، وعدم انتظامه إلى جانب قلة اليد العاملة، ووقوع بعض المطاحن في مناطق غير آمنة، أضف إلى ذلك صعوبة تأمين القطع التبديلية رغم الحاجة الماسة إليها.

في المقام الأول!

يذكر التقرير قلة الأقماع، كأول مشكلات قطاع المطاحن، وقد تداولت وسائل الإعلام المحلية خبراً يفيد باستيراد 50 ألف طن قمح روسي، منذ مطلع العام الحالي، وذلك عبر باخرتين حملت كل منهما 25 ألف طن، وهو ما يعني أنه تتوفر اليوم الأقماع

«ولا مرة كملتها معنا الحكومة!!»

المرسوم أولى اهتماماً بمصالح شريحة العاملين من ذوي الشهداء، ولكن بالمقابل هناك حذرٌ من مضمون الرسالة الحكومية الأخيرة، التي أعطت صبغة تمييزية في تعاملها مع مطالب الطبقة العاملة، يضاف إلى ذلك العبارة المطاطة ذات المغول المؤدي لسحب الدسم من أي قرار أو قانون أو مرسوم، والمتمثلة بكلمة «جواز»، وربطها بموافقة الوزير، بمعنى آخر يمكن للرقم، التي ادعت الوزير بأن المرسوم سيطاله تنفيذياً، أن يصار إلى اقتصره واختصاره عبر هذه المفردة المضافة، والصلاحيات الممنوحة للوزير بهذا الشأن، ناهيك عما يمكن أن يظهر من آليات لسحب الدسم عبر التعليمات التنفيذية قيد الصور.

تجميل مكشوف

مرة أخرى تثبت الحكومة بأنها تمنح بيد وتسحب باليد الأخرى، ومرة أخرى تسعى الحكومة للتعامل مع الطبقة العاملة، على أنها مجموعة أجزاء، لا كل متكامل بالحقوق والواجبات، بغض النظر عن كل الحملات الدعائية والترويجية، التي تسعى لتجميل مثل هكذا توجهات حكومية. طبقتنا العاملة واحدة، ومطالبها المحقة والمشروعة من غير المقبول تفتيتها.

هذا الكلام كله لا غبار عليه، بل لعله مضمون المطالب المكررة على السنة العمال المؤقتين، طيلة السنوات الماضية، كما هو مضمون المطالب العمالية عبر المؤتمرات النقابية المتعاقبة منذ أعوام. ويظهر عبر هذا التصريح، أن الحكومة تعي أهمية هذه المطالب وأحققتها، ولكن...!

«بتعرف وبتحرف»

أن يتم استخدام العبارات العامة لتمير المطالب العمالية العامة المحقة بشكل جزئي، فهو أمر غير مفهوم، وغير مبرر، فكيف يتم التعامل مع الطبقة العاملة ومطالبها وحقوقها بهذا الشكل المجتزأ، وكأن لسان حال الحكومة يقدم رسالة مفادها: أن حقوق العاملين قابلة للتجزئ، وهو الأمر الذي ما كان ولن يكون، وسبق أن تمت محاولة بهذا الإطار وفشلت، عبر تشريع مطلقين قانونيين مختلفتين، للطبقة العاملة، واحدة للعاملين في القطاع الحكومي وواحدة للعاملين في القطاع الخاص.

الإجراءات التنفيذية

الطبقة العاملة تلقت مضمون المرسوم أعلاه، بارتياح مشوب بالحذر، الارتياح كان كون

صدر المرسوم التشريعي رقم 14/ لعام 2017، والقاضي بمعالجة واقع العقود السنوية لذوي الشهداء، وعقود تشغيل الشباب، أما معالجة باقي أنواع العقود، أو طرق الاستخدام الأخرى، المياومة والفاخرة والإنتاج والموسمي، أو بقية العاملين بعقود سنوية، فلم يتم التطرق لها بمضمون المرسوم آنفاً. فقد أجاز المرسوم أعلاه، تثبيت العمال المؤقتين بموجب عقود سنوية من ذوي الشهداء، وعقود تشغيل الشباب، وذلك وفقاً لأحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وحتى الآن لم تصدر التعليمات التنفيذية للمرسوم.

كلام رسمي محق

وقد صرحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل: أن من سيستفيد من مضمون المرسوم لدى الجهات العامة نحو 40 ألف عامل مؤقت، مشيرة إلى أن المرسوم يهدف إلى توطئ القوى العاملة والاستفادة من الخبرات والمهارات المترامية. وبينت الوزيرة أن تثبيت العاملين المؤقتين، يقدم قيمة مضافة تعكس إيجابياً على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي والاقتصادي للعاملين المؤقتين، ويتيح لهم المزيد من الإمكانية لتطوير أدائهم والتدرج على السلم الوظيفي.

من أول السطر

■ نبيل عكام

الصحة والسلامة في صناعة الغزل والنسيج

تعتبر صناعة النسيج في سورية من المهن القديمة حيث احتلت سورية مركزاً مهماً في هذه الصناعة في الأسواق العربية والأجنبية والمحلية. وحازت بعض المنتجات النسيجية السورية على شهرة عالمية، كالدامسكو والبروكار... وغيرها. ومن أهم أنواع النسيج في البلاد الصوف والكتان والحريز والخيش والخيوط الصناعية والنيلون وأهمها القطن. وقد دخلت التقنيات النسيجية الحديثة إلى سورية منذ ثلاثينات القرن العشرين.

تقسم الأعمال في صناعة النسيج على الشكل التالي: الحج، والغزل، والنسيج، والصبغة والطباعة. ومن الصناعات المتممة لها الجوارب والألبسة بأنواعها الداخلية والخارجية، السجاد والموكيت، وهذه الأعمال لها تأثيرها العام، على صحة وسلامة العمال العاملين في مراحل هذه الصناعة الهامة، في ردد الاقتصاد الوطني. حيث يتعرض العمال إلى تأثير الأبرة والبذور، والتبدل في درجة الحرارة والرطوبة والتأثيرات الجلدية المختلفة، بسبب الزيوت والشحوم والمواد الكاوية وأخرى سمية، وخاصة عمال الصبغ والطبع، وتأثيرات سمية أخرى.

فالأبرة هي من المهيجات المخاطية بالدرجة الأولى واستنشاقها سامٌ ومُحَرِّزٌ لها، وتأثيرها على الجهاز التنفسي مباشرٌ، يسبب التهاب الحنجرة واللوزات، والقصات المزمنة، وذات الرئة، حيث ويلاحظ أن أغلب العمال لديهم التهاب مزمن قرب عقد الرغامي وناحية سره الرئة، وتدرن رئوي والجمرة الخبيثة، وتصيب خاصة العمال الذين يعملون في معامل غزل ونسيج الصوف، وكذلك أمراض جهاز الدوران وخاصة ارتفاع التوتر الشرياني. من أهم عناصر الوقاية إزالة الأبرة السامة من المواد الأولية.

أعمال الغزل والنسيج تتطلب درجة حرارة عالية قد تصل إلى 40 - 42 درجة مئوية ونسبة رطوبة تصل بين 60 - 90 وتسبب الحرارة الرطوبة زيادة في التعرق واختلالاً في كمية الدم ونقص في الشوارد، وينتج عنها التعب والوهن وتسرع في النبض والخطير منها الإغماء ونقص مقاومة تغيرات درجة الحرارة. وهنا من أهم عناصر الوقاية هو تبديل الهواء، وثياب العامل التي يجب أن تكون فضفاضة.

فهذه الصناعة من الصناعات المحدثة للضجة، وهي تنجم بالدرجة الأولى من كثرة الآلات، حيث تصل درجة الضجيج إلى أكثر من 100 ديسيبل، ونرى أكثر العمال يتعرضون لنقص السمع وخاصةً للأصوات الحادة، ومن الاضطرابات الأخرى الدوار والاضطرابات العصبية والداغية، والتهاب الأعصاب. الوقاية هي: انقاص الضجيج من مصادره، والتخفيف من تجمع الآلات واستعمال واقية أذان للعمال.

والأمراض الجلدية في هذه الصناعة عديدة، منها جرب الزيت والتصبغات الجلدية، والتهاب الأجرية والأدمعة وسرطان زهر القطن، والأكزيما الناجمة عن غزل الصوف، والكتان والمواد الأولية في الصباغة والطبع، وتظهر غالباً في الساقين أو المنطقة التناسلية وأمراض التسمم بأكاسيد المعادن المستخدمة!

جميل: استدامة وقف إطلاق النار ضمان لـ «جنيف»



عقب انتهاء اللقاء الذي ضم مجموعة كبيرة من المنصات والشخصيات السياسية السورية المعارضة، في العاصمة الروسية موسكو، أجرى رئيس منصة موسكو، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د. فديري جميل، يوم 30/1/2017، مؤتمراً صحفياً مشتركاً مع عضو منصة القاهرة، جمال سليمان، تطرق فيه إلى آخر التطورات الجارية في سياق الحل السياسي السوري.

■ قاسيون

في بداية المؤتمر، لفت جميل: إلى أن الأطراف التي حضرت الاجتماع تمثل عملياً الطيف الأكبر من المعارضة، وهي المعارضة القديمة قدم الأزمة السورية على أقل تقدير. وشدد جميل على أن اللقاء اقترح من أجل بحث نتائج «أستانا»، والبحث في مستقبل «جنيف»، واستنتجنا أن «أستانا» كان ناجحاً جداً، لأنه وصل إلى وقف إطلاق نار شامل، وبالنسبة لنا وقف إطلاق النار الشامل ضروري ليس فقط من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري - وهذا أهم شيء - وإنما من أجل إزالة وإلغاء الذرائع التي كانت تستخدم لتعطيل وتوقيف وتجميد عملية جنيف.

ما الفائدة من ذلك؟ إن التصويت لن يحصل على أساس أقلية وأكثريّة، بل كل شيء سيجري في نهاية المطاف بالتوافق، لذلك فمن المفيد أن يكون الوفد ممثلاً لأكثر طيف ممكن من المعارضة ومكوناتها.

للمعارضة السورية. لم يعد هناك ممثل وحيد، فالمعارضة السورية تعددية، ولم يعد هناك حزب قائم، لم يكن ولن يكون حزباً قائداً في المعارضة السورية. ولا أفهم لماذا الرخص نحو وفد فيه أكثرية أو وضع مهيمن لمجموعة معينة،

واشارات من أطراف أخرى، فالقرارات الدولية واضحة.

حين تحدثت بعد هذا الاجتماع، مع الأمم المتحدة قلت لهم: «سوف تجعلونا نترحم على أيام همرشولد»، وهمرشولد كان المبعوث الدولي للكونغو، واغتالوه لأن موقفه كان مستقلاً نسبياً، وهو رجل استطاع أن يأخذ لنفسه موقفاً، لذلك، على مبعوثي الأمم المتحدة أن تكون لديهم مواقف مستقلة نسبياً عن الرعاة الأساسيين، وأن ينفذوا القرارات الدولية بحرفها، لا أن يضعوا إذننا هنا وإذننا هناك، وينتظروا الأجواء حتى يبحثوا عن طريق ينفذوا فيها ليس الأمور، بل أنفسهم، هذا الأمر لا يجوز نهائياً، لأن ثمنه في الآخر هو: استمرار معاناة الشعب السوري.

«أستانا» بثقت الطريق

وأكد رئيس منصة موسكو: أنه إذا كان وقف إطلاق النار قد أصبح مستداماً، فمعنى ذلك هو الأمل بأن جنيف سيصبح أيضاً خالياً من التعطيلات، التي رأيناها في الأيام الماضية. والنقطة الثانية من أستانا هي: أن نظام وقف إطلاق النار سيرافقه نظام مراقبة، ونظام المراقبة سيرافقه نظام محاسبة الخارقين لوقف إطلاق النار، وهذا شيء غير مسبوق وجديد في الأزمة السورية، مما سيضع حداً للخروقات إلى حد كبير.

الهدف العملي من «أستانا» كان: أن تقوم روسيا بتنفيذ ما لم تنفذه واشنطن، من خلال الوعود بفصل «جبهة النصرة» عن باقي الفصائل المعارضة، ومثما رأيتم خلال أستانا، بدأ الفصل فوراً على الأرض بين «النصرة» وحلفائها وبين فصائل المعارضة الأخرى، وأكبر دليل على ذلك هو: الممارك اليوم حول مناطق النفوذ بين الطرفين. روسيا بالتعاون مع تركيا وإيران استطاعت عملياً أن تسيطر خلال أسابيع قليلة بهذه العملية التي لم يستطع «الأمريكان» أن يسيروا فيها خلال الأشهر الماضية، ونجحت في ذلك إلى حد كبير، وما تزال العملية مستمرة إلى الأمام، وهذا شيء جيد.

لدي ميستورا: أي تأخير يكلف سورية غالياً

وشدد جميل: على أن كل يوم يمضي في سورية دون حل، أو مع تأخير هذا الحل، ثمنه دماء وعذابات وآلام. أرجو أن يفهم السيد دي ميستورا هذه الحقيقة، أي دقيقة تأخير تكلف سورية غالياً. لماذا التأخير؟ إذا كان البعض يريد منا ألا نستفيد من «أستانا» ومن زخمها، وتأثيرها على العملية في جنيف سيكون مخطئاً جداً، وهذا أمر غير مفيد، إذا كان ينتظر تعليمات

وحدة قياس التأخير باتت أياماً

أن يذهب إلى التنفيذ فوراً. أما الاجتهادات، فيما يخص البرامج والمواقف والأهداف والمستقبل، فليذهب كل من الأطراف وتتشاطر مع جماعتها. المهم أن يخرج الشعب السوري من الأزمة بسرعة، وأن ننفذ قرار مجلس الأمن 2254، وهذا القرار يفسر نفسه بنفسه. نقطة على السطر».

وأشار جميل: إلى أن «الخطة التي ترضي بفصل المعارضة الإرهابية المصنفة دولياً عن الآخرين، بدأت تشق طريقها على الأرض. واستطاعت روسيا وحلفاؤها الإقليميون بالإضافة إلى الجهات التي تتعاون معها، وأقصد بذلك تركيا وإيران، بأن يطبقوها على الأرض. نحن نشهد كل يوم، وكل ساعة أمثلة عملية عن الفرز الجاري في المعارضة المسلحة السورية واصطفافات جديدة.. وهذا يخدم الحل كثيراً، لأنه عملياً من يحارب الإرهاب اليوم هم طرفان: الجيش السوري، والمعارضة المسلحة المعادية للإرهابيين.. هؤلاء أصبحوا موضوعياً في خندق واحد، وإن كانوا «لا يصفحوا بعضهم»، إلا أن الحياة ستدفعهم موضوعياً إلى أن يكونوا تحت مظلة واحدة من أجل الانتصار في المعركة ضد الإرهاب، خاصة حين يبدأ الحل السياسي في التنفيذ على أرض الواقع.

في اليوم ذاته، أجرت إذاعة «سبوتنيك» الروسية حواراً مع د. جميل، أكد خلاله أن التسارع الكبير، في حل الأزمة السورية قد بدأ، معتبراً أن التسارع اليوم، صار يقاس بالأيام بينما كانت واحدة قياسه سابقاً هي الأشهر.

وحول تأجيل «جنيف» إلى 20 الشهر الجاري، أكد جميل: أن «ما يهمننا الآن هو القضية الأساسية التي تشغل بالنا وتذبحننا فعلياً، وهي: الأم ومعاناة الشعب السوري. كل يوم ثمنه دم وعذاب وبرد وجوع. نريد أن نخفف عن الشعب السوري الأمه. دي ميستورا جالس في جنيف ويقول: ليس 8 من هذا الشهر بل 30. أي 3 أسابيع، وهي عالية بالنسبة للسوريين. ليس لدينا ترف انتظار 3 أسابيع لذلك. الحل السياسي يسرع بحل المشاكل الإنسانية الكبرى، ويسرع بالقضاء على الإرهاب، ويسرع بالفصل بين الإرهابيين والمسلحين المستعدين أن يقاتلوا ضد الإرهابيين المصنفين دولياً. وهذا هو المطلوب اليوم».

وفي رد على سؤال، حول مرتكزات الحل السياسي في جنيف، شدد جميل: على أن «المسألة لا تحتاج إلى شطارة، ولا اكتشاف أمريكا، ولا اختراع العجلة. لدينا قرار مجلس الأمن 2254، وهو يجب

من يحارب الإرهاب اليوم هم طرفان: الجيش السوري والمعارضة المسلحة المعادية للإرهابيين.. هؤلاء أصبحوا موضوعياً في خندق واحد

المهم أن نخرج الشعب السوري من الأزمة بسرعة.. وإن ننفذ قرار مجلس الأمن 2254 وهذا القرار يفسر نفسه بنفسه

عرفات: وسائل التعطيل في وجه «جنيف» أقل فاعلية



■ قاسيون

أجرت فضائية «الميادين»، يوم الأربعاء 2/1/2017، حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، والقيادي في جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، تناول آخر المستجدات، على الصعيد السوري، بما في ذلك التجهيزات الجارية للجولة المقبلة من مؤتمر جنيف.

في إطار الحديث عن طبيعة وفد المعارضة السورية، في مؤتمر جنيف المزمع عقده في 2/20، أشار عرفات، إلى أن وفد المعارضة سيكون على الأرجح وفداً واحداً، لأن الوفد الواحد هو ضرورة لإنجاز المفاوضات المباشرة، في مباحثات جنيف من أجل الوصول إلى اتفاق. وهذا المعطى هو معطى جديد فعلاً، لكنه عملياً نتيجة لجملة من العوامل، وهي انعقاد اجتماع «أستانا» والاتفاق الروسي-التركي، ومعركة حلب. إن جملة هذه المسائل قد أوصلت الأمور عملياً إلى فتح الطريق أمام مباحثات جنيف، وإلى تمهيد هذا الطريق باتجاه تأمين العناصر كافة لنجاح هذه المباحثات. نأمل بنجاح ذلك، وتشكيل وفد واحد للوصول إلى اتفاق لحل الأزمة السورية.

لم يعد هناك «قائد أساسي»

وحول العقبات المتوقعة أمام تشكيل وفد المعارضة السورية إلى جنيف، شدد عرفات، على أن المطلوب أولاً: هو وفد واحد، وليس موحداً، وأن العائق الأساسي، حسب التجربة السابقة، هو دور وتفكير وبرنامج وسلوك «الهيئة العليا للمفاوضات»، هذه الهيئة التي كانت ترى في نفسها «القائد الأساسي» للمعارضة السورية، والتي تريد أن تفرض رؤيتها وسلوكها على الجميع، وفي الواقع تكنتت في جنيف الماضي من إحباط هذه المباحثات، من خلال تجميد نشاطاتها، ومشاركاتها في هذا الاجتماع بحجة معارك حلب، وقبل ذلك كانت تضع شروطاً مسبقة لدخول هذه المفاوضات.

إن مجمل سلوك هذه الهيئة، هو الذي كان يعيق هذه المفاوضات. أما الآن، فهي ليست في وضع يسمح لها بمثل هذه الممارسات، المطلوب تشكيل وفد واحد لا يستبعد أحداً، وفيه تمثيل عادل، ليتمكن هذا الوفد من

خوض المفاوضات المباشرة.

وأضاف عرفات: اعتقد أن الطريق إلى هذه النقطة قد أصبح سالماً بالتأكيد، وهو ليس خالياً من الصعوبات، إلا أن تصريح السيد دي مستورا يقول أنه من غير المسموح إفشال هذه المباحثات عبر عملية تشكيل أو عدم تشكيل وفد المعارضة.

نحن نريد بالدرجة الأولى أن يتم تشكيل وفد المعارضة من قبل السوريين أنفسهم، وسنبذل جهدنا في هذا الاتجاه. والحقيقة أن وفدنا الذي كان موجوداً في جنيف3 قد تمكن من إنجاز خطوات في هذا السياق، من خلال توحيد منصات موسكو والقاهرة وأستانا، ودخول عملية التفاوض في جنيف3 بشكل واضح. سنبذل جهدنا اليوم، من أجل تشكيل هذا الوفد، ونتمنى أن ننجح، لكن في حال عدم النجاح، لن يكون هناك من مخرج سوى

أن يقوم السيد المبعوث الدولي بإنجاز هذه المهمة.

«2254» نقطة استناد

في رده على سؤال حول «ضرورة توحيد الرؤى والانسجام في وفد المعارضة»، شدد عرفات: أنه لا داعي لتوحيد الرؤى، بل المطلوب هو تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254، وهو وثيقة واضحة جداً. على أساس هذا القرار يمكن أن تتوافق القوى بالتنفيذ، ولا أعتقد أن هناك صعوبة كبرى. لا بد من وجود بعض الصعوبات، لكن ليس هناك استحالة في إيجاد توافق على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254. والتجربة السابقة شاهدة على ذلك، إذ أن ممارستنا السابقة قد أدت عملياً إلى وجود أوراق واقتراحات عملية وبناءة. في جنيف3، حظيت عملياً بتأييد المبعوث الدولي وفريقه.

وعن «الاختلافات بين المعارضة، حول مصير الرئيس السوري والموقف من جبهة النصرة»، لفت عرفات: إلى أن هذه المسائل هي مسائل محسومة: فموضوع وجود الرئيس من عدمه غير مطروح الآن في القرار 2254، وعملياً طرحه كان يأتي من خارج هذا القرار. أما موضوع «جبهة النصرة» وأشباهاها، هو محسوم أيضاً على الأرض، حيث جرت وتجري الآن عملية فرز بين المسلحين الموافقين على الذهاب إلى حل سياسي، وبين المسلحين الإرهابيين، الذين يرفضون الحل السياسي. وبالتالي، فإن القضايا التي كان مختلفاً عليها سابقاً، والتي كانت تشكل عائقاً، هي محسومة على الأرض، سواء بموجب قرارات دولية أو بموجب توافقات على الأرض تجري حالياً، لذلك لا أعتقد أن هذه القضايا ستشكل عقبة.

«الإرادة الشعبية» في السقيلية: الفساد بوابة الخارج إلينا



أقامت منظمة السقيلية التابعة للجنة محافظة حماه في حزب الإرادة الشعبية لقاءً مع طيف واسع من مؤيدي الحزب وأصدقائه وبعض القوى السياسية السورية، تحت عنوان «الأزمة السورية.. إلى أين؟».

■ مراسل قاسيون

وعدم عدالة توزيع الثروة، وإن كل هذه العوامل مجتمعة قد زادت من حدة الاحتقان والتوتر الاجتماعي، مما دفع الأمور إلى انفجارها. وشدد أبوحماسة على أن قوى النهب والفساد في الدولة والمجتمع هي بوابات العبور للعدو الخارجي. وهذا ما حصل، فبدلاً من أن تذهب الأمور نحو التغيير الجذري والعميق والشامل الذي يستحقه الشعب السوري، دفعت هذه القوى نحو تأزيم الوضع أكثر. وأضاف أبوحماسة: إن الحزب قد أكد أنه في مثل هذه الأزمات المطلوب من المعارضة والنظام هو العمل على إخراج البلاد من أزمته، ليسقط بذلك جملة من المفاهيم التي روج لها كثنائيات، واعتبرها ثنائيات وهمية الهدف منها هو تضليل الوعي العام لإبعاده عن الجوهر الفعلي للأزمة.

تناول اللقاء عدداً من المحاور التي تشكل رؤية الحزب، حول الأزمة السورية وأسبابها الجوهرية، ودور الحزب خلال مراحل الأزمة وما قبلها، والمعارضة السورية، والدور الوظيفي المطلوب منها الآن، فضلاً عن لقاء «أستانا» وأهميته. استهل أمين حزب الإرادة الشعبية، الرفيق أنور أبوحماسة، كلمته بالتأكيد على أن الأزمة السورية، في جوهرها، هي أزمة اقتصادية-اجتماعية سياسية، ونتيجة موضوعية للسياسات النيوليبرالية، التي تبنتها الحكومات المتعاقبة في سورية، والتي كان من نتائجها تراجع دور الدولة، وتراجع النمو، وزيادة معدلات البطالة والفقر بشكل غير مسبوق، وانتشار الفساد، وغياب الحريات الديمقراطية،

بيان صحفي ونداء

بناءً على دعوة وجهها وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى مجموعة كبيرة من المنصات والشخصيات السياسية المعارضة، حيث حضرت مجموعة منهم واعتدلت مجموعة أخرى.

تم وضع الحضور بصورة نتائج اجتماعات «أستانا» التي ثبتت اتفاق وقف إطلاق النار، مما سينعكس إيجاباً على المسار السياسي المأمول، وتنفيذ القرار 2254. كما تم النقاش حول السبيل الأفضل للذهاب نحو محادثات جنيف المزمع عقدها في شهر شباط القادم.

كما وضعنا الجانب الروسي بصورة الأفكار الدستورية التي وزعها في اجتماع أستانا، والتي أكد لنا أنها مجرد أفكار للنقاش بين السوريين، ولا يسعى لرفضها بأي شكل كان، لأن الدستور شأن سوري سوري، وهذه الأفكار فقط لبدء مرحلة النقاش الجدي والفعال بين الأطراف.

من ناحيتها، أكدت قوى المعارضة المشتركة في اللقاء: على تمسكها بالحل السياسي العادل في سورية، والذي يكفل عملية الانتقال السياسي، نحو الدولة الديمقراطية، وفق ما جاء في تفاهات جنيف 2012، والقرار 2118، وبيانات فيينا وميونخ، والقرارات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها القرار 2254 لعام 2016. كما أكد المجتمعون: أن عدم وجود وفد واحد للمعارضة السورية، هو أمر لا يساهم إيجاباً في تعزيز العملية التفاوضية وتقديمها.

من هذا المنطلق، توأفنا على توجيه نداء إلى كل طيف المعارضة السورية، بما فيه ممثلو منصات المعارضة المعترف بها في القرار 2254، لمتابعة التواصل والحوار الجاد لتشكيل وفد عادل التمثيل ووازن ومقبول، دون إقصاء لأحد ودون هيمنة لأحد، للتفاوض مع وفد النظام تحت مظلة الأمم المتحدة يحظى بالتوافق الدولي والإقليمي والعربي.

من هذا المنطلق، قررنا أن نطلق نداءً، لكل المنصات السياسية بهدف إنجاح الجولة القادمة في جنيف، على قاعدة تنفيذ القرار الدولي 2254، وبيان جنيف1 الذي يعتبر خارطة طريق ومرجعية متكاملة للوصول بموجبها إلى سورية الجديدة، وتحقيق الطموحات المشروعة للشعب السوري.

الكهرباء في «أسوأ أحوالها».. ومواطنون يطالبون: احترموا عقولنا!



«سبعة بلمعة» «اجت نقطعت» وغيرها من مصطلحات درج استخدامها مؤخراً بين المواطنين سخريّة منهم على وضع الكهرباء المتردي، والذي وصفه البعض بأنه «الأسوأ» على الإطلاق، فقد زادت ساعات القطع في معظم المناطق، فضلاً عن أعطال أدت لقطع التيار لأيام متواصلة في مناطق أخرى، الأمر الذي قابله تبرير حكومي مكرر ووعود مطاطة بالتحسن في الفترة القادمة..!

■ ارواح المصفي

ساعتان وزيادة !!

وزاد عدد ساعات التقنين في معظم مناطق دمشق وريفها، وأصبح 5 ساعات قطع مقابل ساعة واحدة فقط وصل، بعد أن كانت 4 فصل مقابل 2 وصل، وسبق ثبات الوضع النسبي على التقنين لـ 5 ساعات، حالة من الفوضى وانعدام انتظام وقت وصل وفصل التيار، حيث عاشت عدة شوارع بدون كهرباء لساعات وصلت حد العشر ساعات متتالية في منطقة المزرعة، وكذلك مساكن برزة والزاهرة وركن الدين ودمر وضاحية قدسيا، وبعض أحياء المزة وغيرها.

ومع تطبيق تقنين 5ب1، أصبح تأمين الكهرباء خلال اليوم الواحد يقتصر على 4 ساعات في الـ 24 ساعة، ساعتان منها فقط في النهار، الأمر الذي أثار استياء الناس من قلة فترة توفير الكهرباء، حيث لا يكفي لإنجاز أعمال المنزل التي تحتاج للطاقة الكهربائية، إضافة لتضرر الأجهزة الكهربائية جراء ضعف التيار عند وصوله، وعدم قدرتها على الإقلاع والعمل، فضلاً عن الانقطاع المتكرر، خلال فترة الوصل، وما يسببه من أعطال بالأجهزة الكهربائية، في حال بقيت موصولة على التيار مباشرة دون حماية.

أعطال وأمراض

ويعتبر توفر الكهرباء أمراً حساساً في فصل الشتاء، إذ تعتمد فئة لا بأس بها من الناس على التدفئة الكهربائية، مع غياب وسائل التدفئة الأخرى، وصعوبة تأمين المازوت أو الغاز لهذا الغرض، لكن ازدياد ساعات التقنين بشكل كبير، ساهم بانتشار الأمراض وخاصة بين الأطفال، بسبب البرد الشديد داخل المنازل، حيث أكد أحد الأطباء في منطقة ركن الدين لجريدة «قاسيون»، فضل عدم ذكر اسمه: أن

لحد معين في ظل محدودية الكميات المولدة؟ وأضاف أبو غرة: أن «تطابق برنامجي التقنين المائي والكهربائي خلال أزمة المياه وصل لحدود 85%، لكن بعض الأعطال، والأسباب الفنية تعيق توفير التيار الكهربائي وفقاً لبرنامج المياه». وبحسب أبو غرة، فإن التقنين الحالي المطبق هو 4 ساعات قطع مقابل 2 تزويد تبعاً للكميات المولدة وكميات الفيول، التي تؤمنها وزارة النفط، في حين تناقلت شبكات إخبارية على مواقع التواصل الاجتماعي، تصريحات لمصادر لم تكشف هويتها: أنه تم زيادة ساعات التقنين في ريف دمشق، وبعض مناطق دمشق إلى 5 ساعات قطع مقابل ساعة وصل، مؤكدة أن هذا «الوضع سيكون لعدة أيام فقط بانتظار وصول بواخر الفيول».

ولا يقتصر سوء وضع الكهرباء على دمشق وريفها، بل تعاني العديد من المناطق في المحافظات من الحال السيئ ذاته، مثل: السلمية، والسقيلية في حماه، واللاذقية، حيث تعيش المدينة تقنياً يتجاوز الخمس ساعات مقابل ساعة وصل.

الأسوأ منذ بدء الأزمة»، مطالبين المسؤولين باحترام عقولهم، وإيقاف الفترة القادمة، أي خلال الربيع حيث يتحسن الطقس وتقل الحاجة للتدفئة، وليس تحسن أداء العاملين في القطاع أو تأمين مستلزماته من الفيول..»، متسائلين «لماذا لا يتم تأمين الفيول قبل نفاذه والوصول إلى هذه المرحلة؟؟».

التقنين لم يزد.. ولكن!

بالمقابل، كانت مبررات المسؤولين محفوظة عن ظهر قلب، ففي تصريح إذاعي حديث، أكد مدير شركة كهرباء دمشق نور الدين أبو غرة أنه: «لا توجد زيادة في ساعات التقنين، لكن التنسيق الحاصل مع مؤسسة المياه بغية توفير التيار الكهربائي خلال ساعات ضخ المياه لأحياء دمشق تؤدي إلى قطع الكهرباء عن بعض الأحياء وتوفيرها لأخرى» وعزا مدير شركة كهرباء دمشق سبب الانقطاع المتكرر خلال ساعات تزويد الكهرباء بأنه «حماية ترددية، تؤدي لقطع الكهرباء عند تجاوز الأحمال

تصريح إذاعي لمدير شركة كهرباء دمشق: «لا توجد زيادة في ساعات التقنين لكنه التنسيق مع مؤسسة المياه بغية توفير التيار الكهربائي»

«أعداداً متزايدة من الأطفال المصابين بنزلات البرد والإسهال، جاؤوا إليه خلال الأسبوع الأخير، ولا يقل عدد الحالات في اليوم الواحد عن 6 حالات».

ومن جهة ثانية، لا تزال تغذية بعض مناطق دمشق بالمياه تتم عبر جدول توزيع يومي، نظراً لعدم انتهاء عمليات الصيانة والإصلاح في نبع الفيحة، وبالتالي تعيش تلك المناطق معاناة مستمرة ومضاعفة، مع عدم توازي ساعات توفر المياه وتوفر الكهرباء، رغم الوعود الحكومية بالتنسيق في هذا السياق.

ومع طول مدة التقنين لفتترات غير معتادة، تعيش بعض المناطق، مثل: منطقة التجارة وما يجاورها من أحياء مرتبطة بمحطة الزبلطاني، أوضاعاً صعبة حيث تعاني من عطل مستمر في الكهرباء أدى لانقطاع التيار لمدة وصلت حدود الأسبوع، كذلك كان الأمر في منطقة النهضة والقوس بجرمانا في ريف دمشق إذ انقطع التيار لعدة أيام متتالية نتيجة عطل ما. ومن جهتهم، أجمع عدد من المواطنين، على أن «الوضع الحالي للكهرباء هو



ضخت المياه من الإبار. نطالب بتحري السبب، وتوفير المياه لحيننا، لأن الأهالي أنهكوا جسدياً بنقل المياه من الأحياء الأخرى، وأنهكوا مادياً بشراء مياه الشرب الصحية. وقد ذيلت الشكوى بتواقيع بعض أهالي الحي عن مجموع الأهالي. قاسيون تضم صوتها إلى صوت أهالي حي البيادر بمنطقة دمر بشكواهم المشروعة، من أجل تأمين المياه المقطوعة عن الحي منذ أكثر من شهر.

حي البيادر بلا مياه..!!

وردت إلى صحيفة قاسيون شكوى أهالي حي البيادر، في دمر البلد الموجهة إلى محافظة دمشق، ومدير مؤسسة المياه، حول استمرار انقطاع المياه لأكثر من شهر.

وفيما يلي نص الشكوى:

نحن أهالي حي البيادر - حارة متاعة جانب جامع علي بن أبي طالب - دمر البلد، نعاني من انقطاع المياه منذ أكثر من شهر، من تاريخ انقطاع المياه عن دمشق كلها، ولم يضح لحيننا حين

مهجرو حمص يستحقون الأمل والطمانينة!



بعد المآسي والويلات كلّها، التي عاناها وتكبدها أهالي حمص، نتيجة الحرب ومفرازاتها الكارثية اجتماعياً واقتصادياً، ومنها الارتفاع المخيف، والخالي من أنواع الإنسانية كلّها، لبدلات إيجار المنازل، التي فأقت بقيمتها أكبر الدخول، فرح الناس المهجرون بإمكانية العودة إلى بيوتهم، رغم الشروط القاسية والخالية من الرحمة، التي تم وضعها من قبل الجهات المعنية.

■ مراسل قاسيون

بعد استكمال الأوراق والحصول على الموافقة الأمنية، تسلم لإحدى الجمعيات «الخيرية»، من أجل أن تقوم الجمعيات بإجراء كشف، ومن ثم تنفيذ أعمال الصيانة للمنزل، وبالحد الأدنى، بحيث يصبح صالحاً للإيواء البشري.

■ التعفيش والتخريب مستمر

إلى هنا والأمور ممتازة، لكن، هناك مشكلة حقيقية وكبيرة، وهي استمرار أعمال السرقة للبيوت المسروقة والمُعفّشة أصلاً، من قبل أشخاص يتحركون بين الأحياء والمنازل بحرية تامة، يقومون بقلع وسرقة الأرضيات الرخامية، وما سلم من التعفيش كله، وتخريب ما يتم إصلاحه في البيوت من قبل الجمعيات.

فلى سبيل المثال، أكد عضو في إحدى الجمعيات، فضل عدم ذكر اسمه: إنه «بعد أن قامت الجمعية بتنظيف إحدى المباني من الأتساخ والأوساخ، بغية القيام بأعمال الصيانة، قام البعض بخلع وسرقة بلاطات الرخام المركبة سابقاً للتواليات العربية في شقق المبنى».

وتابع عضو الجمعية قائلاً: «نحن المعنيين بصيانة البيوت التي حصل أصحابها على الموافقات الأمنية للعودة لبيوتهم، وعملنا يتم تحت إشراف جهات رسمية، عندما نريد الذهاب والإشراف

على العمل بأي بيت، يجب أن نمر على الحواجز الأمنية، حيث يطالعون على الأوراق الرسمية والموافقات الأمنية كلها، وممنوع عنّا الذهاب لأي موقع عمل دون المرور على الحاجز الأمني المعني، في حين المعفّشون يمتلكون الحرية المطلقة في الحركة دون أية إعاقة أو مُساءلة، ويمارسون نشاطهم، ويومياً تُشاهد وبكثافة، سيارات و«موتورات» مُحمّلة بمسروقات يقودها أشخاص، يرتدون «اللباس العسكري»، تخرج من الأحياء التي هجر سكانها دون أي عائق، والبعض منهم يمر من مركز المدينة ومن أمام مبنى المحافظة».

■ أصحاب البيوت أولى بحرية الحركة

نرى، ألم يجز الوقت، لأن تأخذ الجهات الوصائية التي تشرف على عمل الجمعيات «فيما يخص العمل، ومساعدة

موضوع الإتاوات التي يأخذها أحياناً كثيرة، بعض عناصر الحواجز، والدوريات الأمنية، من ورش الصيانة التي تعمل في إصلاح المنازل أو المحال التجارية، أو التي تؤخذ من أصحاب المحلات التي يتم إعادة تأهيلها، حيث تفتت هذه الظاهرة لدرجة كبيرة في طلب الإتاوة، تحت مسميات مختلفة، وبأسلوب فيه كثير من الترهيب.

إن ما يدفعه المواطن من رسوم وضرائب، خلال إنجاز معاملاته الرسمية للعودة لمحله التجاري، أو بيته يتقل كاهله، وقد أن الأوان لوضع حد، لمثل هذه الممارسات، وخاصة في هذا الوقت، فمؤسسات الدولة وعلى اختلاف أنواعها، بأمس الحاجة لعودة ثقة المواطن بها، وهذه قضية وطنية بامتياز، ونؤكد على أنها قضية وطنية بامتياز، وعلى المعنيين حلها خدمة للوطن والمواطن.

الأهالي، للعودة لأحيائهم وبيوتهم» وتساهم بتهيئة الظروف المناسبة كلها لتقوم الجمعيات بدورها كاملاً، وإنجاز أعمالها بنجاح، بما فيها الحد من انتشار «المعفّشين».

لا يمكن قبول أي مبرر كان، ومن أي طرف أو جهة، يمكن «المعفّشين» بحرية الحركة، في حين يمنع المواطن من الذهاب لرؤية وتفقد منزله.

فكثير من الأحياء، طريقة التعامل مع المواطن، الذي يريد تفقد منزله من قبل الحواجز، تزرع فيه الرعب والخوف «وكأنه قادم من دولة معادية»، مما يجعله يلغي فكرة زيارة وتفقد منزله. فلا يعقل أن يتحول المواطنون جميعهم إلى «معفّشين»؟ لينالوا حرية الوصول إلى منازلهم دون معاناة وخوف.

■ إتاوات

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك



بانتظار دحر التنظيم النهائي المتبقون في المدينة من الأهالي يعانوا من نقص الإمداد بالمواد الغذائية كما بنقص الخدمات، بالإضافة لانعكاسات الواقع العسكري الميداني. وهم بانتظار دحر هذا التنظيم، بشكل نهائي وكلي، كي يعودوا لحياتهم، لكي يتمكن بقية الأهالي من العودة لمدينتهم.

يراد منها السعي لإعادة الروح إليه، بعد هزائمه المتتالية، سواء بالداخل السوري، أو في العراق، طبعاً مع شكل البهجة الإعلامية المصاحبة لذلك، والتي لا تخلو من الاستعراض بالوسائل الإجرامية، التي يتفنن بها في كل مرة.

تدمريون بمواجهة الإرهاب من جديد

■ علوان عبدالله

الأخبار المتداولة عن تدمير والتدميريين تقول: إن المدينة شبه خالية، وكأنها مدينة أشباح، حيث لا حركة ولا حياة تدب بأوصالها.

بحجج وذرائع «شرعية» مختلفة، عبر حفلات قتل جماعي، أقام بعضها على مسرح المدينة الأثري، وأطلق سراح البعض، بعد دورات «الاستتابة»، فيما ما زالت البقية قيد الاعتقال.

■ انعدام الخدمات!

المدينة لا تتوفر فيها خدمات المياه والكهرباء والاتصالات وغيرها، كما يمنع التنظيم من استخدام أجهزة الاتصال الخليوي، وحتى من حملته، على الرغم من أن التنظيم الإرهابي فسح المجال أمام البعض من دخول المدينة، ممن أتوا من مناطق سيطرته، مع الكثير من التشدد على الحواجز التي أقامها على مداخل المدينة، بحثاً عن يصفهم بـ«المرتدين» و«أعوان النظام».

■ إجرام متعدد الأشكال

التنظيم الإرهابي، لم تقف ممارساته الإرهابية على مستوى الأهالي، اعتقالاتاً وقتلاً وتشريداً، بل زادها عبر تفجير شركة حيّان للغاز، بالإضافة إلى تدميره العديد من الأوابد الأثرية والتاريخية في المدينة، في حملة اقتصاص وإجرام بأوجه عديدة،

فبعد أن أحكم التنظيم الإرهابي «داعش» سيطرته عليها مرة أخرى، قام بتفتيش البيوت والمنازل، وأوقف المتبقين داخل المدينة جميعهم، في مقرات اعتقاله.

■ اعتقال و«استتابة»!

الغالبية من المتبقين، كانوا من النساء وكبار السن، ممن لم يستطيعوا المغادرة نظراً لسنهم أو لمرضهم وعجزهم، وقد عمل التنظيم الإرهابي على إخضاع هؤلاء النساء، وكبار السن لـ «دورات شرعية» باسم ما يسمى «الاستتابة» في مقراته الكائنة في مدينة تدمر، أو في المناطق الأخرى، التابعة لسيطرته، بما في ذلك مدينة الرقة، حيث تم الإفراج عن البعض من هؤلاء لاحقاً، ولا معلومات عن الآخرين تم تداولها أكثر من ذلك. أما البقية المتبقية، ممن هم بسن أصغر فقد تم اعتقالهم، كما تم تصفية البعض منهم، بالوسائل والأساليب الإجرامية والبشعة التي عرف بها هذا التنظيم،

التأمين الإلزامي بضعة مليارات إضافية فقط!!



التأمين الإلزامي على السيارات يغطي الأضرار التي تسببها المركبة المؤمنة للغير فقط إثر أي حادث، بموجب مجموعة من الوثائق وبعد إجراءات طويلة ومعقدة، وقد عكفت شركات التأمين على المطالبة برفع مبلغ التأمين هذا منذ فترة ليست بالقصيرة.

■ مراسل قاسيون

مؤخراً تداولت وسائل الإعلام أن رئيس مجلس الوزراء قال: إن التوجه للتفكير برفع أسعار التأمين الإلزامي على السيارات، ليس لدعم التأمين الصحي، وإنما في إطار تصحيح الأسعار، حيث إنه لم يعد من المعقول أن يبقى التأمين الإلزامي 4 آلاف ليرة سورية. وكان ذلك خلال الاجتماع النوعي الذي تم بوزارة المالية بتاريخ 2017/1/29، والذي تقرر فيه إعادة النظر بالهيكلية الإدارية لمؤسسات وجهات القطاع المالي ووضع إستراتيجية لتطوير آلية عملها لتتناسب مع خطة وتوجهات الحكومة خلال المرحلة المقبلة.

هذا التصريح على ما يبدو، كان إيداناً بالبداية بعملية تنفيذية ستطال قسط التأمين الإلزامي على السيارات، وسوق التأمين ينتظر صدور القرار، بعد ما أشيع أنه قيد المعالجة لدى اللجنة الاقتصادية.

الرفع بين 100-200%

فيما صرح رئيس الاتحاد السوري لشركات التأمين عبر وسائل الإعلام نهاية الشهر الماضي: إن رفع التأمين الإلزامي على السيارات ما زال في طور التداول والدراسة ولم يتخذ قرار بذلك بعد، وبأن هناك ثلاثة أسعار مقترحة للرفع هي 8000 ليرة و 10000 ليرة و 12000 ألف ليرة، ويبدو أن الخيار سيستجبه نحو اعتماد الرفع إلى عشرة آلاف ليرة مبدئياً.

وقال: إن أية زيادة على الأسعار، ستترافق مع زيادة في التغطيات الخاصة ببوليصة التأمين الإلزامي.

الوفر الإضافي بحدود 4 مليارات فقط!

يشار إلى أن التأمين الإلزامي على السيارات السياحية يبلغ حالياً 4000 ليرة سورية، وحسب تقرير أعمال النصف الأول من عام 2016

ففي نيسان 2016 سعت شركات التأمين إلى زيادة مبلغ التأمين الإلزامي للسيارات، حيث تقدم الاتحاد السوري لشركات التأمين بطلب رفع بدلات التأمين الإلزامي على السيارات بنسبة 100% بحينه، بمقابل اقتراح رفع قيمة التعويضات بنسبة 33% في حالة الوفاة والعجز الكلي، و 50% في حالة الإصابة والعلاج.

طلب الزيادة أعلاه برره الاتحاد السوري بسبب ارتفاع تكاليف الإصلاح والعلاج عند التعويض، وبسبب انخفاض قيمة الليرة السورية أمام الدولار.

مساع متكررة

وفي شهر أيلول 2016 عقد اجتماع نوعي لمجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين، يرأسه رئيس الحكومة، تم خلاله وضع تصور نهائي لتطوير قطاع التأمين، بما يحقق الهدف الذي تم إنشاء هذا القطاع من أجله، ليحقق العملية التنموية الشاملة.

إثر هذا الاجتماع وفي شهر تشرين أول 2016 اقترحت المؤسسة العامة السورية للتأمين على اللجنة الاقتصادية رفع أقساط التأمين الإلزامي للسيارات بمقدار ثلاثة أضعاف، مقابل إجراء مضاعفة تعويضات الوفاة الناتجة عن الحوادث، وبقاء التعويضات المادية على حالها.

الاقتراحان أعلاه، اقتراح الاتحاد واقتراح السورية للتأمين، لم يلقيا استحساناً من قبل هيئة الإشراف على التأمين، واعتراض الهيئة كان على موضوع التعويضات الجسدية والمادية والنسب المقترحة بشأنهما بمقابل الرفع المقترح.

العودة لشعار تصحيح الأسعار

12 شركة خاصة وواحدة عامة فقط

يشار إلى أن حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين تبلغ بحدود 29% من إجمالي إيرادات التأمين الإلزامي، وتوزع النسبة الباقية على شركات التأمين الخاصة والبالغ عددها 12 شركة تأمين، حيث يوجد ثلاث عشرة شركة تأمين في سورية، منها شركة حكومية واحدة، هي: المؤسسة العامة السورية للتأمين، واثنان عشرة شركة خاصة منها شركتا تأمين تكافلي «إسلامي». كما تجتمع الشركات المرخصة والعاملة ضمن الاتحاد السوري لشركات التأمين الذي يهدف إلى تحقيق التنسيق والتعاون بين تلك الشركات، ولمصلحتها.

ويشرف على هذا القطاع هيئة الإشراف على التأمين المرتبطة بوزير المالية، التي من المفترض أنها تتولى حماية حقوق المواطنين والشركات، وتطوير السوق، واقتراح أو سن التشريعات فيه. جدير بالذكر: أن مدينة دمشق فيها بحدود 500 ألف مركبة مسجلة، من أصل 1.5 مليون مركبة، مسجلة في عموم سورية تقريباً. على ذلك يبدو أخيراً، أن الحديث عن سحب بضعة مليارات، من جيوب أصحاب المركبات، لصالح جيوب أصحاب الشركات، أمر عادي غايته «تصحيح الأسعار» ويتناسب مع توجهات الحكومة!!

لشركات التأمين، الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين بتاريخ 2017/1/22، فقد حصل فرع تأمين السيارات الإلزامي، على المرتبة الثانية من إجمالي أقساط السوق التأميني، حيث بلغت نسبته 19% من إجمالي أعمال السوق، كما حقق أقساطاً بلغت حوالي 2/ مليار ليرة سورية، فيما حقق فرع التأمين الصحي المرتبة الأولى، والحصة الأكبر، من السوق بنسبة 48% وبأقساط بلغت 49/4 مليار ليرة.

والحال كذلك فإن الزيادة المرجحة، على القسط التأميني عملياً، ستكون بحدود 150% حسب رئيس الاتحاد، بينما اقتراحات الزيادة على التعويضات لن تزيد عن 50% في أحسن الأحوال، ما يعني أن هناك تقريباً 100% وفر صاف من عائدات التأمين الإلزامي سيصب بمصلحة شركات التأمين بنهاية المطاف، على حساب أصحاب السيارات ووسائل النقل والمؤمن عليهم.

بالعودة للعائد السنوي، المقدر بـ 4 مليارات تقريباً من أقساط التأمين الإلزامي، فإن هذا الرقم سيرتفع إلى 10 مليارات سنوياً، منها بحدود 4 مليارات ستكون أرباحاً صافية سنوية للشركات، فقط من حسابات أقساط التأمين الإلزامي.

الحديث عن سحب بضعة مليارات من جيوب أصحاب المركبات لصالح جيوب أصحاب الشركات أمر عادي غايته «تصحيح الأسعار» ويتناسب مع توجهات الحكومة!!

مزة 86 من الأحياء المنسية!

حي المزة 86 كغيره من الأحياء المخالفة، المحيطة بالعاصمة دمشق، مكتظ بالكثافة السكانية، التي تغلب عليها الحاجة والفقر كما التهميش والعوز، وهو يعاني من تدهور الخدمات العامة، حتى ظن الأهالي بأنه من المنسيات على مستوى خارطة الخطط الرسمية والاهتمام الخدمي.

■ مراسل قاسيون - دمشق

يقع في الحي أكثر من 300 ألف نسمة، من المواطنين، ولا إحصاء دقيقاً للقاطنين فيه، حيث يجمع الحي خليطاً سكانياً يجمع غرب سورية بشرقها وشمالها بجنوبها.

خدمات بحكم الانهيار!

إن واقع الحي من حيث الخدمات أصبح في حالة لا تحتل، بسبب تدهور وضعف الخدمات العامة، واللامبالاة التي يدفع ضريبتها سكان الحي، بشكل يومي. فالأزمات العامة التي يعاني منها المواطنون عموماً، من ماء وكهرباء ووقود ومحروقات وصرف صحي ومواصلات وغيرها، أضرها مضاعف على أبناء هذا الحي، بسبب الكثافة السكانية أولاً، الأمر الذي أدى بالبنى التحتية، العشوائية والمخالفة، إلى أن تكون عاجزة



عن تحمل المزيد من الضغط عليها، ومن جهة ثانية بسبب الإهمال المتراكم من قبل الجهات المعنية بهذه الخدمات مما فاقم منها، بالإضافة إلى مشكلة ضيق الحارات والشوارع، والتي أصبحت الحفر ممتدة في بعضها أكثر من القميص الاسفلتي، مما يزيد من معاناة النقل والانتقال داخل الحي، سواء للمواطنين، أو للبضائع والخدمات.

المشكلة الجديدة القديمة المتمثلة بالمواصلات ازدادت، بسبب ضيق الشوارع والحارات والحفر الممتدة في بعض شوارع الحي، والتي تمتلئ بالمياه خلال فصل الشتاء، ويقام المشكلة تعدي بعض أصحاب المحلات، ببساطاتهم على هذه الشوارع والحارات، ناهيك عن وضع أعمدة وسلاسل حديدية من قبل البعض لحجز أماكن لبضائعهم، أو لسياراتهم على حساب الطرقات والممرور، والمواطنين، بعيداً عن أية ضوابط أو أكتراث، بما تسببه هذه الممارسات من سلبات على المارة والمواصلات، وأيضاً مع سلوكيات فوقية.

غياب رسمي

المحافظة، كما البلدية غائبة، أو مغيبة عن المخالفات المستمرة، أو التعديات، على الشوارع والحارات، بفعل المحسوبيات والوساطات الطاغية، كما هي غائبة عن دورها على مستوى الصيانة والإصلاح، والترميم لشبكات المياه، والكهرباء والطرقات، وغيرها من المهام التي تعتبر من صلب عمل هذه الجهات، بالإضافة إلى الغياب التام لدور بقية الأجهزة الرسمية، عن هذا الحي ومعاناته، وخاصة الرقابة الترمينية والصحية، وكان قدر هذا الحي، أن يكون منسياً مع سكانه!

حكومة مرنة ومتجاوبة!!

«ما عم أعراف ليش هالناس بتضل بتحكي ع الحكومة، رغم كل تجاوبها ومرونتها وطرأوتها.. ع مستوى الأسعار والخدمات والاستثمار والتجارة والاستيراد والقوانين والتعليمات، يعني ما في أحسن من سرعتها بالتجاوب».



«أسهل شي رفع الأسعار»

«وزارة الكهرباء بتطلب ترفع أسعارها، مباشرة الحكومة بتتجاوب وتتوافق ع رفع الأسعار».

وزارة النفط بتطلب ترفع سعر المازوت والبنزين، مباشرة الحكومة بتتجاوب وتتوافق ع رفع الأسعار، ووقت بتطلب برفع سعر الغاز، أبداً ما بتتردد الحكومة، وبكل مرونة بتوافق بدون أي عراقيل».

شركات الخليوي بتطلب ترفع تسعيرة الخدمات والدقائق، بكل ممنونية الحكومة بتوافق».

«وزارة التموين بتطلب ترفع سعر الخبز، بدون أي اعتراض بتكون الموافقة جاهزة، حتى لو صارت أكثر من مرة، ولو أقل منها تتجاوب مع مطالب وزارتها، اللي نيمت معها قصة البونات تبع السكر والرز، حتى نسيبتها الناس».

أصحاب معامل الأدوية بيطلبو رفع الأسعار، بكل تأكيد بتوافق مشان ما ينفقد ولا دوا من السوق».

لك حياالله جهة بتطلب رفع سعر، مباشرة الحكومة بتتجاوب وتتوافق ع رفع الأسعار».

«كل شي إلا التجار والمستثمرين»

«المتهربون من تسديد قروضهم من التجار الكبار بيطلبو جدولة ديونهم، وإعفائهم من الفوائد، مع منحهم فترات سداد إضافية، الحكومة بتوافق دغري، لأن كل شي إلا يهرب هيك تجار اللي عم تبني كل طموحاتها ع إنجازاتهم العظيمة».

المستثمرون بيطلبو تعديلات ع القوانين مشان يحموا استثماراتهم ويكبروها، ويقفروا يطلعوا أرباحهم برات البلد بدون قيود، الحكومة بتعتبر التعديلات المطلوبة من

أصل القوانين مباشرة، وإذا لزم الأمر بتصدر القوانين اللازمة مباشرة، أهم شي ما يزعو المستثمرين اللي حاملين هم البلد ع كتافهم، وخصوصاً أنها شايقة أنو المستقبل تبع

إعادة الإعمار ما ممكن يكون بلاهم. المستوردين بيقلولوا بدنا موز، بيدخل الموز، بيقلولوا بدنا بطاريات وليدات، بيتبعي السوق، بيقلولوا بدنا بطاطا، بتدخل البطاطا، وهيك.. بغض النظر عن المواسم والضرورة،

وغيرها من الشغلات الثانية اللي ممكن تعيق شغل المستوردين، إذا توقف عندها، المهم يضلوا عم يربحوا، مين للحكومة غير هدول. يعني ماضي ولا واحد من التجار أو المستثمرين أو المستوردين سبق واشتقى من الحكومة، دليل ع تفانيها وجهودها المخلصة».

«مرونة بالسوق السوداء»

«السوق السوداء شغالة ع كل شي، من المازوت للغاز للبنزين للأدوية، لك حتى المي صارت بالسوق السوداء، والحكومة بتغض النظر وتعمل حالها مو شايقة، مو عم تتأمين هيك شغلات، أي هاد هو المهم، فليش حتى الحكومة تتعب قلبها، شوفو المرونة تبع الحكومة لوين وصلت، شو في أحسن من هيك؟!»

«تبرع وتطوع كمان»

«مو بس هيك الحكومة نفسها صارت بتتذكر كل هدول بمصالحهم، ولحالها بتعمل اللي بيرضي ضميرها تجاههم، ولحالها وبالها أحياناً بتعمل منيحة معهم وتتصدر لهم قرارات تناسب مصالحهم، لك حتى اللي معو سلاح عم يسرح ويمرح فيه بالشوارع تاركوتو، وما عم تعمل معو شي، ولو استعمل سلاحو

بالتشبيح والتعفيش وراح فيه ضحايا كمان.. يعني شو بدنا نعد لنعد من إنجازات الحكومة ع مستوى تجاوبها ومرونتها وغض نظرها».

أصلاً الحكومة هيك لازم يكون دورها وواجبها بفترة الحرب والأزمة».

«قال وقيل»

«فوق كل هاد في ناس ما تاخذ منها إلا الحكي، ال شو الحكومة ولا مرة تجاوبت مع طلبات العمال بزيادة الرواتب والتثبيت، وما عم تهتم بمعامل الدولة ومؤسساتها وتاركتها من خسارة لخسارة، ولا مهتمة بالفلاحين إن زرعو وحصدو ولا أكلو أو شربو أو تركو أرضهم، والحكومة تاركة السوق يسرح ويمرح ع كيفو يعني السمك الكبير بياكل السمك الصغير، والحكومة عم توفر

بالتعليم والطبابة ع حسابنا، ومو عاطية بالها للخدمات مثل المواصلات والصرف الصحي وشبكات المي والكهربا، والأحلى من هيك بيجي مين بيقلك أنو مشكلة البطالة سببها الحكومة كمان لأن ما عم تعمل مشاريع تشغيل للأيدي العاملة، ومصايب الليرة من تحت راس سياستها كمان».

وشو عم يقولو ويعبدو هالناس... يعني ما بقي إلا يقولو أنو الحكومة سبب الفقر، اللي ما في عقل يحملو، لأنها عم تخلي الفقير يزيد فقر والغني يزيد غنى، بمعنى ثاني كأنهم عم يقصدو أنها حكومة التجار والسماصرة والمستثمرين والفاسدين».

كأن نسيبت العالم، أنو هي حكومة العمال والفلاحين، مو هيك قالت الحكومة عن حالها؟ «معقول هالحكي.. ياناس.. يا عالم.. ياهووووووو؟!»

أصحاب الأرباح أولى!

ستة أعوام من الأزمات المركبة، على حساب المواطن ومعيشته وخدماته، لم تكن كافية أمام الحكومة، لا تجراح الحلول المناسبة لأية من هذه الأزمات، بل على العكس من ذلك، فقد زادت الأزمات وتعمقت، مفرخة شبكات من المستفيدين حول كل منها.

المرّة لمدة ثلاثة أشهر، ما يعني انتهاء فصل الشتاء وتدني معدلات الطلب على الطاقة والمحروقات والوقود عملياً.

استنزاف بسوء المواصفة!

ستة أعوام من استنزاف المواطنين، عبر البدائل التي كان يوفرها القطاع الخاص، على مستوى الطاقة والمحروقات، سواء عبر شبكات السوق السوداء المتحالفة مع بعض الفاسدين، على مستوى الغاز والمازوت والبنزين، المحترق افتراضاً بيد الأجهزة الحكومية، أو عبر عرض المولدات والبطاريات والليدات وغيرها من الكهربائيات المستوردة، بمواصفات دون الوسط، وريئة حسب رغبات المستوردين الجشعين، الذين استغلوا الاحتياجات المتزايدة لدى المواطنين، لهذه البدائل، عبر طرحهم لهذه المواد بهذه المواصفات، مع فرض الأسعار المتزايدة باستمرار، تارةً بحجة تذبذب أسعار الصرف، وتارةً أخرى بزريعة تدني القيمة الشرائية لليرة، والأهم هو زيادة معدلات

الإجراءات الحكومية كافة كانت تقتصر على التوصيف والتبرير بمعزل عن إيجاد الحلول الحقيقية، كما وبمعزل عن وضع حدود لمن يتاجر بأزمات المواطنين المتتالية، والذين امتلكوا بأيديهم وسائل «الحل والربط» لأزماتهم، وبناتوا أكثر فعلاً وتأثيراً من الحكومة على حياتهم اليومية، وكل بحساب وورصيد».

لا جديد في جديد الحكومة؟

التصريح الأخير على لسان رئيس الحكومة، لم يكن خارج هذا السياق، حين قال: «إن أزمة المحروقات والكهرباء ستخف وبشكل ملحوظ خلال مدة ثلاثة أشهر!!»، وكان ذلك في حديث عبر إحدى وسائل الإعلام منتصف الأسبوع الفائت».

حيث استعرض رئيس الحكومة جملة من القضايا والصعوبات على مستوى الطاقة والوقود، دون أن يقدم أي شيء عملي سوى الوعد بالانتظار مرة أخرى، وهذه



الطلب، وعدم توفيقها، بسبب سوء النوعية، والمواصفات بنهاية المطاف، وذلك كله على مرأى ومسمع الحكومة، بل وبرعايتها؟! »

نهب كبير

مما لا شك فيه أن حجم السرقة والنهب، الذي جرى بحق المواطنين طيلة الأعوام الستة الماضية، على مستوى الطاقة والمحروقات كانت كبيرة جداً، فكل بيت بحاجة للغاز والمازوت، وكل وسيلة نقل بحاجة للبنزين أو المازوت، كما من كل بلد، كل بيت بات فيه بطاريات وليدات وشواحن، وكل صاحب محل وورشنة وحرقي أصبح لديه مولدة كهربائية، سواء كانت تعمل على البنزين

أو المازوت، ولم يتم حتى الآن، أي رصد لقيمة هذا النهب المتواصل بحق المواطنين، ولا قيمة الأرباح المكسدة بأيدي القلة من المستوردين، والسماصرة وتجار السوق السوداء، من جيوب المواطنين، على هامش أزمة أصبح عمرها ستة أعوام، في ظل عجز حكومي مصطنع عن إيجاد الحلول الحقيقية والنهائية لهذه الأزمات».

مئات المليارات من الليرات السورية والدولارات، صرفت من جيوب المواطنين، خلال السنوات الست الماضية على الطاقة وبدائلها عملياً، أما كان بالإمكان أفضل مما كان؟ أم أن أصحاب الأرباح أهم من الوطن والمواطن؟

مشاكل الإعلام المرئي بواجهة الحدث!



ما زال التوتر وعدم الشعور بالأمان مسيطراً على الكثير من العاملين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، على إثر الحديث عن فائض العمالة، والتوزيع لهذا الفائض على بعض القطاعات العامة الأخرى، استناداً لما يمكن أن تتمخض عنه اجتماعات اللجنة المشكلة لهذه الغاية.

فقد رشح عن اللجنة، التي تم تشكيلها من قبل رئاسة الحكومة، والمؤلفة من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزير الإعلام ومديريات «التنمية الإدارية والدراسات القانونية» برئاسة مجلس الوزراء، والتي عقدت اجتماعها بتاريخ 2017/1/26، أن هناك بحدود 700 عامل صنفوا على أنهم فائضون، و 160 من هؤلاء مهندسون.

الخطوة أعلاها تأتي استكمالاً لما صرح عنه وروج له، على أنه إصلاح وتطوير للقطاع الإعلامي، وضغط للإنفاق فيه، بعد أن تم خلال الأشهر السابقة اتخاذ قرارات شملت إغلاق قناة تلاقي، والقناة السورية الأرضية، وإذاعة صوت الشعب وأقسام الإسماعي وغيره من الأقسام لعدد من اللغات الأجنبية.

تصريحات رسمية

وزير الإعلام خلال اجتماعه مع لجنة الإعلام والتقانة والاتصالات، في مجلس الشعب، منتصف شهر كانون الثاني المنصرم، قال: «إن الرؤية الجديدة تتطلب إعادة تقييم عمل المؤسسات الإعلامية المرئية والسموعة والمكتوبة المتشابهة في المضمون والشكل، وهو ما استدعى دمج برامج القناة الأرضية بالقناة الفضائية السورية، وإذاعة صوت الشعب بإذاعة دمشق، بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى تهدف إلى دمج الإمكانيات المادية والفنية والتقنية والكفاءات والخبرات في المؤسسات الإعلامية، وتجاوز مشكلة الكم على حساب النوع بالنسبة للعمالة».

وأضاف الوزير: إن المرحلة القادمة تتطلب إعلاماً رسمياً قوياً وقادراً على حمل رسالة الدولة، معتبراً أن: «الإعلام في وضعه الراهن لا يستطيع المنافسة إن لم تعد هيكلته وتطوير أدائه وخطابه، حيث تم تشكيل

هيئة استشارية مصغرة لمتابعة الخطاب الإعلامي».

وحول ما يتعلق بتوزيع الفائض العمالة، في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون قال الوزير: «إلى الآن لم يتم اتخاذ قرار بالية توزيع الفائض، وأنه سيتم استيعاب العاملين جميعهم سواء في المؤسسات الإعلامية الأخرى، أو الوزارات، مؤكداً أن عملية التوزيع والدمج، الهدف منها، تكريس الكفاءات والمساعدة في تطوير الرسالة الإعلامية وستكون ضمن معالجة منهجية ومنطقية».

مشاكل مزمنة!

سبق أن اعتصم بعض العاملين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وذلك في شهر أيلول 2016، على إثر بعض القرارات الصادرة حينها، حيث زار رئيس الحكومة مبنى الهيئة العامة، وتحدث مع المعتصمين الذين عرضوا مشاكلهم، متأملين أن تتم الاستجابة لمطالبهم وشكواهم ومعاناتهم.

والمشكلة العويصة المزمنة، لجزء كبير من العاملين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، والمتتمثلة بالعمل وفقاً لنظام «البونات»، الذي يجعل من العاملين المتعاقدين بـ «البونات» غير معترف بهم على مستوى الحقوق، باعتبارهم غير مثبتين، ويمكن الاستغناء عنهم، بأي وقت، والية الحساب وفقاً لهذه الآلية المتبعة، التي تنعدم فيها العدالة، في الكثير من الأحيان، حيث تبدو السقوف فيها متباينة حسب درجات القرب والولاء والمحسوبية، بعيداً عن الجهد والكفاءة. بالمقابل فإن العاملين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون يقولون: بأن العمل الإعلامي هو عمل إبداعي، يتم تقديره وتقييمه بالنتائج

وليس بساعات العمل أو بانتظام الدوام، وغيرها من أساليب التقييم التقليدية. مع الإشارة إلى أن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون فيها حدود 5 آلاف عامل وعاملة، بمختلف الاختصاصات الفنية والإدارية، وبمظلات عمالة مختلفة ومتباينة بالحقوق والواجبات، ما يؤدي للعديد من المشاكل والصعوبات والحساسيات، التي تنعكس على بيئة العمل، بشكل سلبي بالنتيجة.

تضامن كسر الصمت

مؤخراً وعلى إثر الحديث عن فائض العمالة، وجه بعض المدراء في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون «مدير الفضائية السورية- مدير إذاعة سوريا- مدير المركز الإخباري» انتقاداً، أخذ شكل البيان، تضمن تعبيرهم عن انحيازهم الكامل مع العاملين في الهيئة، ممن تم تصنيفهم بشكل اعتباطي، على أنهم فائض، وقد ربط هؤلاء المدراء مصيرهم بمصير العاملين، في البقاء أو المغادرة.

وقد كان ملفتاً ما تضمنه البيان: «نعتقد أن القول، بأن الهدف من هذه العملية مكافحة الفساد لم يعد يفتق أحد، لأن من يشملهم هذا القرار العتيد، لا يملكون قصوراً في العاصمة أو سواها، ولا حسابات في سويسرا، وأكثر من ذلك معظمهم يعيشون في عشوائيات. لا يسكنها إلا الفقراء، ولذلك إن كان هؤلاء هم الفاسدون في بلدنا، فإننا مع الفساد الذي يمارسه الفقراء ليطعموا أطفالهم».

البيان أعلاه كسر حالة الصمت، عن البيات التقييم المتبعة وفقاً للمحسوبية والولاء، لتسقط معها مبررات الكم والنوع، التي تحدث عنها الوزير، كما سلط الضوء على الفساد المستشري، لتسقط معها أيضاً مقولة الكفاءات وتطوير الرسالة الإعلامية، على لسان الوزير نفسه، مع التأكيد على أن غالبية العاملين في الهيئة هم من الفقراء الذين يعيشون بالعشوائيات، حالهم عملياً كحال غالبية المسحوقين من الشعب المطعون، بسياسات الحكومة، وآليات عملها.

التطوير حاجة ملحة!

مفروغ منه، أن مؤسسات الإعلام الرسمي ليست بحال أفضل من بقية المؤسسات الحكومية، التي يطغى على عملها الترهل والفساد والمحسوبية، والتي تنعكس بنهاية المطاف على النتائج، والمخرجات المتوخاة منها، حسب المهام المنصوص عليها بموجب مراسيم إحداثها.

وعلى الرغم من ضرورة السعي لتطوير منظومة الإعلام الرسمي بالشكل الذي يحقق معه النقلة النوعية المطلوبة، على مستوى المنافسة مع وسائل الإعلام الأخرى، وخاصة الإعلام المرئي على مستوى الفضائيات المحلية والإقليمية الدولية، فإنه من الهام والضروري أولاً العمل على الجوانب القانونية والتشريعية والحقوقية والإدارية والفنية والمالية الناضجة لعمل هذا القطاع الحيوي والهام، بما يحقق القفزة المطلوبة منه، من أجل الحاق بركب المنافسة، بعيداً عن أوجه الفساد والمحسوبية والوساطة.

أما اختصار موضوع التطوير المطلوب، باقتضاره على قذف بعض العاملين في هذا القطاع بمهيب الريح، وتحميلهم وزر الترهل والتراجع، وعدم المواكبة وزيادة الإنفاق، وتصدير أسباب المشاكل العميقة التي يعاني منها هذا القطاع على مر السنوات الماضية على العاملين، فهو نوع من «تغطية السموات بالقبوات» ليس إلا!!.

ولعل الخشية المشروعة بهذا المجال، هي: ما يمكن أن يؤول إليه واقع هذا القطاع الحكومي، بظل هذه الرؤية، وفي حال استمر الإغلاق المتتابع لبعض وسائله، أو بالتخلص تبعاً من عامله وكوادره، بالشكل الرسمي المباشر، أو عبر وسائل التفتيش الأخرى، بظل زيادة توسع عمل القطاع الخاص، بالمجال الإعلامي، وما يحمله المستقبل على مستوى زيادة الاستثمار الخاص، في هذا القطاع خلال المرحلة القادمة.

«نعتقد أن القول
بأن الهدف من هذه
العملية مكافحة
الفساد لم يعد
يقنع أحداً لأن من
يشملهم هذا القرار
العتيد لا يملكون
قصوراً ولا حسابات
في سويسرا»

كلما احتدت أزمة المحروقات، كثرت التصريحات المرتبطة بقطاع النفط عموماً في ردّ فعل حكومي على الضغوط الناجمة عن فشلها في إدارة الملف، الذي يتعقد مع تعقد المصالح الكامنة وراءه، وليس فقط نتيجة صعوبات الاستيراد، والأوضاع الأمنية المتوترة فيما تبقى من مناطق إنتاج..

متهات المشتقات النفطية في 2016..



فأين ذهب الفائض البالغ 400 ألف طن؟! ومن وزعه إن لم تكن محروقات؟!

هل وزع الشركاء النفط الفائض؟!

تبيّن أيضاً من التصاريح الحكومية، أنه قد تم التعاقد مع شركات خاصة، لتقوم باستخدام الطاقة التكريرية الفائضة للمصافي، ففي عام 2016 بدأت شركة جيكو أوف شور اللبنانية، بتأمين النفط الخام، بموجب عقد ينص على: تأمين النفط الخام، وتكريره في المصافي السورية، مع إمكانية عدم التصريح عن مصادر استيراده، حيث حصلت المصافي على عائد 12 مليون دولار من عملية التشغيل هذه، وأن تقوم الشركة بتوزيع المشتقات، على جهتين الأولى: المناطق الآمنة في دير الزور، والقامشلي، والحسكة، أي أن لها إمكانية التنقل عبر المناطق غير الآمنة. والجهة الثانية هي: توزيع المشتقات على الصناعيين في المناطق الآمنة، وبالفعل كانت تصريحات غرف الصناعة قد أشارت إلى تأمين الشركة للمشتقات، العملية التي توقفت في شهر 5-2016.

العقد، الذي يطرح الكثير من التساؤلات، حول وجهة تأمين النفط، وحول حصة الشركة من عملية توزيع المحروقات.. يُعجب الحكومة، حيث أكدت تصريحات

الإنتاج خلال الأشهر العشرة من عام 2016، قد بينت أن النفط الخام المستورد المكرر في مصافي النفط السورية حمص وبانياس قد بلغت 21,4 مليون برميل، أي قرابة: 3 مليون طن. من النفط الخام المستورد عبر الخط الائتماني الإيراني، والذي أُنّ حسب التصريحات، استيراد بواخر شهرية بحمولة تتراوح بين 2-3 مليون طن تقريباً، يبدو أنها لم تنتظم بشكل شهري.

كما بيّن التصريح ذاته، بأن إنتاج النفط الخام قد بلغ خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2016 حوالي 9,8 مليون برميل، أي حوالي 1,4 مليون طن.

وبيّن: أن كمية المستوردات من المشتقات الجاهزة بلغت مليون طن: «242 ألف طن بنزين- 165 ألف طن مازوت- 419 ألف طن فيول- 225 ألف طن غاز سائل» أي، عملياً: أن ما تؤمنه هذه الكميات المصرح عنها، هو حوالي 4,4 مليون طن من النفط، تشكل حوالي 31 مليون برميل نفط.

بينما مجمل ما باعته محروقات من المشتقات النفطية قد بلغ قرابة 4 مليون طن، بفائض لإمكانيات الإنتاج والمستوردات يقارب 400 ألف طن، وحوالي 2,8 مليون برميل، قيمتها 140 مليون دولار تقريباً.

قاسيون ومن خلال بيانات عن الإنتاج والمبيع، ومن خلال ما رشح من تصريحات حكومية تستعرض أهم الأرقام وتحللها، لنحاول أن نجتمع المعلومات ونطرح الأسئلة الضرورية..

عشائر محمود

محروقات باعت 4 مليون طن!

شركة محروقات، هي الموزع الأساسي والحصري للمشتقات النفطية، مع استثناءات في هذا العام. ومن البيانات يتبين كم المشتقات النفطية المباعة عبر محروقات، وكلفتها وحجم الدعم، خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من عام 2016. والجدول التالي يوضح بعض البيانات

الكمية المباعة في شركة محروقات، خلال 9 أشهر تقارب 4 مليون مليون طن من النفط، أي حوالي 28 مليون برميل نفط، وكلفتها الإجمالية 623 مليار ليرة تقريباً، أي حوالي 1,2 مليار دولار.

فما هي مصادرها؟ هذا ما توضحه البيانات من تقرير لوزارة النفط منشور في 11-2016.

النفط أمّنت 4,4 مليون طن

كانت تصريحات وزارة النفط، حول كميات

المادة	الكمية- ألف طن
مازوت	1230
بنزين ممتاز	990
فيول	1450
غاز سائل	280
بنزين عادي	28
كيروسين	103
اسفلت	170

مجموع المبيعات خلال 9 أشهر تبلغ 4 مليون طن تقريباً.



9%

أمنت وزارة النفط حتى شهر 9-2016 حوالي 4,4 مليون طن نفط بين إنتاج محلي، واستيراد خام، واستيراد مشتقات. وباعت محروقات 4 مليون طن تقريباً وفائض 400 ألف طن بنسبة 9% لم يَبع.

10%

يتبين من المقارنة بين التكاليف والمبيعات في شركة محروقات أن الدعم لا يتعدى نسبة 10% من التكلفة، ومبلغ 68 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى في عام 2016.

650%

445 مليار ليرة مبلغ دعم المشتقات المخصص، في موازنة 2016، وهو يعادل أكثر من ستة أضعاف ونصف الدعم المنفق فعلياً خلال الأشهر التسعة الأولى.

ماذا عن

مئات مليارات الدعم؟!

كانت الحكومة قد وضعت مبلغ 445 مليار ليرة في موازنة عام 2016، لدعم المحروقات. وهذا المبلغ يشكل أكثر من ستة أضعاف رقم الدعم المنفق فعلياً على المشتقات النفطية: 68 مليار ليرة، خلال أول 9 أشهر من عام 2016.

أي: إن بيع المشتقات بالأسعار المحررة، يوفر على الحكومة مبلغ 337 مليار ليرة، كانت قد وضعتها في إنفاق موازنتها العامة، ولم تنفقها. ولو أنها أنفقتها في تأمين تدفق المزيد من النفط الخام، أو في تخفيض أسعار المشتقات المباعة، فإنها تستطيع، إما أن تزيد كمية المشتقات المستوردة إلى النصف، أو تستطيع أن تخفض أسعار المشتقات المباعة إلى النصف، مساهمة بكلتي الحالتين في تحفيز الإنتاج، وعدم تعطيله، وفي تخفيض الأسعار..

ولكن السياسة الاقتصادية، التي تدير شؤون وموارد البلاد، لا تعكس مصالح الإنتاج ومصالح عموم السوريين، بل عملياً بإدارتها المتكاسلة المتفشفة لأزمة المحروقات، تعكس مصالح من يستفيد من أزمة القطاعات الكبرى، أي أولئك القادرين على الحلول مكان «جهاز الدولة» الذي يفشل، مع هذه السياسة، عن إدارة المهام الاقتصادية الوطنية. والآن تطرح الحلول السريعة، والتي تناسب كبار السماسرة: مثل إتاحة استيراد المحروقات، تشغيل المصافي لمصلحة الغير، تأمين النفط من شركات، والتساهل مع مصادرها، تأمين صفقات استيراد المشتقات في أوقات الأزمات، وبالسعر الذي يفرضه «المنفقون» وهكذا دواليك..

ما هو حجم الدعم الفعلي؟!

بيانات مبيعات شركة محروقات، تشير إلى أن التكاليف الإجمالية للمشتقات تبلغ 623 مليار ليرة، بينما مبيعات شركة محروقات بلغت قرابة 555 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، والدعم لا يتجاوز 68 مليار ليرة، بناءً على الفارق بين وسطي التكلفة ووسطي البيع. أي أن السوريين يدفعون لقاء المشتقات المنفقة نسبة 90% من التكلفة، بينما الدعم الحكومي يبلغ 10%.

التكلفة الوسطية للمشتقات، يفترض أنها لم ترتفع في النصف الثاني من العام، بعد استقرار سعر الصرف، واستقرار أسعار النفط التي إن ارتفعت فإنها انتقلت من 47 دولار، إلى قرابة 50 دولار للبرميل. ولكن أسعار المبيع ارتفعت في شهر حزيران 2016، أي في النصف الثاني من العام، وفي الجدول التالي نقارن التكلفة الوسطية الواردة في بيانات محروقات، مع سعر البيع بعد الرفع ليتبين الربح من مبيع اللتر من المشتقات الأساسية:

وفق بيانات محروقات، التي تضع تكلفةً وسطيةً بين الاستيراد والمنتج المحلي، ما قد يضخم التكلفة الفعلية، فإن التكاليف أعلى من المبيعات بنسبة 10%، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016، إلا أن رفع الأسعار في النصف الثاني من العام، يرفع سعر المبيع ليصبح أعلى من التكلفة، لمختلف المشتقات.

المادة	التكلفة	سعر البيع بعد الرفع	الربح من اللتر
المازوت	160	180	20
البنزين	221	225	4
الفيول	111	150	39

فعملياً 4 مليون طن من النفط، كلفت قرابة 623 مليار ليرة، أي حوالي 1,1 مليار دولار، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، أي أنه من الممكن تأمين الكمية الوسطية ذاتها للربع الأخير، بمبلغ يقارب 366-400 مليون دولار، وحوالي: 208 مليار ليرة سورية، لكامل حاجات المشتقات النفطية.

إن الكلفة الإجمالية الوسطية لمشتقات المحروقات في عام 2016 فيما لو تم تأمين استيراد مشتقات في الربع الأخير، كما في بداية العام تبلغ: 830 مليار ليرة تقريباً، أي حوالي 1,5 مليار دولار بسعر صرف 517 ليرة مقابل الدولار.

وهذه تستردها الحكومة، من جيوب مستهلكي المشتقات، فالدعم وفق الأرقام الحكومية نسبته لا تتجاوز 10% من التكلفة!

إذاً عملياً فائض الطاقة التكريرية، لا يجد مزيداً من النفط الخام المستورد حكومياً، ليتم تشغيله في التكرير، وعملياً لم تنجح عمليات الاستيراد في تأمين مسار معتمد وبتواتر مستمر، رغم أنها تمتلك دعماً من الخط الائتماني الإيراني، وعقوداً مع شركاء خاصين يستطيعون تأمين النفط الخام؟! فهل التقنين في التكاليف هو المشكلة؟ هذا ما يتطلب الذهاب إلى متابعة أرقام الدعم الحكومي للمشتقات النفطية..

جهات مسؤولة في وزارة النفط: أنها ستسعى إلى مزيد من التعاقد لتشغيل الطاقات التكريرية الإضافية للمصافي النفطية السورية!

وأكدت التصريحات أن: «الوزارة أعلنت مع بداية عام 2017 عن عروض خارجية جديدة للتكرير، وقد تكون مع شركات خاصة أجنبية، تعود لقطاع خاص، محلي بالأغلب، ولكنها مسجلة كشركات أجنبية» ودعا الصناعيين والقطاع الخاص السوري، إلى السعي للاستفادة من هذا عبر استيراد النفط الخام، وتكريره وفق عقود مع المصافي السورية.

لماذا هذه الأزمة

كلها في الربع الأخير؟!

إن وجود فائض -في النفط المؤمن- عن المباع، وفائض في الطاقة التكريرية، وفق التصريحات الحكومية والتقارير والبيانات. يطرح التساؤل: عن سبب الأزمة العميقة في الربع الأخير من 2016، أي خلال أشهر الشتاء، وحتى الآن..؟

فإن كانت الظروف الأمنية في منطقة حمص، والبادية، قد أوقفت آخر إمكانيات الإنتاج القليلة المتبقية، فماذا عن الاستيراد؟! طالما أن بيانات الوزارة تقول: بأنها أمنت عملياً نسبة 94% من النفط ومشتقاته عبر النفط الخام المستورد أو عبر استيراد المشتقات النفطية. فلماذا يتعسر تأمين مستوردات المشتقات لهذا الحد في الربع الأخير؟!

إذا ما كانت التكلفة هي السبب، كما يحاول المسؤولون عن هذا الملف التنبؤ به بشكل دائم، فإننا نستطيع أن نسترشد ببيانات تكاليف مبيعات محروقات للدلالة على حجم الحاجة.

مسلسل إجازات الاستيراد.. بطولة الحكومة والتجار



اسبوعياً يتجدد السجال بين الحكومة والتجار على إجازات الاستيراد وتمويل المستوردات، في مسلسل مستمر لا يستقر على قرار..

محرر الشؤون الاقتصادية

فرقة تقول الحكومة أنها تقيد المستوردات، وأخرى تقول أنها تمول مختلف أنواع المستوردات، ولاحقاً تصدر دليلاً يفند المواد المسموحة والممنوعة، ومع هذا يبقى التجار بحاجة إلى مزيد من الاستفسار والتوضيح.. وتأتي فترات أخرى لترتفع الوتيرة، فتتهم الحكومة التجار ببيع الإجازات، وعدم استخدام دولار التمويل في الاستيراد، ورفع الأسعار فوق ارتفاع سعر الصرف، وبتهم التجار الحكومة بأنها لا ترسو على بر سياسة وقرار، وتميز بين المستوردين، وتعطي بعضهم دوناً عن بعض..

فماذا يدور وراء كل هذا؟! قد لا نمتلك الإجابة الدقيقة، ولكننا نستطيع القول بأن التجارة الخارجية والاستيراد تحديداً والذي أصبح خلال الأزمة يشكل نسبة تقارب 30% من الناتج، هو موضع صراع مصالح. حيث أن سلطة السماح والمنع، عبر الإجازات، هي باب هام من أبواب الضغط لتوزيع حصة من قطاع يبلغ قرابة ثلث الناتج. ويضاف إلى ذلك أن القطاع مقترن مع مبالغ هامة لتمويل المستوردات وصلت إلى 980 مليون دولار تقريباً في عام 2015. وهذه الملايين من الدولارات الحكومية مسعرة بسعر أقل من السوق غالباً، وكما يعلم الجميع تعتبر حيازة الدولار الرخيص في أوقات تغيرات سعر صرف الدولار التي امتدت طوال عمر

لكن الحكومة ستستمر بالتقييد الشكلي، لأنها لا تخطط لتوسيع دور جهاز الدولة في السوق، والتجار سيستمرون بالضغط على الحكومة لتزليل التقييد، ولكنهم سيهاجمونها أشد هجوم إذا ما سعت لتضمن تحكيم جهاز الدولة بتجارة المواد الأساسية للسوريين بأسعار غير احتكارية، أو بأسعار مدعومة. وبين هذا وذاك ستستمر التصريحات والتجادبات وستبقى بعض قوى السوق المستفيدة من سلطة جهاز الدولة، تزاخم قوى السوق التي لديها قوة الدولار والعلاقات وإمكانيات التهريب، جميع هؤلاء مستفيدون من سياسة اقتصادية، لا تريد أن تفعل دور جهاز الدولة وحضته من السوق لمصلحة عموم السوريين، الذين يلعبون دور المشاهدين حتى الآن..

والكتلة الأساسية من البضائع هي بضائع مهربة، بالتالي فإن التقييد قد يفيد في توسيع الطلب على دولار السوق، ولا حل فعلي إلا بتقليل الحاجة للاستيراد من أساسه! فإن كانت الحكومة فعلاً تريد أن تقلل الطلب على الدولار، وتستمر بتأمين تدفق السلع، عليها أن توسع سوق الاستيراد الحكومي للمواد الأساسية في ظروف الأزمة، والتي تنعش جيوب التجار أصحاب الحظوة من مستوردي الكم الأكبر من السلع الغذائية وبعض السلع الأساسية الأخرى. لتترك حينها للسوق أن تؤمن السلع الأخرى من دولاراتها الخاصة، وحينها إمكانيات السوريين الاستهلاكية الضيقة ستقلص الطلب على الدولار، وعلى الاستيراد، وتؤدي به إلى استقرار عند مستوى الطلب الموضوعي.

الأزمة، ميزة تتيح ربح من فوارق السعر. يضاف إلى هذا وذاك أن التسهيل الواسع لعمليات الاستيراد وإزالة اشتراط الموافقة، يتيح توسع في استيراد البضائع وكسر في أسعار السلع المستوردة الاحتكارية، وهذا لا يناسب قوى الاحتكار! وأخيراً استمرار السماح والمنع، يعني استمرار تدفق البضائع المهربة، وهو ما ينبغي قراءته على أنه حصة هامة للفساد المنتعش من أسواق التهريب..

هل يمكن حل العقدة؟!

حجة الحكومة في تقييد الاستيراد، هي منع توسع الطلب على الدولار في السوق، وهذا صحيح لو أنها قادرة على المنع. فتقييد الاستيراد لا يعني شيئاً، طالما أن الكتلة الأساسية من الدولار موجودة في السوق،

طوي صفحة الفساد.. وفتح مؤسسة جديدة!



كشف وزير التجارة الداخلية عما يعرفه الجميع أي عن حجم الفساد الكبير في مديريات الوزارة التي سيتم دمجها اليوم في «المؤسسة السورية للتجارة».

صرح الوزير في اجتماع إعلامي أن مؤسسات التدخل الإيجابي الثلاث: الخزن والتسويق، والاستهلاكية، وستندس لم تكن تساهم إلا بما نسبته 5% فقط من الإنتاج في السوق. وأن المؤسسة الجديدة ستترفع الحصة إلى 25% أي ربع حجم السوق المحلية. كما وضع أن حجم الديون على هذه المؤسسات والشبابكات المالية قد تجاوز 40 مليار ليرة، وخسائر الخزن التسويقي تجاوزت 23 مليار ليرة في 2016، وأحاله كله للترهل والفساد.

كما كشف الوزير، عن القوى الخفية التي تتلظى لعملية الدمج، ووصلت إلى تهديده شخصياً.

الوزير يقول أن المؤسسة الجديدة ستطرح أسعارها بنسبة أقل من السوق بـ 20-40%، وأن استثمار مؤسساتها سيصبح أكثر فعالية. أما رئيس الوزراء فقد حاول «إثارة الحماسة»

في أرواح المواطنين، عندما أشار إلى أنهم سيرون تغييرات كبرى في عمل مؤسسات التدخل الإيجابي. ونستطيع القول: «عسى خيراً».. ولكن العديد من المؤشرات لا تطمئن! فإذا لم يتم الحديث عن إمساك الدولة بنسبة كبيرة من التجارة الخارجية، وعدم تسليمها للممارسة والكلاء عبر المناقصات، وإذا لم يتم الحديث عن جاهزية لتمويل عمليات تخفيض الأسعار، أي جاهزية لتمويل دعم أسعار منتجات هذه

المؤسسة، فإن هذا لن ينعف في تخفيض جدي للأسعار، وسيبقى القائمون عليها، حتى وهم يسعون فعلياً إلى إنجاحها مضطرين للجوء إلى منطلق السوق، وقواها، لأن المؤسسة سيصبح هدفها الربح. أما الأهم، أن ملفات الفساد التي ذكرها الوزير، في عام واحد، فهي تعالج بعقلية: «عفى الله عما مضى.. ونحن أبناء اليوم»، لينعم فاسدو الأمس في تلك المؤسسات بمناصب ومواقع جديدة، في حضن الوطن.

مؤشرات أولية لأسعار كانون الأول - 2017



قاسيون سترصد شهرياً أهم المتغيرات المؤشرة على ارتفاعات الأسعار في السوق السورية، وخلال الشهر الأول من عام 2017 ومن رصد الذهب- والدولار في سوق دمشق، وأسعار منتجات غذائية وفق نشرة أسعار مديريات التجارة الداخلية.

- ارتفع سعر غرام الذهب في السوق السورية من 17 ألف ليرة وصولاً إلى 17800 ليرة بين 1-1-2017، إلى 1-2-2017 2,5% الدولار
- ارتفع سعر صرف الدولار في أسواق دمشق بنسبة 2,5% من 511 إلى 524 ليرة مقابل الدولار.
- ارتفعت أسعار الفروج الحي بنسبة 2% من 750 ليرة للكغ، إلى 765 ليرة للكغ.
- 7% البطاطا
- ارتفعت أسعار البطاطا بنسبة 7,4% من 270 ليرة للكغ إلى 290 ليرة.
- 13% الكرميتينا
- ارتفعت أسعار الكرميتينا بنسبة 13% من 150 ليرة للكغ إلى 170 ليرة للكغ.

10 مليار دولار أرباح فايسبوك في 2016!



أكثر من 2 مليار مستخدم، يحققون عوائد خيالية لشركة فايسبوك.. رغم أن كلاً منهم يحقق عائداً سنوياً بسيطاً يقارب 4,8 دولار فقط..

1650%

ارتفعت الأرباح الصافية لشركة فايسبوك خلال ست سنوات من 606 مليون دولار إلى 10,6 مليار دولار في عام 2016، بنسبة 1650 وقرابة 17 ضعفاً!

\$ 4,83

كل مستخدم من مستخدمي فايسبوك البالغ عددهم ملياراً شخصاً، يحقق ربحاً وسطيّاً سنوياً لفايسبوك بمقدار 4,83 دولار فقط، ولكن بالمجموع 10,6 مليار دولار!

2 مليار مستخدم وأكثر من ربع سكان العالم، يستخدمون منتجات شركة فايسبوك في تطبيقاتها المتعددة التي تستحوذ عليها تبعاً، إضافة إلى الشبكة الأساسية التي تضم حوالي 1,9 مليار مستخدم، يتبع لفايسبوك تطبيق المسنجر للموبايل، الواتس أب، والانستغرام، وتوسع الشركة إلى التحكم ونشر الاستخدام الواسع لتطبيقات تكنولوجيا الواقع الافتراضي التي كانت تقتصر حتى الآن على ألعاب الفيديو، والأفلام.

في التقرير المالي لشركة فايسبوك المنشور في 1-2-2017، أعلنت فايسبوك: أن كل مستخدم من المليارين المشتركين، حقق عائداً وسطيّاً للشركة حوالي: \$4,83، ويرتفع هذا الوسطي في الدول ذات الدخل الأعلى، والاستخدام الأوسع والأكثر تنوعاً، كما في الولايات المتحدة وكندا بالتحديد إلى عائد 19,8 دولار من كل مستخدم.

ومن هذا الرقم الوسطي البسيط فإن الشركة أعلنت أن أرباحها الصافية قد وصلت إلى 10,2 مليار دولار، خلال هذا العام، حيث ارتفع عدد مستخدمي الشركة بمعدل 18% تقريباً.

الشركة لا تحقق عوائدها من انضمام مستخدمين جدد وحسب، بل تحاول أن ترفع العوائد من المستخدمين الموجودين، وذلك عبر إشراكهم في مزايا تطبيقاتها المتنوعة، التي يعتبر كل جديد منها، باباً جديداً لربان فايسبوك الأساسيين المعلنين والشركات ومراكز الأبحاث. ومصدر دخل جديد للمستثمرين في أسهم الشركة التي ترتفع تبعاً مع استمرار التوسع.

يعتبر 2016 عاماً قياسيماً في ارتفاع أرباح فايسبوك، حيث بلغ معدل الارتفاع 177% عن 2015، وارتفعت كذلك نسبة الربح الصافي من الإيرادات الإجمالية.

حيث أن مجمل عوائد فايسبوك في عام 2016 بلغ: 27,6 مليار دولار، أما الربح الصافي فقد بلغ 10,6 مليار دولار بنسبة 38% من الإيرادات.

بينما كانت نسبة الربح من إجمالي الإيرادات في عام 2015: 20% تقريباً.

من أين تأتي الأرباح ولماذا تعود؟!

بحسب تقرير الشركة فإن نسبة 97% من إيراداتها الإجمالية تأتي من الإعلانات، بينما نسبة 3% من الإيرادات تأتي من نشاطات وخدمات مركز عملياتها، أي إدارتها التكنولوجية، حيث زادت فايسبوك عدد المهندسين العاملين فيها بمقدار الربع خلال عام 2016.

الشركة التي يديرها مؤسسها مارك زوكربيرغ، ويعتبر أكبر حامل لأسهمها بنسبة 28,8% من مجموع الأسهم، وبالتالي من الربح، لديها مجلس إدارة مكون من 10 جهات، موزعة بين شخصيات، وشركات، من ضمنها:

مايكروسوفت وجولدمان ساكس، وهذا المجلس المكون من عشرة أطراف تمتلك نسبة 67% من أسهم فايسبوك، وحوالي: 7,1 مليار دولار ربح صافي في عام 2016.

لماذا كل هذا الإنفاق على الإعلام؟!

تحصل شركة فايسبوك على نسبة 97% من أرباحها من الإعلانات، أي أن شركة واحدة من شركات الإعلان الإلكتروني تحصل على دخل 9,8 مليار دولار خلال سنة واحدة فقط، من السعي المحموم للشركات العالمية للحصول على هذا المنبر العالمي الذي يضم مليار مستهلك! يعتبر الإنفاق على التسويق والإعلانات، واحداً من أهم تكاليف الشركات والأعمال العالمية اليوم، وهو في تصاعد كبير منذ ثمانينيات القرن الماضي، مع تعمق الأزمة الاقتصادية.

حيث بلغ الإنفاق العالمي على جميع أشكال الإعلان في عام 2015 ما يقارب 600 مليار دولار، ونسبة 8% من الناتج الإجمالي العالمي في عام 2015.

لماذا تدفع الشركات كل هذا على التسويق والإعلانات؟! لأنها في حالة تنافس محموم، على الطلب العالمي والاستهلاك المتقلص، مع تعمق الأزمة الاقتصادية وتمركز الثروة، وتراجع معدل الربح العالمي..

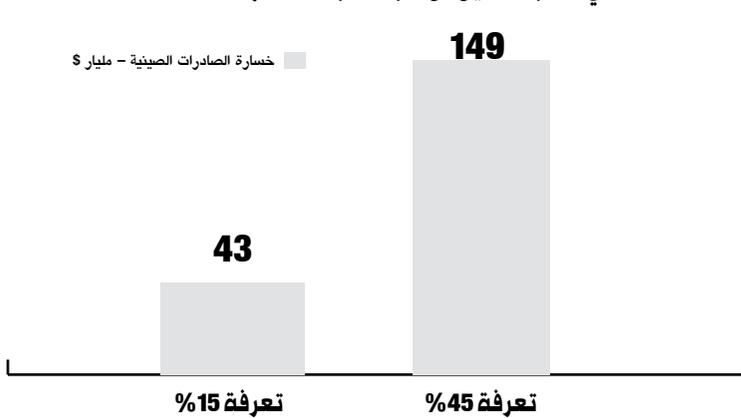
وهذا ما يفسر التوسع الهائل في الثروة، والدخل المتمركز في قطاعات التكنولوجيا والإنترنت، التي ارتبطت ارتباطاً عميقاً منذ التسعينيات بقطاع الإعلام والتسويق المنتعش كذلك، وأصبحت لا تنفصل عنه كثيراً..

ولكن هذا الربح المتوسع كله والموزع لفايسبوك وغيرها من شركات الإعلام العالمي، يرتبط بنهاية الأمر بجذوى تكاليف الدعاية والتسويق، المرتبطة بدورها بقدرات الاستهلاك، وتوزيع الثروة على الشرائح الأوسع من المستهلكين عالمياً. وهذه الانتعاشة مؤقتة ومرتبطة بتعمق الأزمة الاقتصادية العالمية والتراجع الكبير في الطلب العالمي..

«ضرائب ترامب» قد تكلف الصين 149 مليار دولار!



ما هي خسارة الصين من ضرائب ترامب المتوقعة؟!



ليس مؤكداً بعد أن كانت إدارة ترامب ستلجأ إلى فرض تعرفه جمركية على الصادرات الصينية أم لا، وقد كان جوزيف ستيفيلتز الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل والمعادى لترامب، قد توقع بأن إجراءات من هذا النوع، ستؤدي إلى نشوب حرب تجارية، غير متوقعة العواقب، وستكون لدى الصين قدرة مرونة أعلى على التكيف مع خسائرها، واتخاذ إجراءات رد ستكون مؤلمة لاقتصاد الولايات المتحدة.

أما بالنسبة للصين، فإن إجراءات من هذا النوع، ستؤدي عملياً إلى خسائر مباشرة في الاقتصاد الصيني، وتراجع في النمو، ولكنها ستشكل دافعاً إضافياً لتعزيز شعار: «النمو المعتمد على الاستهلاك المحلي» المعتمد في الصين منذ عام 2015 لرفع مستويات معيشة السكان، ومواجهة تراجع الطلب الاقتصادي العالمي في ظل الأزمة العالمية. وهذا بدوره أيضاً، قد ينعش القطاعات الصناعية في الداخل الأمريكي، التي ستتخلص من منافسة المنتجات الصينية، بتكاليفها المنخفضة، ما سيغير من التوازنات الاقتصادية في الداخل الأمريكي، تلك التوازنات التي تلعب دوراً كبيراً في الصراع السياسي الأمريكي العنفي اليوم.

خلال الفترة بين 2000-2015 ارتفع الفائض التجاري الصيني، بعلاقتها مع الولايات المتحدة قرابة 9 أضعاف، من 29,8 مليار دولار، وصولاً إلى 266 مليار دولار. وكذلك الأمر، ارتفعت عوائد تجارة التجزئة في الولايات المتحدة من بيع هذه الصادرات الصينية، لتحقق أرباحاً بقيمة 17,8 مليار دولار في عام 2000 وصولاً إلى 97,9 مليار دولار في 2011، بمقدار ارتفاع خمسة أضعاف ونصف.

وتشير مقارنة الأرقام إلى أن العوائد الأمريكية بالبيع الداخلي كانت تشكل نسبة تقارب 60% من العوائد الصينية من التصدير في عام 2000، وقد انخفضت هذه النسبة إلى 36% أي إن عوائد الصين من تجارتها الخارجية مع أمريكا أصبحت أكثر جدوى، بالمقارنة مع عوائد البيع الداخلي الذي تحصل عليها شركات المبيعات الأمريكية.

ويمكن تفسير هذا بتحسين نوعية وأسعار البضائع الصينية، المصدرة من جهة، وبترجع الاستهلاك المحلي، في الولايات المتحدة من جهة أخرى. وقد يكون هذا التغيير هو واحد من محفزات الإدارة الأمريكية الجديدة، لزيادة الضغط على الصين، وزيادة عوائد التجارة الخارجية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية..

أشار تقرير نقلته وكالة سبوتنيك الروسية أن الخسائر الصينية قد تتراوح بين 43 مليار دولار وصولاً إلى 149 مليار دولار، إذا ما أعلن ترامب الحرب التجارية على الصين، ورفع التعرفة الجمركية على الصادرات الصينية.

تدجين الحبوب في منطقة المتوسط

وجدتها

د. عربوب المصري



إشكاليات مائية

تناولت الدراسات التخطيطية السابقة، لمدينة دمشق معالجة الموازنة المائية بطرائق مختلفة وكانت نتائجها متباينة، لغياب العديد من المؤشرات القياسية للموازنة المائية ولتفاوت بياناتها الأساسية وخاصة معدل النمو السكاني ونصيب الفرد الواحد سنوياً من المياه؛ ونسب استخدامات الموارد المائية، وغيرها، وخلصت إلى أن الموازنة الحالية لمياه الحوض غير متوازنة.

تشهد الموارد المائية استنزافاً جائراً، وتعرض لتحديات تهدد الخارطة الطبيعية للمنطقة، وتجعلها عرضة لتغيرات بيئية خطيرة، وتغير مورفولوجي، نتيجة السحب غير الآمن للمياه، واستخدام طرائق تقليدية في الري، تستهلك كميات كبيرة من المياه بمعدل « 3م14000 / للهكتار/سنة، واتباع تسعيرة ري تعتمد على وحدة مساحة الأرض وليس على كمية المياه المستهلكة، وهذا ما ينتج عنه استخداماً مفرطاً للمياه.

لا تصل معظم تدفقات مياه الصرف الصحي المعالج، إلى المساحات الزراعية، ضمن حدود الحوض، وتُصرف إلى مساحة أرض زراعية محدودة، نتيجة النقص في شبكة الري، وشبكة التوزيع غير الملائمة.

باستمرار الاتجاهات الحالية للزيادة السكانية-الفرص المتوسطة- سيرتفع عدد السكان في محافظتي دمشق وريف دمشق من نحو 4,25 مليون نسمة في عام 2010 إلى ما يزيد قليلاً على « 6 » ملايين نسمة في العام 2030 بكثافة سكانية مجالية شائبة»

700 «نسمة/ كم 2، إذ يمثل حوضاً بردي والأعوج، أقل من 5% من مجموع مساحة سورية، بموارد مائية متجددة أقل من 5% من المجموع الوطني العام، مقابل عدد سكان فعلي في عام « 2010 » يشكل أكثر من 20 %

من مجموع السكان الوطني، وهو ما سيرتب أثراً وخيمة على موارده المائية، إذ يزيد العجز المائي في الحوض على « 300 » مليون م 3/سنة في عام « 2010 »، يجري تعويضها من مخزون جوفي غير متجدد، ويتعرض منذ أكثر من ثلاثة عقود إلى استنزاف مجهد.

يمكن تخفيف العجز المائي، باستخدام تقانات الري الحديثة 50 % من المياه، واستخدام مياه الصرف الصحي-التي توفر 30 % المعالجة ثانياً» في الري ولتسلب الصناعة. لكن الحوض سيبقى يعاني على مستوى موارده من العجز السلبى، ومن ثمّ عدم كفاية الموارد المائية، الذي من المتوقع أن يصل بحلول العام « 2030 » في حال استمرار الاتجاهات إلى مستويات خطيرة بات حوضاً بردي والأعوج يضمن وضعا

راهناً من السكان، وصل نصيب الفرد فيه من المياه إلى ثلث خط الفقر المائي المدقع، الذي حددته هيئة الأمم المتحدة 500 م 3 سنوياً للنشاطات كلها، ومن المرجح أن يصل نصيب الفرد إلى خمس خط الفقر المدقع؛ مما يشكل ضغطاً سكانياً على الحوض لا يمكن احتماله.

يعتبر حوض البحر المتوسط، وخاصة الجزء الشرقي منه، من أهم المراكز في العالم لأصول نباتات المحاصيل. في العشرينات من القرن العشرين لاحظ مستكشف النباتات الروسي «نيكولاي فافيلوف» Nikolai I. Vavilov أن العديد من الزراعات القديمة والعديد من النباتات المزروعة واسلافها أتت من منطقة الهلال الخصيب، وكذلك من بعض المناطق المجاورة التي تمتد من شرق المتوسط نهر الأردن ووادي البحر الميت وشمال وشرق سورية وتركيا والعراق وإيران.

حسام الماني

ورغم أن الأشكال الدقيقة لتنوع المحاصيل غير ممكنة إلا أن هناك أكثر من 500 نوع محاصيل مزروعة في حوض المتوسط، بما فيها الأنواع الأصلية والغريبة التي زرعت هنا في بادئ الأمر. إن الأصل الدقيق للزراعات في المنطقة التي وجدت بين حوالي 9000 إلى 11000 سنة خلت، مع الشعير «Hordeum» والقمح «Triticum» ربما تكون أول الأنواع المزروعة، التي دُجنت في هذه المنطقة. وربما كان الصيادون-الجامعون يستغلون الحبوب البرية منذ 23000-20500 سنة خلت.

إن تدجين النباتات ارتبط بشكل واضح مع تدجين الحيوانات. وتم إعطاء «دفع» تطورية للأعلاف والنباتات الرعوية للماشية - مثل البرسيم أو الفصّة «Medicago sativa» - من قبل البشر في نفس الوقت - أو قبل ذلك الذي ظهرت فيه الحبوب الأولى المزروعة. وُجدت أدوات الطحن والملاط، وكذلك المناجل في الشرق الأدنى حيث تعود إلى عصور قديمة جداً، لكنها لا تتطابق بالضرورة مع تاريخ بذر المحاصيل حول القرى. ومهما يكن التاريخ الدقيق فقد قُسم اختراع الزراعة عالم النباتات المرتبط بالممارسات الزراعية إلى قسمين، وهي: النباتات الحقلية والنباتات غير الحقلية. كما قسم التاريخ الحديث إلى فترة عصر الحقول الذي بدأ مع التدجين النيوليتي للنباتات، وعملية استقرار المجموعات البشرية في قرى زراعية، وعصر ما قبل الحقول.

تدجين الحبوب

ظهرت تفاصيل رائعة في الفترة الأخيرة، فيما يتعلق بأصول الحبوب الأربعة في العالم القديم، التي وجدت ودجنت في الشرق الأدنى، وهي القمح والشعير والشوفان والجودار «Secale». ينحدر القمح المزروع الذي دُجّن أولاً، منذ حوالي 9500 - 11000 سنة. من عدد من الأسلاف البرية وتاريخ معقد. القمح أحادي السنبله ثنائي الصيغة الصبغية «Triticum monoccum» وثلاثي الصيغة الصبغية «Triticum timopheevii» التي ما زالت تزرع إلى اليوم، على نطاق ضيق في البلقان والأناضول ويبدو أن الأثنين مشتقين من النوع «Triticum boeoticum» المنتشر في جنوب غرب آسيا وشرق المتوسط.

إن القمح الرباعي الصيغة الصبغية الإيمر «Triticum dicoccon» والقمح القاسي «Triticum turgidum» ينحدران من الإيمر البري شرق المتوسطي «Triticum dicoccoides»، الذي اكتشف من قبل كوتشي T. Kotschy في جبال لبنان في العام 1855. إن قمح الخبز الذي نأكله اليوم «Triticum aestivum» هو سداسي الصيغة الصبغية وينحدر من تهجين بين القمح القاسي وقريبه ثنائي الصيغة الصبغية «Aegilops tauschii». من أهم مميزات القمح القاسي هي: أن سفا القمح لا تكون سريعة التصفيف كما في قمح الإيمر، وبالتالي تبقى سليمة حتى وقت الحصاد. بالإضافة إلى ذلك فعندما تحصد في أقصى فترة نضوجها، تنفصل سنابل القمح القاسية عن الغلاف

البزري، وبالتالي فمن السهل دراستها.

الشعير المزروع

تم تدجين الشعير المزروع «Hordeum vulgare» في الوقت نفسه الذي دجن فيه القمح ولعب دور «قمح الإنسان الفقير» في المناطق ذات الهطول المطري المنخفض والتربة الفقيرة. وهو ينضج قبل شهر من القمح، ولكن نوعية الحبة تكون أقل، وقد زرع منذ العصور الوسطى على الأقل كعلف أخضر أو معالج وليس للخبز. وقد ظهر أن السلف البري للشعير هو «Hordeum spontaneum» والذي يعتبر نباتاً محلياً في شرق المتوسط، والمناطق الإيرانية الطورانية المحاذية. ويبدو أن هناك مورثة واحدة تفضل النوعين ولكن هذه المورثة هامة جداً للمزارعين، إذ أنها تتحكم بهشاشة محور السنبله والساق.

يوجد الشعير البري في الموائل البدائية والحشائشية ويظهر تنوعاً كيميائياً-حيوياً واضحاً. وهو مستعمر شرس للماتورال(السهوب المتوسطة) المضطرب، وحشيش حقلية شائع، وينمو على أطراف الطرقات، ويتجهج بحرية مع الأنواع المزروعة. ونجد الحالة نفسها في الجودار المزروع «Secale cereale» وهو نوع من الحبوب الغذائية الهامة، في شمال وشرق أوروبا وكذلك سلفه البري شرق المتوسطي «Secale montanum». إن وراثية الشوفان «Avena sativa» بما فيها الأنواع المزروعة المسماة عادة: الشوفان البيزنطي «Avena byzantina»، والشوفان

العاري «Avena nuda» ليست أقل تعقيداً من وراثية القمح والشعير والجودار. إن الشوفان المزروع شديد القرابة من مجموع أنواع الشوفان السداسية البرية «Avena sterilis» المنتشرة بشكل واسع في حوض المتوسط. وهنا أيضاً يبدو أن التهجين بين النوعين شائع جداً ويبقى العديد من المادة الوراثية البرية، التي تجمع وتستمر من قبل مربي النبات. ويظهر هناك نطان متميزان من انتشار البذور في الأشكال الحشائشية والبرية. أحدها: الشكل المسمى ستيريلز «sterilis» جنيني الإنبات، حيث تقع الحبة على الأرض بعد نضجها، وبفضل شكلها الخاص «تحفر» طريقاً لنفسها في التربة حيث يمكن للبذرة أن تنبت. أما في الشكل المسمى فتوى «fatua» وعلى العكس من سابقه، فكل زهرة تنفطر، ويبدو من الصعب حصادها.

محصول ثانوي

وكما في حالة القمح والشعير، فإن تدجين الشوفان يتطلب تعديلاً في النمط البري لانتشار البذور، من أجل الحصول على نبات قليل الانفراط، وقد تمت زراعة الشوفان في وقت متأخر عن الحبوب الباقية، في وقت ما قبل 3000 و2000 سنة خلت. وانتشر بعدها بسرعة في أوروبا وشمال أفريقيا مما يؤكد ملاحظة فافيلوف Vavilov بأن الشوفان يجب أن يعتبر كمحصول «ثانوي» أو مشتق. ويبدو أن مزارعي الشوفان الحديثين وجدوه كنوع حشائشي يصيب حقول القمح والشوفان في عصر النيوليتي، وقد تم تدجينه لاحقاً كمحصول حبوب جديد زرع منفصلاً.



آثار تلوث الهواء داخل المنزل على الصحة!



والأطفال في البيئات الأقل أمناً خطر التعرض للإصابات والعنف أثناء عملية جمع الوقود. الكربون الأسود «الجسيمات السخامية» والميثان المنبعثان من احتراق الوقود في المواقف على نحو غير كفوء هما من الملوثات القوية التي تسهم في تغيير المناخ.

يتسبب انعدام سبل حصول ما لا يقل عن 1,2 مليار نسمة من السكان على الكهرباء «كثيرون منهم يستخدمون مصابيح الكيروسين للإضاءة» في التعرض لمخاطر صحية أخرى، من قبيل الحروق والإصابات وحالات التسمم الناجمة عن استنشاق دخان الوقود المحروق، ويحد ذلك من الفرص الأخرى للتمتع بالصحة وتحقيق التنمية، مثل: الدراسة أو الانخراط في مزاولة حرف وأنشطة تجارية. بسيطة، تقتضي توفير قدر كافٍ من الإضاءة.

الطبيعية دون المستوى الأمثل، ونقص الوزن، والتعرض لدخان التبغ غير المباشر. أما فيما يتعلق بسرطان الرئة ومرض الانسداد الرئوي المزمن: فإن التدخين المباشر والتعرض لدخان التبغ غير المباشر هما أيضاً من عوامل الخطر الرئيسية التي تسبب الإصابة بالمرضى المذكورين.

الآثار المترتبة على الإنصاف الصحي والتنمية وتغيير المناخ

إن لم تُدخَل تغييرات كبيرة على السياسة العامة، سيظل إجمالي عدد المعتمدين على أنواع الوقود الصلب، دون تغيير يذكر بحلول عام 2030. ويشكل استخدام أنواع الوقود الملوث عبئاً ثقيلاً على التنمية. تستغرق النساء والأطفال وقتاً طويلاً في جمع الوقود، مما يحد من وقت اضطلاع النساء بأنشطة مجدية أخرى ويبعد الأطفال عن المدارس. ويواجه النساء

مرض الانسداد الرئوي المزمن

يتسبب التعرض للهواء الملوث داخل المنزل في أكثر من ثلث الوفيات المبكرة الناجمة عن الإصابة بمرض الانسداد الرئوي المزمن بين البالغين في البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل. واحتمال إصابة النساء اللائي يتعرّضن بمستويات عالية للدخان المنبعث في الأماكن المغلقة بمرض الانسداد الرئوي المزمن هو أعلى بمقدار 2,3 مرة من احتمال إصابة سواهن اللائي يستخدمن أنواعاً أخرى أنظف من الوقود. أما في صفوف الرجال «الذين ترتفع لديهم فعلاً مخاطر الإصابة بأمراض تنفسية مزمنة بسبب ارتفاع معدلات التدخين بينهم»، فإنّ التعرض للدخان المنبعث في الأماكن المغلقة يضاعف تلك المخاطر تقريباً «أي بمقدار 1,9 مرة».

الآثار الصحية الأخرى

تتسبب عموماً الجسيمات الصغيرة، والملوثات الأخرى الموجودة في الدخان المنبعث في الأماكن المغلقة بالتهاب المسالك الهوائية والرئتين وإضعاف الاستجابة المناعية والتقليل من قدرة الدم على حمل الأوكسجين.

توجد أيضاً بيئات تثبت وجود صلات بين تلوث الهواء داخل المنزل وانخفاض الوزن عند الولادة والإصابة بالسل والساد «الكاتاركت» وسرطان الأنف والبلعوم وسرطان الحنجرة. تتأثر أيضاً معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابة بمرض القلب الإقفاري والسكتة الدماغية بعوامل خطر من قبيل ارتفاع ضغط الدم، والنظام الغذائي غير الصحي، وقلة النشاط البدني، والتدخين. ومن بعض العوامل الأخرى التي تتسبب في إصابة الأطفال بالتهاب الرئوي الرضاعة

من الملوثات المضرّة بالصحة، بما فيها جسيمات صغيرة من السخام يمكنها التوغّل عميقاً في الرئتين. ويمكن في المساكن التي لا تهوى بالقدر الكافي أن تتجاوز مستويات الجسيمات الصغيرة الكامنة في الدخان المنبعث بالأماكن المغلقة، بمائة مرة، المستويات المقبولة. ويرتفع تحديداً معدل التعرّض لتلك الجسيمات فيما بين النساء والأطفال الذين يقضون معظم وقتهم قرب المواقف المنزلية.

الآثار الصحية!

يلاقي سنوياً 4,3 مليون نسمة حتفهم في وقت مبكر من جراء الإصابة بأمراض يمكن عزوها إلى تلوث الهواء داخل المنزل بسبب حرق أنواع الوقود الصلب فيه على نحو غير كفوء «بيانات عام 2012». ومن بين تلك الوفيات النسب التالية:

- 13% بسبب الالتهاب الرئوي
- 34% بسبب السكتة الدماغية
- 25% بسبب مرض القلب الإقفاري
- 22% بسبب مرض الانسداد الرئوي المزمن
- 6% بسبب سرطان الرئة.

الالتهاب الرئوي

يؤدي التعرض لتلوث الهواء داخل المنزل إلى ارتفاع خطورة الإصابة بالالتهاب الرئوي في مرحلة الطفولة وإلى الضعف تقريباً. وتعرّض أكثر من نصف الوفيات الواقعة بين صفوف الأطفال دون سن الخامسة من جراء الإصابة بالالتهابات الحادة في السبيل التنفسي السفلي إلى استنشاق الجسيمات الموجودة في الهواء الداخلي الملوث بسبب حرق أنواع الوقود الصلب داخل المنزل «منظمة الصحة العالمية، 2014».

هناك نحو ثلاثة مليارات من البشر ممن يحرقون الكتلة البيولوجية «الحطب والروث والمخلفات الزراعية» والفحم على نيران مكشوفة أو موقد مسربة للدخان لأغراض الطهي وتدفئة منازلهم.

■ سلمى السعيد

يزيد على 4 ملايين نسمة عدد من يقضون في مراحل مبكرة من جراء الإصابة بأمراض يمكن ردها إلى تلوث الهواء داخل المنزل نتيجة حرق الوقود الصلب داخله.

تتسبب الجسيمات التي تُستنشق من الهواء الملوث داخل المنزل في نسبة تزيد على 50% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة بسبب الالتهاب الرئوي.

ينجم عن التعرض للهواء الملوث داخل المنزل 3,8 مليون حالة وفاة مبكرة سنوياً من جراء الإصابة بأمراض غير سارية، ومنها السكتة الدماغية ومرض القلب الإقفاري والانسداد الرئوي المزمن وسرطان الرئة.

ثلاثة مليارات نسمة من المنسيين

لا يزال هناك 3 مليارات نسمة تقريباً يحرقون الوقود الصلب على نيران مكشوفة ومواقف مسربة للدخان لأغراض الطهي والتدفئة «من قبيل الحطب والمخلفات الزراعية والفحم العضوي والفحم العادي والروث». ومعظم أولئك الأشخاص فقراء ممن يعيشون في بلدان منخفضة الدخل وأخرى متوسطة الدخل. وتتسبب هذه الأنواع من الوقود والتكنولوجيات المستخدمة لأغراض الطهي في ارتفاع مستويات تلوث الهواء داخل المنزل بالاقتران مع ظهور طائفة

أخبار العلم



ورق مقاوم للماء والحريق

يعود الفضل في اختراع الورق قبل نحو 2000 سنة إلى الصينيين، ومنذ ذلك الحين تشهد المواد المدخلة في هذه الصناعة تطوراً وتحسناً كبيرين.

ويعمل فريق من الباحثين في معهد شنغهاي للسيراميك في الصين على تطوير أول ورقة مقاومة للماء والحريق في العالم. وتقاوم الورقة الجديدة الماء حتى ولو أُلّف سطحها الخارجي، كما لا يلوّثها أي من القهوة والشاي.

ويقول الباحثون: إن الورقة قادرة على تحمل حرارة تصل إلى 200 درجة مئوية، مما يجعلها مقاومة للحريق.

ويذكر أن هناك طرق لصناعة الورق المقاوم للحريق، أو الورق المقاوم للسوائل، ولكن يعتبر الاختراع الجديد، فريداً من نوعه لأنه يجمع بين هاتين الميزتين، وفقاً للبروفيسور تشو ينغ جيه، الباحث الرئيسي في المشروع.

وقد بدأ فريق الباحثين العمل على تطوير المواد الجديدة منذ عام 2008، ويجري حالياً تسجيل البحث ضمن براءات الاختراع والتكنولوجيا، هذا ويأمل الباحثون بطرح المنتج الجديد في الأسواق في غضون 3 سنوات.



لماذا «تتجول» خلايا السرطان في جسم المريض؟

كشّف العلماء في جامعة «يال» عن سرّ النشاط المتزايد لسرطان الجلد. واتضح أن خلاياه تعلمت الاندماج مع الأجسام المناعية واكتسبت عند ذلك قدرة على الحركة بشكل مستقل.

وقد اعتبر العلماء إلى حد الآن، أن نظام المناعة لدى الإنسان بوسعه ردع الأورام الأولية التي تتواجد خلاياها في داخل النظام نفسه. لكن بعد أن اكتسبت الخلايا قدرة على الحركة تظهر أورام خبيثة جديدة لا يراها نظام المناعة ولا يحاول إسكانها.

وتوصل العلماء بعد دراسة تلك الخلايا إلى استنتاج مفاده: إن تلك المكونات نشأت نتيجة اندماج المفاويات «خلايا نظام المناعة المسؤولة عن قتل خلايا السرطان» مع خلايا سرطان الجلد. وعن نتيجة ذلك نشأت خلية خبيثة تتصف ببعض المزايا الخاصة بالمفاويات بما فيها قدرتها على الحركة من جهة، وقدرة على التكاثر السريع تتميز بها الأورام الخبيثة من جهة أخرى.

ويرى العلماء أن الأورام الخبيثة التابعة لأنواع أخرى من السرطان تنشأ بالطريقة نفسها. أما إسكات هذه العملية فسيزيد حسب الباحث «جون بافيليك» من قدرة المرضى على مقاومة المرض الخطير.



أسباب انقراض الحيوانات العملاقة القديمة

أكد علماء من أستراليا والولايات المتحدة: أنهم توصلوا إلى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انقراض الحيوانات العملاقة، التي عاشت في العصر الجليدي.

أثبتت التجارب والبحوث: أن سبب انقراض تلك الثدييات هو النقص في مساحات المراعي التي كانت تتغذى على نباتاتها، إضافة إلى التغيرات المناخية «القاسية» التي لم تستطع تلك الحيوانات التأقلم معها.

وأوضح العلماء: أنهم وصلوا إلى تلك الاستنتاجات بعد دراسات أجروها على بقايا عظام الحيوانات التي عاشت في أستراليا قبل 350 إلى 570 ألف عام، وبقايا عظام الحيوانات التي عاشت هناك قبل 30 إلى 40 ألف سنة.

وبعد مقارنة نتائج العينات المأخوذة من عظام تلك الحيوانات التي عاشت في تينك الحقبين المختلفين من الزمن، تبين أن الحيوانات التي عاشت من 350 إلى 570 ألف عام أي في فترة العصر الجليدي، لديها كميات أقل من العناصر الغذائية والمعادن والأملاح في أجسادها، أي أنه كان لديها نقص واضح في الغذاء.

تقرير 2017: أية مخاطر عالمية يراها



إعداد: سعد خاطر

يقدم «المنتدى الاقتصادي العالمي» مقره جنيف» نفسه، على أنه «منظمة دولية غير ربحية، مستقلة، منوطة بتطوير العالم عن طريق تشجيع الأعمال والسياسات، والنواحي العلمية، وكلّ القادة المجتمعين من أجل تشكيل العولمة، وأيضاً الأجناس الإقليمية والصناعية». وبعيداً عن «الكليشيهات التعريفية»، يضم المنتدى في عضويته حوالي 1000 شركة عالمية، تكون دورة رأس المال فيها أكبر من 5 مليار دولار أمريكي.

يشكل المنتدى فرصةً للتنسيق بين «كبار المالين» حول العالم، فكيف يرى هؤلاء المشهد العالمي اليوم؟ لا بدّ من الإشارة في البداية إلى أن التقرير التالي، لا يعكس بشكل من الأشكال رأي «قاسيون»، وإن كانت تفرد له مساحةً على صفحاتها، فذلك لا يعني تبنياً للأفكار الواردة فيه، بل نظرة على التغيرات التي لم يعد بالإمكان - حتى بالنسبة لرأس المال العالمي - أن يتجاهلها:

لم يعد الحديث عن حالة السخط العام التي تبيدها شعوب العالم، حكراً على تلك القوى السياسية، الرافضة لهيمنة الشركات ورأس المال العالمي. كذلك، لم يعد استشعار خطر النموذج الاقتصادي الحالي على العالم والبشرية بعيداً عن متناول يد «الخب» التي تنذر نفسها، فداءً لهذا النموذج تحديداً. يقدم «تقرير المخاطر العالمية لعام 2017»، الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» نموذجاً واضحاً على ذلك. فما هو هذا المنتدى؟

مقدمة لا بد منها..

سنوات من تعاضم الضغط في أجزاء عدة من العالم - على الأقل منذ الأزمة المالية العالمية - قد تبلورت في نتائج سياسية دراماتيكية، خلال عام 2016، تجلت في ارتفاع وتيرة السخط العام من الوضع القائم.

في الغرب، واجهت التوقعات حول إمكانية توافق الآراء تحديات كبيرة، من خلال قرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي، وفوز الرئيس المنتخب، دونالد ترامب، في الولايات المتحدة، ورفض الناخبين الإيطاليين الإصلاحات الدستورية التي اقترحتها ماتيو رينزي. إن الآثار المترتبة على نتائج مثل هذه الأحداث، يمكن أن تكون بعيدة المدى، حيث يتساءل البعض فيما لو كان الغرب قد وصل إلى نقطة اللاعودة، أو ربما يجري الشروع الآن في فترة نهاية العولمة، لكنّ حالة عدم اليقين والاستقرار التي ميزت عام 2016 ليست ظواهر غريبة فقط: فقد رأينا تجليات لذلك في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في البرازيل، والفلبين، وتركيا.

الاقتصاد:

النمو والإصلاح والتفاوت

رغم المستويات غير المسبوقة من السلام والرخاء العالميين، ساهم مزاج الضيق الاقتصادي في بلدان عدة، بصعود السياسة الشعبوية المناهضة، وردود الفعل المناهضة للعولمة. إن ضعف الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، هو جزء من هذه القصة، غير أن تعزيز النمو وحده، لن يكون من شأنه أن يعالج الكسور العميقة الموجودة في اقتصادنا السياسي. قد تكون هناك حاجة، إلى مزيد من الإصلاحات الأساسية لرأسمالية السوق، وعلى وجه الخصوص، النقص الواضح في التضامن بين أولئك الموجودين في الطبقة الطوية، من توزيع الدخل والثروة الوطنية، وأولئك المتجهين

الدخل وتوزيع الثروة قد أصبحت تدميراً للسياسات، وهناك حاجة أيضاً إلى التركيز بشكل أكبر على انعدام الأمن المالي، المتزايد، الذي يميز حياة العديد من الناس. وكما ينتشر الخوف من النتائج الاجتماعية والاقتصادية، على نحو متزايد على الصعيد العالمي، فإن الإحباط الشعبي يتزايد عالمياً، كنتيجة لعدم قدرة السياسات المحلية على توفير الاستقرار، في ظل المشهد العالمي.

إعادة بناء المجتمعات

قادت مسائل الهوية والثقافة المركزية إلى اثنين من النتائج السياسية الغربية الأكثر إثارة خلال عام 2016 في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا جزء من اتجاه أوسع يؤثر على السياسة الدولية والمحلية، فعبّر الاتحاد الأوروبي، تؤكد الأحزاب السياسية على ضرورة ازدهار السيادة وأو القيم الوطنية، مدعومة جزئياً بتدفقات الهجرة. وخارج الاتحاد الأوروبي، تتعمق الاقتصاد منذ عام 2010 في تركيا، في حين تُعبر روسيا عن الهوية السياسية الوطنية في مواقف السياسة الخارجية بشكل متزايد، وعلى الصعيد العالمي، تشهد السياسة على نحو متزايد صعود كاريزمية «الرجل القوي» والسياسيين الوطنيين، والنقاش السياسي الانفعالي.

في الغرب، هناك عقود من التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع قد وسعت فجوة القيم بين الأجيال، وعطلت الأنماط التقليدية للانتماء للمجتمع، وساهمت في تآكل الدعم الواسع للأحزاب السياسية الرئيسية.

«الديمقراطية الغربية»

في خطر؟!

في كثير من الدول الغربية، تعيش

الحكومية من قبل البنوك المركزية، قد تحولت إلى عمليات دائمة، في أطر السياسات الاقتصادية.

ورغم قول البعض: أن الأدلة تشير إلى بعض التأثيرات الإيجابية على النمو والعمالة، غير أن تفاهم «التيسير الكمي» قد أدى إلى اشتداد عدم المساواة في الدخل، من خلال زيادة العوائد التي يتمتع بها أصحاب الأصول المالية، في حين أن الأرباح الحقيقية للعمال قد ظلت تنمو ببطء شديد. وليس هذا هو السبب الوحيد للقلق من السياسات النقدية الاستثنائية، إذ أنّ معدلات الفائدة المنخفضة يمكن أن تشوه الآليات المالية التي تدعم النشاط الاقتصادي القوي.

هل حان الوقت للانتقال من السياسة النقدية، إلى السياسة المالية في الولايات المتحدة؟ إن حملة الرئيس المنتخب، دونالد ترامب، قد وعدت بزيادة الإنفاق على البنية التحتية، وعلى الصعيد العالمي، وهناك أدلة أولية على التحول التدريجي نحو تخفيف السياسة المالية.

وراء السياسة النقدية، والتحفيز المالي، كان نمو الإنتاج الحقيقي أبطأ من أن يساعد على التعافي من الأزمة. معدلات البطالة لا تزال عالية، بشكل خاص بين صفوف البالغين في أوروبا، والولايات المتحدة، وعلى النقيض من عصر ما قبل الأزمة - حين عزز التوسع السريع للصين الشعبية معدلات النمو الشاملة في العالم - فإنه ليس هناك في الأفق اليوم، لعبة سوق ناشئة، يمكنها أن تغير شيئاً ما. باختصار، فإنه من الصعب تحديد تلك الطرق، التي من شأنها أن تؤدي إلى معدلات عالمية عالية من النمو الاقتصادي.

مع ذلك، فإن النمو الآن هو ليس سوى جزء من التحدي الذي يحتاج واضعو السياسات إلى معالجته. إذ أنّ مخاوف

إلى مزيد من الانخفاض في معيشتهم. على الرغم من الحديث حول تناقص التفاوت، بين الدول، خلال الأعوام الثلاثين الماضية، غير أنه داخل الدول هناك حديث آخر. كان عدم المساواة يتراجع. باستمرار في العالم الصناعي منذ بداية القرن العشرين، لكن ومنذ ثمانينات القرن الماضي، فإن حصة الـ 1% الأكثر ثراءً قد ارتفعت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، إيرلندا، وأستراليا (في ألمانيا، واليابان، وفرنسا، والسويد، والدنمارك، وهولندا، هناك واقع مختلف)، وتشمل أسباب ذلك التغيير في التكنولوجيا المنحازة للمهارات «مما ساهم في زيادة عائدات التعليم»، والتأثيرات الكبيرة التي جعلت السوق أكثر ترابطاً، وزيادة المنافسة العالمية على المواهب. فمن بين عوامل أخرى، ساهمت هذه المعطيات في زيادة تعويضات المدراء التنفيذيين في الشركات التي أصبح حجمها أكبر. وفي الاقتصادات المتقدمة، نما دخل الطبقات الوسطى، الميسورة تقليدياً بوتيرة أبطأ نسبياً، وأبطأ أيضاً من نمو دخل الطبقات الوسطى، في الدول الناشئة في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا بشكل خاص.

تحديد سبل النمو: «مسألة صعبة»

إن بطء وتيرة الانتعاش الاقتصادي منذ عام 2008، قد زاد من حدة التفاوت في الدخل المحلي، وهذا ما ساهم بتزايد السخط الشعبي. وفي أعقاب الأزمة المالية، جرى صنع السياسات الاقتصادية في الغالب على أساس نقدي، بدلاً عن الأسس المالية. وقد اتجهت سياسات مواجهة التقلبات الدورية التي كانت في السابق غير تقليدية، مثل «التيسير الكمي»، والمشتريات واسعة النطاق للسندات

ساهم مزاج الضيق الاقتصادي في بلدان عدة بصعود السياسة الشعبوية المناهضة وردود الفعل المناهضة للعولمة

يشكل «المنتدى الاقتصادي العالمي» فرصة للتنسيق بين «كبار المالين» حول العالم.. فكيف يرى هؤلاء المشهد العالمي اليوم؟

«المنتدى الاقتصادي العالمي»؟



تلك الوظائف الآمنة، والمتوقعة، التي ستخلقها التكنولوجيا، إلا أننا نستطيع كذلك النظر إلى أن تلك الأخيرة سوف تساهم في خلق وظائف أكثر، لكن ذات طبيعة ثلاثية: «متفرقة»، «قصيرة المدى»، و«عمل حر». وفي هذا الصدد، تشير البحوث إلى أن عدد الأشخاص الذين كانوا عرضة لـ«ترتيبات جديدة» في وظائفهم قد ارتفع بشكل ملحوظ من إجمالي العمالة بين عامي 2005 و2015.

إن صعود «الاقتصاد المزعج» - أي الاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا - يهدد استقرار ذوي الدخل المحدود، ويدفعهم نحو التخطيط للاستثمارات طويلة الأجل، مثل تملك المنازل، والادخار للشيوخوخة، كما يقوض أيضاً من نظم التأمين الاجتماعي، التي ترتبط عادةً بالوظائف الرسمية المعروفة.

مشاكل أخرى

وفي وقت يزداد فيه الاحتباس الحراري، تتفاقم آثاره على نحو مثير للانتباه. وعلى الرغم من أن المسؤولية مشتركة على الصعيد العالمي، غير أنه هناك اعتراف متزايد، بأن الاستجابة لمخاطر البيئة على نحو شامل لا يمكن أن تتم من قبل المنظمات الدولية، والحكومات وحدها. بينما تتطلب الاستجابة لهذه المخاطر نهجاً جديداً، أكثر اتساعاً، يأخذ بعين الاعتبار التحديات المترابطة، والتي تنطوي على مجموعة أكبر وأكثر تنوعاً من الجهات الفاعلة. إن صعود هذا التعاون متعدد الأبعاد، لإدارة القطاعات البيئية العالمية، سيكون تحدياً في السياق الدولي، غير أنه بالغ الضرورة إذا أردنا الاستجابة الشاملة على نحو كاف للمخاطر الهيكلية التي يفرضها تغير المناخ، وتقلبات الطقس، وأزمات المياه.

ما يقارب الـ8% من القوى العاملة في الصناعات التي جرى إنشاؤها في فترة الثمانينات من القرن الماضي.

يعمل التغير التكنولوجي، وفق قواعد اليوم، على تحويل توزيع الدخل من العمل إلى رأس المال؛ وفقاً لمنظمة «التعاون والتنمية»، فإن 80% من الانخفاض في حصة العمل من الدخل القومي بين عامي 1990 و2007 كان نتيجة لتأثير التكنولوجيا. وتبدو المفارقة فاقعة في أنه على الصعيد العالمي، يجري ترك أغلبية الناس بعيدين عن التمتع بالمميزات التكنولوجية: أكثر من 4 مليارات شخص يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وأكثر من 1.2 مليار شخص دون حتى كهرباء. إننا اليوم في مرحلة اضطراب عالية من التطور التكنولوجي، في وقت تتزايد فيه التحديات التي تواجه التماسك الاجتماعي وشرعية صانعي السياسات في العالم.

يقلص التغير التكنولوجي مساهمة العمل الحقيقي، في نمو الناتج المحلي الإجمالي، في وقت أصبحت فيه الأجهزة الإلكترونية أكثر قدرة على القيام بمجموعة واسعة من الأعمال. وتتوقع الدراسة المذكورة سابقاً، حول أن 47% من الوظائف في الولايات المتحدة معرضة للآتمتة، بأن ذلك سوف يؤثر على أكثر من 80% من العمال ذوي الدخل المنخفض أساساً. وكما قلنا، فإن التكنولوجيا الجديدة تساهم، على نحو تاريخي، في زيادة إنتاجية العمل، وخلق فرص عمل جديدة وأفضل، غير أنه عندما تصبح الآلات أكثر معرفة، وأكثر قدرة على أداء المهام المادية، فإن هناك حالة من الشك حول مستقبل خلق فرص العمل. وتساهم التكنولوجيا أيضاً في تغيير طبيعة العمل، فإن كنا نستطيع النظر إلى

خلقها، في وقت تتفاقم فيه المخاطر القائمة أصلاً.

وفقاً للاقتصاديين، مايكل هيكس وسريكانت ديفاراج، فإن 86% من فقدان الوظائف في الولايات المتحدة، بين عامي 1997 و2007 قد جرى نتيجة زيادة الإنتاجية التكنولوجية، مقارنةً بأقل من 14% فقدت بسبب التجارة. وتشير معظم التقديرات إلى أن تأثير هذه التكنولوجيا، التي تجري إدارتها على أساس رفع نسب الربح، سوف يساهم في اضطراب أسواق العمل بشكل متسارع، في القطاعات غير الصناعية خلال السنوات المقبلة، فالتقدم السريع في مجال الروبوتات، وأجهزة الاستشعار، والتعلم الآلي، سوف تمكن رأس المال من إحلال العمالة التكنولوجية مكان العمالة البشرية في نطاق العمل في قطاع الخدمات بشكل رئيسي. بينما تختلف التقديرات حول عدد الوظائف التي سوف تتعرض لـ«الخطر التكنولوجي»: خلصت دراسة في عام 2013 إلى أن 47% من الوظائف في الولايات المتحدة ستواجه «الخطر الكبير» الناجم عن عملية الآتمتة. وفي عام 2015، أكدت دراسة معهد «ماكينزي»: إن 45% من الأعمال التي يجري القيام بها اليوم سوف يمكن أن تتحول إلى أعمال تكنولوجية بالفعل، فيما لو اختارت الشركات القيام بذلك الأمر.

خلقت التكنولوجيا فرص العمل دائماً، لكنها أيضاً دمّرت عدداً منها، غير أنه في الآونة الأخيرة، هناك أدلة على أن المحرك لخلق فرص العمل من خلال التكنولوجيا يشهد تعثرات كبيرة. تقدر مدرسة «أوكسفورد» أن 0.5% فقط من القوى العاملة في الولايات المتحدة تعمل اليوم في تلك القطاعات التي تم إنشاؤها منذ عام 2000، مقارنةً مع

الأحزاب السياسية الرئيسية التقليدية في أزمة عميقة. إنها تصارع من أجل الاستجابة للتغيرات السريعة، في المشهد السياسي، والتي تكمن سميتها في تعبير الناخبين عن سخطهم، من خلال قلة إقبالهم، أو ارتفاع الدعم الموجه للحركات السياسية التي كانت هامشية في وقت سابق. كما أن الانتصارات غير المتوقعة في عام 2016 لحملة «Brexit» خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وحملة الرئيس الأمريكي المنتخب، دونالد ترامب، هي من أبرز المؤشرات السياسية على تفشي بيئة السياسات الحمائية.

لكن هل الديمقراطية نفسها في أزمة؟ يشير البعض إلى أن الناخبين متوجهون إلى معاقبة السياسيين الذين فشلوا في تمثيلهم. ويرى آخرون أن الأزمة الحالية في الحياة السياسية، هي أعمق بكثير، مما يشكل تهديدات كبيرة على استمرار عمل السياسات.

التكنولوجيا: اضطراب الإدارة

يعتبر البعض أن التغير التكنولوجي قد ساهم في الانخفاض الصناعي، وتدهور الأوضاع في سوق العمل، مما حفز التغيرات في مواقف الناخبين في العديد من الاقتصادات المتقدمة حول العالم. إن عالم اليوم يتسم بالتغيرات السريعة، وواسعة النطاق، والتي لم يسبق لها مثيل في مجالات الإنتاج، والتنقل، والاتصالات، والطاقة، وغير ذلك من النظم، كما أن هذه التغيرات السريعة تعطل تقريباً كل شيء، ابتداءً من أنماط العمالة المعروفة، إلى العلاقات الاجتماعية والاستقرار الجيوسياسي. وانطلاقاً من التقارب بين التكنولوجيات الرقمية، والبيولوجية، والمادية، وما يطلق عليه اسم «الثورة الصناعية الرابعة 4IR»، فإن مخاطر عالمية جديدة يجري

انطلاقاً من التقارب بين التكنولوجيات الرقمية والبيولوجية والمادية وما يطلق عليه اسم «الثورة الصناعية الرابعة 4IR».. فإن مخاطر عالمية جديدة يجري خلقها في وقت تتفاقم فيه المخاطر القائمة أصلاً

تعيش الأحزاب التقليدية أزمة عميقة.. إنها تصارع من أجل الاستجابة للتغيرات السريعة والتي تكمن في تعبير الناخبين عن سخطهم والتوجه إلى القوى السياسية التي كانت هامشية سابقاً.

إن الموقف الخليجي على حافة الهاوية الاستراتيجية. إنها لحظة حسابات سياسية دقيقة ستحدد، وفقاً للكتاب الخليجين أنفسهم، مصير السعودية، في المطاف الأول، لينسحب ذلك على بقية حلفائها الخليجين. ربما تبدو المفارقة في هذه الحالة اليوم، أنه كلما زاد انتظار أنظمة الخليج لـ«تغيرات ما»، كلما تراكمت خساراتهم الإقليمية والمحلية.

«في انتظار الآتي»: الخليج يقامر بالاحتمالات



على امتداد سنوات السيادة الأمريكية العالمية بعد الحرب الباردة، وقدرتها على التحكم بشكل كبير في مساحات واسعة من العالم، عملت السعودية على الاستفادة من ذلك، بهدف تعزيز دورها الإقليمي إلى أقصى الحدود الممكنة، لكن اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، ربما يكون هو تحديداً نقطة المقتل لها اليوم.

عماد بيضون

يستند الوجود السعودي في المنطقة، ودور هذه الدولة الإقليمية عموماً، إلى الوظيفة التي تلعبها في علاقاتها التبعية، بالمراكز الغربية، خصوصاً في تبعيةها للولايات المتحدة الأمريكية. ولا يخفى على أحد، أن الدور السعودي يتناسب طردياً مع زيادة الوزن والدور الأمريكي في المنطقة، وكذلك مع التراجع الغربي الكبير، وصولاً إلى مستوى يهدد بالانسحاب الأمريكي من المنطقة، بشكل لن يضمن بالضرورة ما الذي تتركه الولايات المتحدة وراءها. ومع تقدم القطب الصاعد حالياً، يكون السؤال: هل يمكن لنظام آل سعود البقاء؟ أو أبعد من ذلك: هل يمكن لتكوينات الحجاز، وشبه الجزيرة العربية، البقاء على ما هي عليها اليوم سياسياً وجغرافياً؟

السعودية
الدولة التي
استفاد نظامها
من تغيرات ما
بعد انهيار الاتحاد
السوفييتي
ولعبت دوراً أكبر
من حجمه بكثير
في المنطقة
العربية وخارجها
تدخل اليوم على
الإطلاق

مناطق معينة بالسعودية، قد تشعل البلاد وتدخلها في حرب أهلية، وأياً يكن نجاح الخطة من فشلها، فهي كافية للدخول في مرحلة جديدة، لا يتمنى حكام و«أمرء» المملكة أن يروها حتى في أسوأ كوابيسهم. هذا كله يعني في النهاية، انكفاء سعودياً نحو الداخل، لحل الأزمات التي تطوق البلاد من كل حذب وصوب. ولن يكون هذا الانكفاء خالياً من العواقب، فحين ذلك، الأمور مطروحة كلها، وتغيير شكل الحكم أو تبديله أمور واردة في إطار التغيرات الكبرى التي تطرأ على العالم.

أثبتت وقائع الأزمات التي تشهدها دول عدة في المنطقة، أن محاولة المملكة السعودية، التي تقطر خلفها عادة دول الخليج النفطية الأخرى، لتحقيق الهيمنة المطلقة، وبأكثر الأشكال عدوانية، كانت كارثية على الجميع تقريباً، ليس على الشعوب التي دفعت ثمن التورط السعودي في الحرب الأمريكية فحسب، بل أيضاً على السعودية نفسها، التي عليها، منذ الآن، أن تفكر في وسائل التأقلم مع الطرف الدولي الجديد. السعودية، الدولة التي استفاد نظامها من تغيرات ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ولعبت دوراً أكبر من حجمه بكثير في المنطقة العربية وخارجها، تدخل اليوم أسوأ أوقاتها على الإطلاق. فلا «العدو» يرأف بأوهامها، ولا «الحليف» يحمي ظهرها.

فقد الدور السعودي زخمه في المنطقة، وبات مرادفاً في كثير من الحالات لمنطق التخبط الذي أظهرته السعودية على الصعد جميعها. الغرب لم يعد مستعداً لدفع فاتورة تعنت الحكم السعودي، المدرب بالأصل ليكون متعنتاً، وليلعب دور «رأس الحربة» في فترة معينة. غير أن السعودية، وللمفارقة، لا تزال تنظر حتى آخر لحظة إلى حالة التراجع الغربي بوصفها ظاهرة «مؤقتة»، وتصر على تحالفاتها، رغم أن العديد من دول المنطقة قد وعت المسألة وأبعدها، ولو بنسب متفاوتة.

الاقتصاد ليس أفضل حالاً

مشروع 2030 الذي طرحه ولي ولي العهد السعودي، كمشروع لتغيير النظام الاقتصادي في السعودية، جاء في إطار تنفيذ السعودية لإملاءات النقد الدولي، والدول الغربية. المشروع الذي يعني رفع الضمان الاجتماعي، ورفع الأسعار، وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي - الاجتماعي الذي يعني تهديم بنى قديمة، وبناء بنى جديدة تناسب المرحلة الجديدة، يعد أمراً بالغ الصعوبة والخطورة في ظل وزن البنى القديمة، وقدرتها على المقاومة، كما قدرتها على تجييش الناس ضد المشروع. إن ما لا يفهمه الكثيرون ممن يحملون «ملاعق الذهب» في أفواههم، هو أن تنامي ظاهرة المعدمين في «المملكة»، فضلاً عن الثغرات الموجودة أصلاً، في

وعلى رأسها السعودية، التي قادت «تحالفاً» و«عاصفة» باسم واشنطن ذاتها.

اضمحلال الدور السعودي في سورية

في سورية، تحملت السعودية جزءاً كبيراً من فاتورة الحرب الأمريكية، وأخذتها الأوهام حول قدرتها على دفع الولايات المتحدة الأمريكية، للتدخل المباشر في سورية، وكان عبثاً مباشراً محاولة التعويل على هذا الحزب أو ذلك، في المشهد السياسي الأمريكي. وما حصل لاحقاً في سورية، هو العكس تماماً! كثفت روسيا حضورها العسكري في سورية، وعملت على المسارين المتوازيين للأزمة السورية، بشقيها العسكري والسياسي، وبدا واضحاً أن السعودية، ومن خلفها إدارة الرئيس باراك أوباما، قد شرعت بفقدان أوراقها في الشقين معاً. وعلى ضوء التراجع التركي عن تحالفاته السابقة - التي كان يبدو أنها أقرب إلى أن تكون مطلقة - مع الولايات المتحدة فيما يخص الأزمة السورية، وارتفاع وزن ودور روسيا، ودول الإقليم في مقابل التحالف الغربي الذي يضم السعودي كتاب، نتج اجتماع «أستانا»، الذي مهد الطريق أمام مؤتمر «جنيف»، دون الأخذ بعين الاعتبار الدور السعودي المعرقل، رغم أنه من الممولين لجزء من المعارضة المسماة على اسمه.

ما لا يفهمه
الكثير ممن
يحملون «ملاعق
الذهب» في
أفواههم هو
أن تنامي ظاهرة
المعدمين
والثغرات
الموجودة
أصلاً في
مناطق معينة
بالسعودية قد
تشعل البلاد
وتدخلها في
حرب أهلية

الصورة عالمياً

هناك من يبحث عن حرب في الشرق



• خلال مشاركته في منتدى التعاون الروسي العربي، أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، مواصلة دعم العراق عن طريق توريد الأسلحة الروسية، والآليات القتالية لتعزيز قدرات القوات المسلحة العراقية.

• اتفقت واشنطن وسيول، خلال مكالمة هاتفية، على اتخاذ خطوات لتعزيز القدرات العسكرية المشتركة بين الدولتين، وعلى التزام واشنطن «المتين» بالدفاع عن سيول، بما في ذلك توفير ردع موسع.

• في قراءة ثانية لمشروع القرار، الذي طرحته الحكومة على البرلمان، تبني نواب البرلمان البريطاني، مساء الأربعاء 1/ شباط، مشروع القرار، القاضي بإنهاء عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

• لوّحت اسكتلندا من جديد، بالانفصال عن المملكة المتحدة، بعد مضي الأخيرة قديماً، في إجراءات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، وهو ما ترفضه غالبية الاسكتلنديين، المؤيدة للبقاء في الاتحاد الأوروبي.

• خلال مؤتمر علمي روسي إيراني مشترك، أعلن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الإثنين 30 كانون الثاني، أن العلاقات الإيرانية الروسية تمثل عاملاً هاماً، لتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة.

• حذر الرئيس الفلبيني، رودريغو دوتيرتي، في مؤتمر صحفي عقب لقائه مع كبار المسؤولين العسكريين في بلاده، الولايات المتحدة الأمريكية، من تخزين أسلحة، في المعسكرات التي تنتشر فيها قواتها داخل بلاده.

الفعالية في بحر الصين الجنوبي. ونقلت الصحيفة عن التقرير: أن «المنصات البحرية للطاقة النووية ستستخدم في جزر وشعاب سلسلة سبراتلي في المنطقة المتنازع عليها لتوفير المياه العذبة».

وتابعت الصحيفة: «في الماضي لم يكن من الممكن توفير المياه العذبة للقوات المتمركزة في بحر الصين الجنوبي وكان يمكن فقط نقلها في براميل على متن السفن. في المستقبل ومع تعزيز شبكة الكهرباء في بحر الصين الجنوبي، ستسرّع الصين التنمية التجارية لمنطقة بحر الصين الجنوبي».

وعمدت الصين خلال الأشهر الماضية إلى تحويل الحيويد المرجانية في البحر إلى جزر اصطناعية، وأقامت عليها مرافق مدنية وعسكرية. ويأتي التقرير بعد أن أيدت محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي مطالب الفلبينيين «التي وللمفارقة قد غيرت هي نفسها من موقفها اليوم» في المنطقة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، واعتبرت أن أنشطة الصين تسبب ضرراً كبيراً للشعاب المرجانية وللأنواع البحرية النادرة.

وفي هذا السياق، نقل موقع «ذي بابير» الحكومي الصيني عن المهندس زو هانتشاو في المؤسسة الصينية لبناء السفن: إن العمل جار على بناء 20 منصة نووية بحرية سيتم نشرها في حقول نفطية في بحر بوهاي قبالة الساحل الشمالي الغربي وليس في بحر الصين الجنوبي. وتستخدم الطاقة النووية البحرية لتزويد حاملات الطائرات والغواصات لكن استخدامها لأغراض مدنية غير مسبوق. في وقت تفيد فيه تقارير أخرى: إلى أن روسيا تعمل على مشروع مماثل.

تحذير الصين بأن مثل هذه الدوريات قد تنتهي بكارثة، حيث قال أميرال صيني كبير، إن الدوريات التي ترسلها أساطيل أجنبية إلى بحر الصين الجنوبي لضمان حرية الملاحة قد تنتهي بكارثة، محذراً الولايات المتحدة بعد صدور حكم ضد مطالب السيادة الصينية في المنطقة. والصين هي أول من اكتشف بحر الصين الجنوبي، وأطلق عليه اسماً وقام باستثماره، وتؤكد البلاد سيادتها على مجمل هذا البحر، أي 2,6 مليون كلم مربع من أصل أكثر من 3 ملايين، وتستند في ذلك إلى ترسيم اعتمد على خرائط صينية تعود إلى الأربعينات.

إلى جانب ذلك، حذرت الصين من مخاطر وقوع نزاع عسكري في بحر الصين الجنوبي، وأكدت حقها في إنشاء منطقة دفاع جوي فيه، رداً على مجمل الاستفزازات الغربية التي لم يعد بمقدور بكين إلا أن ترد عليها. وفي سياق توردها كأداة أمريكية في آسيا، ومع اندلاع أزمة «الصين الجنوبي»، أعلنت كوريا الجنوبية التزامها بنشر وحدة دفاع مضادة للصواريخ أمريكية الصنع من طراز «شاد» تحت حجة مواجهة التهديدات الصاروخية والنووية من كوريا الشمالية وهو إجراء أثار غضب الصين ودفع كوريا الشمالية إلى التهديد برد جوابي.

محطات نووية متنقلة

قد تلجأ الصين إلى بناء محطات نووية متنقلة في بحر الصين الجنوبي، وفق ما أفادت وسائل إعلام صينية. وكتبت صحيفة «غلوبال تايمز» الحكومية - نقلاً عن تقرير للمؤسسة الوطنية النووية الصينية - إن بناء المنصات النووية البحرية سيستخدم لدعم سيطرة الصين

إعداد: رنا مقداد

استناداً إلى الطروحات النظرية الأمريكية، التي دعت سابقاً إلى التصعيد في المنطقة، يبدو أن التوترات ستتصاعد بشكل كبير، خصوصاً أن الولايات المتحدة التي تنافس الصين تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة، من أجل تأمين مصالحها الخاصة، وقد أعلنت بعض الشخصيات الأمريكية أن لدى الولايات المتحدة «مصالح وطنية» في بحر الصين الجنوبي، كما أكد قائد قيادة القوات الأمريكية لمنطقة الباسيفيك، روبرت ويلارد، في وقت سابق.

ليس أمام الصين إلا الرد

تلقي الصين باللائمة على الولايات المتحدة في إثارة القلاقل في بحر الصين الجنوبي، وهو ممر مائي استراتيجي، يمر من خلاله ما تزيد قيمته على خمسة تريليونات دولار من التجارة العالمية سنوياً. وأجرت الولايات المتحدة دوريات استنزائية قرب جزر تسيطر

«العمل جار على بناء 20 منصة نووية بحرية سيتم نشرها في حقول نفطية في بحر بوهاي قبالة الساحل الشمالي الغربي وليس في بحر الصين الجنوبي»

عليها الصين، مما اضطر بكين إلى أن تعزز وجودها العسكري فيها. ولصب الزيت على النار، تعهدت مستشارة الأمن القومي الأمريكي، سوزان رايس، بأن الجيش الأمريكي سيواصل الإبحار والتحليق، وتنفيذ عمليات في بحر الصين الجنوبي، رغم

باتت قضية بحر الصين الجنوبي اليوم، وبعد التطورات الكبيرة التي أعقبت قرار هيئة التحكيم الدولي في هذا الصدد، من أهم القضايا التي تشغل المجتمع الدولي، حيث أسهم هذا القرار بتصعيد الخلافات والتوترات، بين بكين والدول الأخرى المطلة على البحر، بشأن السيادة على بعض الجزر والمصالح الاقتصادية في هذا البحر المهم، وهو ما أثار الكثير من المخاوف.

«حافة بركان» الانتخابات الرئاسية الفرنسية



تواصل تحضيرات الانتخابات الرئاسية الفرنسية لانتخاب الرئيس الحادي عشر للجمهورية الفرنسية الخامسة في 23 نيسان 2017، وفي حال عدم فوز أي مرشح بأغلبية حاسمة ستقام جولة أخيرة بين المرشحين الحاصلين على أكثر الأصوات في 7 أيار 2017.

■ الآن كرد

على غرار الانتخابات الرئاسية الأمريكية، تحمل الانتخابات الرئاسية الفرنسية في طياتها تأثير التوازن الدولي الجديد مع ما يعنيه ذلك من ذوبان مفاهيم «اليسار» التقليدي و«اليمن» التقليدي في فرنسا، وإقامة علاقات طيبة مع روسيا، وحتى خروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي وغير ذلك. يشهد المعلقون والمحللون من التيارات كلها حملة سياسية شرسة مع تطلع الناخبين إلى التغيير. وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وانتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة، باتت هذه الانتخابات التي يرصدها الخارج تسير على «حافة بركان»، بحسب وصف صحيفة «لوموند».

الانتخابات التمهيدية لـ«الخضر» و«اليسار»

أظهرت نتائج جزئية لجولة الإعادة في الانتخابات التمهيدية لأحزاب «اليسار» و«الخضر» في فرنسا، يوم الأحد الماضي 1/29، أن الناخبين قد اختاروا بونوا هامون مرشحاً لهم لخوض الانتخابات الرئاسية على حساب رئيس الوزراء السابق، مانويل فالس. وقد فاز المرشح بونوا هامون على رئيس الوزراء السابق مانويل فالس في الانتخابات التمهيدية الفرنسية لأحزاب «اليسار» و«الخضر»، حصلاً على 58,6% من الأصوات مقابل 41,3% لصالح فالس بعد فرز 60% من الأصوات.

وعقب إعلان النتائج، خرج فالس في مؤتمر صحفي أعلن فيه فوز هامون، وقال: «الشعب الفرنسي اتخذ قراره، وهامون انتصر، ولقد اتصلت به لأهنته على نصره وسأضم إليه في مقر الحزب الاشتراكي، متمنياً له حظاً موفقاً»، وأضاف فالس: «لن نسبح بانتصار زعيمة حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف، مارين لوبان، في فرنسا ولن نسبح بانتصار فرنسوا فيون الذي يريد تغيير نموذجنا الاجتماعي».

من جانبه، قال المرشح الفائز في الانتخابات التمهيدية، هامون: إن هدفه «توحيد الاشتراكيين»، داعياً «مرشح الحزب الشيوعي جان لوك ميلانشون ومرشح حزب الخضر يانك جادو تشكيل أغلبية حكومية». ويذكر أن هامون هو وزير تعليم سابق، أقبل من حكومة الرئيس، فرنسوا هولاند، بسبب انتقاداته لحدوث تحول مؤيد لقطاع الأعمال في السياسة.

ويقول معلقون سياسيون إن فوز هامون الذي تشير استطلاعات الرأي إلى أنه لن يتمكن على الأرجح من تخطي الجولة الأولى في انتخابات الرئاسة التي تجرى في 23 نيسان، سيعزز موقف مرشح «الوسط»، إيمانويل

ماكرون، بالكثير من أصوات الناخبين الذين لم يحددوا موقفهم، ويمنحه فرصة أكبر للتغلب على منافسيه من «اليمن» و«اليمن المتطرف». إلا أن ذلك كل لا يزال يدور في إطار التكهّنات التي لا يمكن التنبؤ بمصيرها تماماً في الوقت الحالي، لا سيما أن المشهد في فرنسا عموماً لم يشهد الاستقرار حتى الآن، وهو ما يفتح الجدل أمام جميع الاحتمالات الممكنة.

«إصلاحات فيون» و«فضائح الفساد» عاد مرشح «اليمن»، فرنسوا فيون، ليتصدر الأضواء مجدداً، بعدما تقدم على منافسه ألان جوبيه بنتيجة ساحقة، مفاجأة غير متوقعة بالنسبة للناخبين، فيما يعتقد البعض أنه استفاد من ملاحظاته التي تقترب من الصواب فيما يتعلق بقضايا الشرق المتوسط، وانتقاداته مؤخراً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية الجديد، دونالد ترامب، ليضمن تسليط الأضواء عليه لفترة طويلة مقبلة.

وفي آذار 2015، أكد فرنسوا فيون رسمياً، في مقابلة مع مجلة فرنسية، رسمياً مشاركته في الانتخابات التمهيدية لأحزاب «اليمن» و«الوسط»، وكشف عن برنامجه الاقتصادي الليبرالي، مؤكداً أنه يريد إحداث «القطيعة التامة» مع الماضي، وقائلاً: إنه «لن يرتعد»، ويقصد بذلك بأنه سيتخذ القرارات اللازمة لإصلاح الاقتصاد الفرنسي، حتى ولو كانت قاسية وصعبة.

تناقلت وسائل الإعلام الفرنسية معلومات جديدة تتهم فيون باختلاس

ما يرى الكثير من المحللين الأوروبيين أنه ينسجم تماماً مع تطورات دول أوروبية عدة باتت تنتظر الفرصة للانقضاض على المنظومة الأوروبية المركزية.

ولفتت لوبان: «من وجهة نظر الوضع الدولي، فإن وصول دونالد ترامب، وتراجع تأثير أوروبا، ونهاية الهيمنة الألمانية على القارة الأوروبية، يجب أن تساهم بدرجة كبيرة في إقامة علاقات بناءة ومتوازنة، بين أوروبا وروسيا، وعلى وجه الخصوص فيما يخص الأزمة السورية، بالإضافة إلى قضايا التوتر الموجودة حالياً جميعها».

هذا، وفي تعليق لها في وقت سابق حول ما آلت إليه العلاقات الروسية الفرنسية في الآونة الأخيرة، قالت لوبان: إن العقوبات الأوروبية والحصار، وحتى رفض بيع حاملات المروحيات، ميسترال إلى روسيا، لا تعارض فقط مصالح فرنسا، ولكنها أيضاً تقطع الوصل مع تقاليد البلدين الطويلة الأمد، مشددة على أن هذه العلاقات ضرورية وهامة في عالم متعدد الأطراف.

إن أزمة «البيت الأوروبي»، المعبر عنها بالاتحاد الأوروبي، هي تحدياً أزمة الصيغة التي أوجدتها واشنطن، في القارة العجوز، هي أزمة الصيغة التي ضمنت أكبر قدر ممكن من التبعية الأوروبية لقرار المكتب البيضاوي الأمريكي. ومع تداعي الهيمنة الأمريكية، لا بد أن تشهد القارة تلك التقلبات الكبرى التي كانت بانتظارها زمناً طويلاً.

أموال عامة عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ، وهو اتهام يضاف إلى القضية المتعلقة بإعطائه وظيفة وهمية لزوجته. ونقلت أسبوعية «لوجورنال دو ديمانش» أن فيون عندما كان سيناتوراً بين عامي 2005 و2007 تلقى سبع شيكات باسمه بمعدل شيك كل ثلاثة أشهر بلغت قيمتها الإجمالية 21 ألف يورو هي نوع من عمولة على أموال تدفع مقابل خدمات مساعدين. وتأتي هذه القضايا و«الفضائح» كعادة دسمة للاستثمار السياسي، سرعان ما تختفي بعد حسم الاستحقاقات الانتخابية.

لوبان ترفع راية الـ«فريكسيت»
أكدت المرشحة للرئاسة الفرنسية ورئيسة حزب «الجبهة الوطنية»، مارين لوبان، أنها ستتنظم استفتاءً حول مسألة خروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي خلال نصف عام في حال فوزها بالانتخابات الرئاسية لعام 2017.

وقالت لوبان، لوكالة أنباء نوفوستي: «فيما يخص الاتحاد الأوروبي قلت للفرنسيين، إنهم إذا انتخبوني، سأتوجه إلى بروكسل مباشرة، للبدء بالمحادثات حول استعادة سيادتنا، وبعد نصف عام من انتخابي سأنظم الاستفتاء».

كما أعلنت مارين لوبان، أن انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، مع احتمال تراجع التأييد الأمريكي لأوروبا، يجب أن يساهم في تعزيز علاقات القارة مع روسيا. وهو

لوبان: «فيما يخص الاتحاد الأوروبي قلت للفرنسيين: إنهم إذا انتخبوني سأتوجه إلى بروكسل مباشرة، للبدء بالمحادثات حول استعادة سيادتنا وبعد نصف عام من انتخابي سأنظم الاستفتاء»

شركات الحرب «اليسارية»

تتهادى اليوم في الصحافة السياسة من النمط «الجماهيري» مصطلحات قديمة، من أمثال «اليمين» و«اليسار» تلك التي كانت تميز فيما تعنيه يوماً ما، الارتباط بقضايا العدالة الاجتماعية.

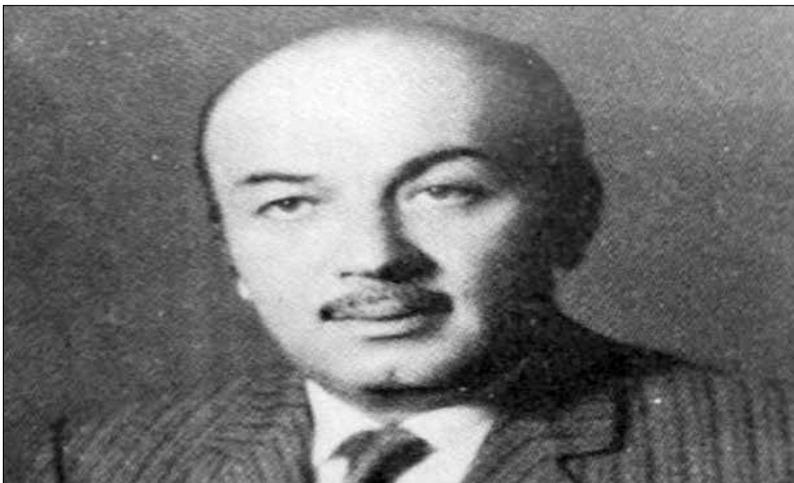
وزادات حدة تناول هذين المصطلحين، منذ حملة الانتخابات الرئاسية ل«ترامب» وما يليه هذه الأيام في أوروبا وتحديداً فرنسا. ويتحدث الكثيرون عن أفول اليسار وصعود اليمين. وعن كارثية التحولات السياسية التي تجري في الولايات المتحدة وأوروبا اليوم. وعن نهوض الحركة «الجماهيرية» «اليسارية» ضد «اليمين» المتطرف القومي المتعصب ضد الأقليات والإسلام والمرأة وغيرها كثير. فلنعد إلى التمثيلات الحقيقية ومن يمثل هذا اليسار على أرض الواقع؟ وعلى اعتبار أن منطلق التحليل، هو الولايات المتحدة هنا، فهو يمثل تلك الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي اتبعت سياسات الليبرالية الجديدة، التي تعتمد في أسسها الاقتصادية على اقتصاد الحرب «المدعوم بشكل أساسي من المجمع الصناعي العسكري الأمريكي»، الذي يرى مصالح الولايات المتحدة اقتصادياً في فتح بؤر عالمية للحروب في كل بقعة ممكنة على كوكب الأرض، من أجل تغذيتها بالسلاح الذي يعتبر الممول الأساسي للاقتصاد الأمريكي، ويتولى الدفاع عن هذا «اليسار» جملة من وسائل الإعلام الأمريكية التي تشكل أكثر من 80% من الإعلام العالمي من الشركات الكبرى «اليسارية»، ويتبع لهذه الشركات كل المجمع السينمائي الهوليوودي «شديد اليسارية» الصهيوني الداعم للحروب جميعها، من حرب فيتنام إلى حرب العراق إلى الحروب كلها التي أمنت لها الضخ الإعلامي والسينمائي المطلوب، من أجل دوران آلات المجمع الصناعي

العسكري الأمريكي، ورحى الحروب في عجلات ذات مسننات متراكبة، يقود عملها البطل الهوليوودي الأمريكي. ولا يخفى علينا دور «تابعه قفة» أي الدول الأوروبية التي لعبت دور الاتحاد الأوروبي، وعلاقاته مع الدول التي شنت عليها هذه الحروب دور المثقف «النزيه»، الذي يقنع الضحية بأنها هي السبب في اعتداء المعتدي عليها، ودور شركات التغليف، التي تغلف تلك الحروب كلها، التي شنتها الليبرالية العالمية الجديدة، بغلاف من الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي يتمظهر فيما يتمظهر في حقوق المرأة وحقوق الأقليات وحقوق... وحقوق وصولاً إلى حقوق المثليين والمجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية واللجان، في إطار تصدير الديمقراطية الغربية. إن عجز ممثلي الليبرالية الجديدة عن التصديق، بأن هذه الحالة لم تعد تجدي

نفعاً بالمعنى الاقتصادي، أوقع ممثلها في حالة من الإنكار. لم تعد اقتصادات الظل، والاقتصادات العسكرية والاقتصادات السوداء «سلاح- رقيق أبيض- مخدرات» والتي تمثل ثلاثين بالمئة من الاقتصاد العالمي، المدعومة من رأس المال المالي العالمي قادرة على إنقاذ الاقتصادات الرأسمالية الكبرى بعد الآن. لم يعد هناك من مخرج سوى العودة إلى سياسات تيار الإنكفاء إلى الداخل، وهذا الخيار «اليميني» رغم عدم شعبية ممثلي هذا الاقتصاد على الطريقة الهوليوودية، وأشكالهم التي تنضح بالتعصب القومي والديني والجنسي، التي لم تستطع آلات الإعلام المتوافقة مع نمط الإنتاج الليبرالي الجديد، أن تستوعب معلمها الجدد. إلا أنهم قادة المرحلة الجديدة، التي ليست على مقاسات البطل الأميركي القادم، من

أفلام الويسترن، وشواتزغر القادر على قتل آلاف «الأشرار» بسلاحه «الطيب». إن أكثر الخائفين من سياسات ما يسمى باليمين الأمريكي والأوروبي، هم ممثلو الليبرالية الجديدة، التي استطاعت أن تثبت أقدامها في منطقتنا، عبر ممثلها وسياساتها منذ فترة ليست بالبعيدة نسبياً، وهم لا يستطيعون التصديق بأن معلمهم في الغرب قد انكفؤوا وسقط عنهم الغطاء، إن غريهم يخيفهم، إن الوصول المتأخر نسبياً لموجة الليبرالية الجديدة إلى منطقتنا، لا يعني أننا مضطرون إلى المرور بمراحلها كلها بطولها الزمني الذي مرت به هناك، وربما نكون قادرين على تجاوز آخر المراحل، وأكثرها تدميراً «رغم مرور الموت القادم من الغرب بأبشع صورته علينا» من خلال ما تبقى لنا من بقية رغبة في الخلاص، والمضي في طريق بناء اقتصادنا الحقيقي.

ذكرى محمد محسن في دمشق



لعدد من المطربين الفلسطينيين، منهم محمد غازي وفهد نجار. وعاد عام 1948 إلى دمشق لبدء رحلة جديدة في إذاعتها، وليبدأ التحين لغيره من المطربين السوريين مثل ماري جبران وسعاد محمد. وفي الخمسينيات اكتشف المطربتين فائزة أحمد ووردة الجزائرية وأصبحت إقامته دائمة في بيروت. لحن لوديع الصافي ونجاح سلام ونصري شمس الدين وسميرة توفيق ونجاة الصغيرة ونازك ونور الهدى وصباح وفهد بلان ومحرم فؤاد. ثم لحن لفيروز «أحب من الأسماء» و «لو تعلمين» و «جاءت معذبتي» و «لي فؤاد». انتقل إلى القاهرة في عام 1976 ليحلن لمطربها. ثم عاد 1980 إلى دمشق ليمضي سنواته الأخيرة ويرحل في الثالث عشر من شباط 2007.

في إطار فعاليات ملتقيات دمشق الثقافية التي تقيمها مديرية الثقافة بدمشق من الأول وحتى السادس من شباط الجاري أقيم الملتقى الموسيقي الذي قدم أمسية غنائية من ألحان الموسيقي السوري الكبير محمد محسن بمشاركة تحت دمشق الموسيقي بإشراف عازف الكمان بديع بغدادي والمطرب جورج جبران والمطربة نهلة عيسى وكان الملتقى بإشراف أحمد بوبس. ومن الجدير بالذكر أن محمد محسن الموسيقي السوري الكبير ولد في دمشق عام 1922 واسمه الحقيقي محمد الناشف. بدأ مسيرته الفنية مطرباً على مسارح دمشق وانضم إلى إذاعة دمشق الأولى عند افتتاحها في العام 1939 مردداً في الكورس ومطرباً. ولحن له في تلك الفترة صبحي سعيد ومصطفى هلال ثم بدأ يلحن لصوته، ومن أشهر أغانيه «يا أم العيون الكحيلة». سافر عام 1945 إلى القدس وانضم إلى إذاعتها ولحن

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«المعهد المسرحي» كما يراه بلال



في حكاية «كلخاس» التي كتبها الروائي الروسي أنطون تشيخوف، يستيقظ الممثل الكوميدي فاسيلي فاسيليفتش، ليجد نفسه في غرفة تبديل الملابس في المسرح الذي بدا له في الظلام موحشاً، بحيث دفعه ليتساءل إن كانت تضحياته من أجل العمل على خشبته طوال تلك السنوات تستحق العناء. هناك يلتقي فاسيليفتش بالملقن نيكيتا، الذي يبيت في المسرح ليلاً لأنه لا يملك مكاناً للعيش، بحيث يبدو أن الأدوار تنقلب تلك الليلة ليصبح الشاب المهمش المكلف بتلقين الممثلين حواراتهم بطلاً محورياً يستمع إلى خيبات الممثل الشهير. بصورة أو أخرى باتت الحكاية رمزاً للعاملين المغموين خلف الكواليس من فنيي الإضاءة والديكور والصوت، أو الحراس وموظفي الاستقبال وعمال نظافة. لكل مسرح في العالم «كلخاس» خاص به، وكذلك الأمر فيما يتعلق بخشبات المسرح السوري.

■ نور ابو فراج

إذا ما دخل المرء المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق، بين الساعة الثانية حتى الثامنة مساءً، سيجد عن يمينه مكتب الاستعلامات، الذي يجلس فيه موظف متوسط القامة، يرتدي نظارةً طبيةً ويتحدث بلكنة فلسطينية محببة، هو السيد بلال محمد عمرين، يعرفه تمام المعرفة طلاب أقسام الرقص والمسرح والسينوغرافيا كلهم، الذين درسوا في المعهد العالي للفنون المسرحية منذ عام 1998 وحتى اليوم. بلال من مواليد 1966، قدم إلى المعهد العالي كعامل للتنظيفات عام 1993، وفي عام 1998 دخل إلى مكتب الأستاذ صلحي السوادي وطلب منه تغيير وظيفته ليصبح موظف الاستقبال في المعهد، وما زال يمارس وظيفته حتى اليوم، إلى جانب عمل صباحي ضمن منشأة أخرى. يقول بلال: أنه جاء إلى المعهد بمحض الصدفة، وقبل ذلك لم يكن يعرف شيئاً عن المسرح. «لم أكن أعلم حتى بوجود معهد عال للفنون المسرحية في البلاد، ولم أكن أعلم ما تعنيه كلمة سيمفونية» يقول.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، واطب بلال على مشاهدة عروض التخرج لطلاب قسم التمثيل جميعهم، التي قد يصل عددها إلى ما يقارب الخمسين، إلى جانب عروض متنوعة أخرى حضرها مصطحباً أفراد عائلته في

مسارح أخرى. يتذكر بلال، أنه أحب عروضاً على وجه التحديد، مثل: عرض «خادم لسيد» الذي أخرجه جمال سليمان، ومسرحية «منمات تاريخية» من إخراج نائلة الأطرش عام 1997. ومع التوغل في الذكريات، يحنق صوت بلال وهو يقول: «كانت الحيوان غير والأرض غير» واصفاً حال المعهد زمن الأستاذ صلحي السوادي الذي يعد بنظره الحقبة الذهبية في تاريخ المعهد، وفيها أجمل ذكرياته. حينها كان «المعهد» وعلى رأسه شخص واحد، لكن وبعد انفصال المؤسسة إلى إدارتين لقسمي الموسيقى والمسرح، ساء الاثنان.

أثناء الحوار مع بلال يعبر بنا بضعة طلاب يودعونهم قبل الانصراف. ودون إلتفات للخلف، يعرفنا بهم بعد أن ميزهم من أصواتهم. يتحدث بلال عن سر العلاقة الطيبة التي تجمعهم مع الطلاب الحاليين، ومع الكثير من الخريجين أو المدرسين الذين كانوا يوماً في المعهد، مثل: الدكتور سمير عثمان، والفنان وائل رمضان، والممثلة الشابة دانا مارديني، وغيرهم. في

عروض حياته للخطر أكثر من مرة جراء القذائف الكثيرة التي سقطت في المنطقة، بحيث يتذكر المرات التي اضطر فيها لإخراج الجميع من المبنى أو تجميعهم في مناطق أكثر أمناً لحين انتهاء الخطر. وهو يفكر اليوم بالرغم من تواضع الأجر الذي يتقاضاه بالاستقالة من وظيفته الصباحية ليعمل بدوام كامل في المعهد الذي يحبه.

شعبية بلال بين الطلاب لا تأتي من طبيته فقط وإنما من قابليته للتطور والتفاعل مع الوسط الجديد، الذي وجد نفسه فيه قبل سنوات، بحيث أبقى على خصائص أصيلة حملها من بيئته، كالاتجاه في العمل والعفوية والنقاء، مع قدرة على التعلم وتطوير الحس النقدي الفطري. من مكانه وراء مكتب الاستعلامات، يتأمل بلال الحياة الأكاديمية والاجتماعية التي تتبدل ضمن بيئة خاصة، كالمعهد العالي للفنون المسرحية، ويراقب من دخلوا هنا طلاباً ليخرجوا أشخاصاً مؤثرين بالحركة الثقافية والفنية السورية، بعضهم من يجد نفسه في هذا المكان، وآخرون يفقدونها!

المقابل يعبر عن كرهه لحالة الغرور والتعالي التي تتلبس الكثيرين: «هناك البعض ممن ينجحون اليوم في امتحان القبول ويصبحون «أساتذة» بعد أسبوع فقط من دخولهم المعهد» يقول بلال، مضيفاً: بأنه لا يخجل من التعبير عن كرهه لمن يزعه بالطريقة ذاتها التي يعبر فيها عن الحب.

يعترف بلال دون مواربة أو خجل بأنه يحب تجريب التمثيل، وأنه في أحيان كثيرة تجول في المعهد الخاوي مستمتعاً بكونه يمسك «بكل الخيوط في يده» -وفق تعبيره هو- يدخل أحياناً إلى استديوهات التدريب، أو يصعد خشبة المسرح. يتذكر مرة أنه وبعد أن انتهى من إدخال آخر طالب لقاعة كان يجري فيها امتحان قبول لطلبة التمثيل، طلب منه أحد أعضاء لجنة التحكيم الصعود إلى الخشبة وأداء مشهد. يضحك ويخبرنا بأنه لم يصعد لأنه «لم يكن مستعداً».

بلال فلسطيني الأصل، عاش حياته كلها في مخيم اليرموك في دمشق قبل أن يضطر للنزوح قبل خمس سنوات. وهو كثير من الموجودين في المعهد،



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

2017

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية